MESJ
Middle East Studies Journal

مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكّمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

بيـــان العمـــري

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحـريـــر

إبراهيم أبو عرقوب **أحمـــد البرصـــان**

عبد الفتاح الرشدان **علـي محـافظـــة**

محمّـد أبـو حمّـور

السنة 25 العدد 96 صيف 2021

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان - صيف 2021

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف 4613451-6-962+ / فاكس 4613452-6-962+

ص.ب 927657 - عمان (11190) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2010/916/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي **الأردن**	أحمـــد التويجـــري **السعودية**
أحمـد سعيد نـــوفـل **الأردن**	أحمـد يوسـف أحمـد **مصر**
أميـــن مشاقبـــــة **الأردن**	سعـد ناجـي جـــواد **العراق**
عبـــد الإلـــه بلقزيـــز **المغرب**	عبـد اللّه النفيســـي **الكويت**
غانـــــم النجّـــــــار **الكويت**	فهد الحارثي العرابي **السعودية**
مجـــــدي عمـــــر **الأردن**	محمّـــد المسفـــــر **قطر**
مـــــروان كمـــــــال **الأردن**	

قواعد وأصول النشر

1. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.
2. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.
3. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.
4. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.
5. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً أو جزء منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.
6. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.
7. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.
8. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على 400 كلمة لكل منهما.
9. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.
10. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على 6500 كلمة، ومراجعة الكتاب على 700، والتقرير على 2600 كلمة.
11. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.
12. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويـــات

المقال الافتتاحي مئوية الأردن وآفاق المستقبل 1921-2021 **التحرير**	7
البحوث والدراسات متاهة مسار السلام مع إسرائيل: تداعيات تحول موقف النظام العربي على الأمن القومي والقضية الفلسطينية **عبد السلام معلا**	13
فرص وتحديات التموضع الداخلي الأردني **خالد الدباس**	43
ملف العدد **العدوان الإسرائيلي على القدس والمواجهة الفلسطينية– الإسرائيلية 2021** دراسة: "المتغير الأمريكي" في ظلال معركة "سيف القدس": تغير في المواقف أم انزياح في المشهد **أديب زيادة**	71
تقرير ندوة: المواجهة الفلسطينية– الإسرائيلية 2021: الأبعاد الاستراتيجية **سعيد اللحام**	105
تقرير ندوة: "العدوان الإسرائيلي على القدس والمسجد الأقصى 2021: التحولات والتداعيات" **سعيد اللحام**	125
كرونولوجي: أحداث الشيخ جراح والأقصى والمواجهة العسكرية **عصام عيادات**	135

المقالات والتقارير الأزمة الاقتصادية اللبنانية، الأسباب والحلول **محمد موسى**	157
تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة والتحديات التي تواجهها **إبراهيم عبد الكريم**	165
قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2021 **سعد صدارة**	175
الملف البيبلوغرافي **العلاقات الأمريكية– الإيرانية** – المراجع العربية – المراجع الإنجليزية – أحدث الإصدارات **عمر الجبالي**	191
English Section **Report** *The International Transformation of Public and Diplomatic Opinion Towards Israel Following the Fourth War on Gaza* ***Marwan Asmar***	205

المقال الافتتاحي

مئوية الأردن وآفاق المستقبل 1921 -2021

يشهد الأردن هذا العام 2021 اكتمال مئويته الأولى التأسيسية منذ عام 1921، وتصادفت هذه الذكرى مع ظروف ومعطيات صعبة تتعرض لها الدولة الأردنية، وبرغم الإنجازات المميزة للدولة الأردنية الحديثة، ورغم عبورها عشرات العواصف ومواجهتها للعديد من التحديات الاستراتيجية غير أنها نجحت في البقاء مع المحافظة على قيمتها الجيوسياسية ودورها الجيواستراتيجي إلى حد بعيد، وباستثناء السنوات العجاف الأربع 2016-2020 التي شهدت مخاطر ومهددات حقيقية لهذه القوة الجيوسياسية للمملكة، فإن الأردن يتطلع بقوة إلى العقد الأول من المئوية الثانية وهو يرنو إلى تطوير منظوماته السياسية والإدارية والاقتصادية، وإلى تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي والاجتماعي، وإلى نجاحات في دوره بدعم القضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني، وتعميق وإعادة تأسيس دوره العربي ما بعد المصالحات العربية والوطنية والخروج من الأزمات الصعبة في كل من ليبيا وسوريا واليمن والعراق على وجه الخصوص، كما أنه يتطلع إلى استعادة دوره الاستراتيجي إقليمياً ودولياً بعيداً عن محاولات التهميش الفاشلة التي مارسها اليمين الإسرائيلي المتطرف منذ عام 2011، وبعض الأشقاء الطامحين لأدوار ربما أكبر من قوتهم الجيوسياسية والجيوستراتيجية على حساب الأردن، وكذلك بعض الأصدقاء والحلفاء ممن يتطلع إلى تجيير الأردن لخدمة سياساته وأهدافه بغض النظر عن مصالحه الوطنية العليا كما حاولت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب بمشروع "صفقة القرن" سيئة السمعة.

ولذلك فإن الدخول إلى معطيات وفرص وتحديات العقد الجديد من المئوية الثانية يعني استجماع القوة الأردنية وحشد القدرات والقوى السياسية والاجتماعية إضافة إلى إحداث عدد من الاستدارات في العلاقات العربية والإسلامية والإقليمية، والانفتاح على متغيرات القوى السياسية في البلاد باتجاه تقوية الجبهة الداخلية ووقف كل عمليات الاستنزاف الداخلي التي تقف خلفها عادة اعتبارات شخصية أو مصالح غير وطنية أو ضغوط إقليمية ودولية وأحياناً إسرائيلية لا تخدم مصالح الأردن.

ولعل التوجه نحو الشروع بإصلاح المنظومة السياسية ثم الاقتصادية والإدارية إنما تشكل خطوات معقولة أولية في هذا الاتجاه، وهي بالطبع يمكن أن تحمل عوامل النجاح كما يمكن أن تحمل عوامل الفشل، والذي يعتمد على حجم الإصرار في المضي قدماً ومواجهة التحديات والدفع نحو التطبيق، وتوفير الإمكانات والسياسات الجديدة التي تؤهل الأردن لاستثمار الفرص المتاحة.

ويعتقد الكثيرون أنّ زوال عقبة إدارة ترامب من أمام الدور الأردني وتطلعاته لصالح إدارة تؤمن بدوره وتؤمن به وتشجعه على الإصلاحات وتقدّم له الدعم، وتحترم مواقفه الوطنية ودوره الحكيم، ربما يكون من أهم الروافع لهذا التحول الأردني المأمول خلال العقد الأول من المئوية الثانية، خاصة أن هذا التحول يحمل في طياته كذلك تحولات أخرى إقليمية ودولية، ومنها إضعاف قدرات البعض على تهميش دور الأردن وأهميته الجيوسياسية، خاصة في القضية الفلسطينية وفي المشاركة في حل أزمات المنطقة العربية والإسلامية.

و يؤكد الكثيرون عن أن تمتين الجبهة الداخلية ربما يشكل عاملاً حاسماً في قدرة الأردن على العبور الآمن وتحقيق الأهداف الوطنية لهذا العقد، بما في ذلك ضرورة وقف سياسات الإقصاء والتهميش والملاحقة الأمنية للقوى الأكبر والفاعلة في البلاد، وكذلك إعطاء الفرص الكافية للعمل الحزبي ليتبلور بعيداً عن القبضة الأمنية وباتجاه حكومات حزبية قوية معبرة عن تطلعات الشعب الأردني، ناهيك عن استثمار القوى السياسية والاجتماعية في تدعيم السياسة الخارجية وتحقيق منعة الأردن أمام أي مخاطر أو تهديدات أو تحديات وجودية استراتيجية، وهو ما يتبلور من طروحات العديد من المفكرين الأردنيين ومراكز الفكر والبحث الوطنية.

ولذلك فإن شروط الولوج القوي والآمن والفاعل إلى العقد الأول من المئوية الثانية لبناء أردن أمن ومستقر ومزدهر تتمثل بعدد من الأسس والقواعد الاستراتيجية.

أولها، إعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي بإصلاحات جادة وفق الأوراق النقاشية للملك للملك ووفق توجهات الشعب الأردني وقواه السياسية والاجتماعية، وثانيها، تفعيل مختلف الطاقات والقدرات والكفاءات الوطنية وفق معايير شفافة وموحدة، بعيداً عن المحسوبية والجهوية والعشائرية أو أي مقاييس غير علمية، بهدف رفع كفاءة العمل والأداء الحكومي للتجاوب مع مرحلة المئوية الثانية، وثالثها، توسيع دائرة النهضة الاقتصادية في القطاع الخاص وحمايته والتخفيف

الحكومي من البطالة المقنعة والأعباء البيروقراطية في إدارة الدولة لصالح بناء وإنشاء شركات للقطاع العام بشراكات وإدارات مشتركة مع القطاع الخاص، إضافة إلى أهمية تفعيل برامج التخفيف الضريبي بشتى أنواعه على الشركات والأفراد، وتشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي، ورابعها، الاهتمام الحقيقي بإعادة بناء وتطوير المنظومة التعليمية باتجاه رفع مستوى وكفاءة مخرجاتها ووفق المعايير الوطنية المستندة إلى ثقافة المجتمع الأردني وحاجاته الفعلية، وليس باتباع نظريات صُمّمت لمجتمعات وثقافات أخرى، بما في ذلك رفع المستوى التقني الفكري والنظري والتطبيقي على حد سواء، وهو ما سيغير من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية للشباب بتخريج الكفاءات الجادة المنتجة لا الباحثة عن التوظيف الحكومي فقط، ولتتحول نحو البناء، وخامسها، إعادة التموضع السياسي إقليمياً ودولياً بما يخدم المصالح الأردنية العليا، والقضية الفلسطينية، وحماية دور الأردن من الضغوط والتهديدات كما وقع سابقاً من الجانب الإسرائيلي والأمريكي وبعض العربي.

وبالتأكيد ليست هذه نهاية المطاف، لكنّها علامات أولية في طريق سلوك دروب النجاح وتحقيق الآمال والطموحات لأردن آمن ومستقر ومزدهر، ولاعب أساسي لا يمكن تجاهله إقليمياً على الأقل، في مطالع العقد الأول من المئوية الثانية.

التحرير

Editorial

Jordan's Centenary 1921-2021 and Future Prospects

Abstract

Jordan celebrates his completion of the first founding centenary this year, 2021, since 1921. It coincided with the Jordanian state's difficult circumstances. Despite the distinguished achievements of the modern Jordanian state, passing dozens of storms and facing many strategic challenges, but Jordan succeeded in surviving while preserving its value Geopolitics and its geostrategic role to a large extent. Today, Jordan is looking forward to restoring its strategic function regionally and

internationally, away from the failed attempts of marginalization practiced against Jordan by the Israeli extremist right since 2011 and some of its brothers and allies, especially 2016-2020.

Many assert that strengthening the internal front may constitute a decisive factor in Jordan's ability to cross and achieve the national goals of this decade safely. Such strong attitudes include stopping the exclusion, marginalization, and security pursuit of the country's largest and most active forces. Also, the trend towards initiating the reform of the political, economic, and administrative system constitutes reasonable initial steps in rehabilitating the state and the internal front.

Therefore, the conditions for robust, safe, and effective access to the first decade of the bicentennial to build a secure, stable and prosperous Jordan are represented by some strategic foundations and rules. They include, first, rebuilding the political and economic system with serious reforms, activating the various national human resources, capabilities, and competencies according to transparent and unified standards. Second, it is to alienate favoritism, regionalism, tribalism, or any unobjective measures. Third, the state of Jordan had to expand the circle of an economic renaissance in the private sector, including protection. Fourth, consider a genuine interest is in rebuilding and developing the educational system towards raising the level and efficiency of its outputs. Fifth, the country ought to reallocate itself regionally and internationally to serve the higher Jordanian interests and the Palestinian cause and protecting Jordan's role from pressures and threats. Such new reform attitudes and policies could constitute initial signs of taking the path of success and realizing the hopes and ambitions of a secure, stable, and prosperous Jordan. Finally, it is to present Jordan as a model of a modern and democratic state that is strong enough to be a critical player that other players cannot ignore.

البحوث والدراسات

متاهة السلام مع إسرائيل

تداعيات تحول موقف النظام العربي على الأمن القومي والقضية الفلسطينية

د. عبد السلام معلا*

الملخص

تسلط الدراسة الضوء على التحولات في موقف النظام العربي تجاه الاحتلال الإسرائيلي، وتهدف لرصد تداعيات التراجع المتتالي في مواقفه على الأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية. فقد عكس التحول في موقف النظام العربي تجاه إسرائيل الانخراط في مسار السلام غير المتكافئ، حيث بات النظام فاقداً للقدرة على التعاطي مع المسار بوصفه نداً، لا طرف المعادلة الضعيف، وكون السلام خياراً محتملاً لا قسرياً، تماماً كما فقد القدرة آنفاً- ولا يزال- على التعاطي مع خيار الحرب. وقد أدى ذلك بدوره إلى مزيد من الانكشاف الذي يطال الأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية، وهي المشكلة التي تحاول الدراسة معالجتها.

وقد جاءت هذه الدراسة لرصد المفاهيم النظرية المجردة لمصطلحات الدراسة الرئيسة، (السلام، تحولات موقف النظام العربي، الأمن القومي العربي) للوصول لفهم أفضل لدلالاتها، واستيعاب أكثر دقة لمعانيها، ثم عمدت الدراسة لاستقراء تطبيقاتها على الأرض، لتتزود بالمعطيات الواقعية الخاصة بتلك المصطلحات، والوصول بالتالي لحالة تتكامل فيها المعطيات النظرية والواقعية.

وقد تناولت الدراسة مسار السلام، وحللت ملابساته، وشخّصت إشكالات الظرف الذي انطلق فيه، لاستيعاب المآلات التي انتهى إليها، ثم ناقشت فكرة التحول في موقف النظام العربي، وحاولت معرفة ما إذا كانت هناك تحولات حقيقية في مواقفه، أم أن المستجد في الموقف يعدّ نتاجاً وتطوراً طبيعياً للمقدمات الناجزة، إضافة إلى مناقشتها لفكرة الأمن القومي العربي، وإمكانات وجوده كحقيقة واقعة.

وأخيراً، عقدت الدراسة مقارنة بين مستخلصات الإطار النظري المفاهيمية والدلالية، التي يتوافق حولها أكبر قدر ممكن من الخبراء وذوي الاختصاص، وبين الوقائع القائمة ذات العلاقة بكل مصطلح على حدة، في محاولة لتشخيص الفجوة بين الدلالة النظرية للمصطلحات وتطبيقاتها في الواقع. ويساعد ذلك في تشخيص أفضل لواقع النظام العربي، وسلوكه واختياراته السياسية، وكيفية انعكاس ذلك على الأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية.

وخلُصت الدراسة إلى أن التحول في موقف النظام العربي تجاه إسرائيل، والذي تُرجم بالتوجه المتتالي لعقد اتفاقات سلام فردية، أو طرح مبادرة جماعية لحل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، لم يسهم في الوصول لحل القضية الفلسطينية، بل كان على حسابها وساعد في تهميشها، ومن جهة أخرى، كرست الاتفاقيات الفردية مع الاحتلال واقع التجزئة العربي، وجعلت الأمن القومي العربي أكثر هشاشة، فيما باتت محاولات استعادته وترميمه أكثر صعوبة.

الكلمات المفتاحية: السلام، الاحتلال الإسرائيلي، النظام العربي، الأمن القومي العربي، القضية الفلسطينية.

---

* **حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الدولية من جامعة شمال ماليزيا، باحث متخصص في الشان الفلسطيني.**

The Loss of Peace Track with Israel: The Repercussions of the Position of the Arab Regime on National Security and the Palestinian Cause

Dr. Abdul Salam Mualla

Abstract

The study highlights the changes in the attitude of the Arab regime towards the Israeli occupation and aims to monitor the repercussions of the successive retreat in its positions on Arab national security and the Palestinian question. The shift in some Arab regime's attitudes toward Israel reflected its engagement in the unequal peace path. The result shows that such regimes have become incapable of handling the path as an equal party. They yet have been the weak party in these relations. The peace became a potential rather than a coercive option. They lost the ability before - and still is - to deal with the option of war. This emerging equation, in turn, has further exposed Arab national security and the Palestinian cause to ignorance by the international community.

The study was designed to monitor theoretical concepts of peace, changes in the attitude of the Arab regime, and Arab national security. First, it aimed at gaining a better understanding of its connotations and its meanings. The study then extrapolated its applications on the ground, providing real-world data on those terms and thus arriving at a situation in which theoretical and factual data were integrated.

The study examined the path of peace, analyzed its circumstances, process, diagnosed the problems of the situation in which it was launched, and then discussed the idea of a shift in the position of some Arab regimes. Moreover, it tried to test whether there were fundamental shifts in the regime's position or else. It found that there is what is new in the situation considered a result and a natural development of the completed introductions and discussing Arab national security and its existence as a reality. Finally, the study made a comparison between the extracts of the conceptual and semantic theoretical framework - around which the most significant possible number of experts and specialists agree - and the existing facts related to each term separately, in an attempt to diagnose the gap between the theoretical connotation of terminology and its actual applications. The outcomes helped to diagnose the reality of the Arab regime, its behavior and political choices, and how this reflects on Arab national security and the Palestinian cause.

The study concluded that the shift in the attitude of the Arab regime towards Israel, translated through the successive approach of concluding

individual peace agreements or putting forward a collective initiative to resolve the conflict with the Israeli occupation, did not contribute to the resolution of the Palestinian cause, but was at its expense and helped to marginalize it. On the other hand, individual agreements with Israel reinforced the reality of Arab fragmentation and made Arab national security more fragile, while any attempts to restore it became complicated than before.

Keywords: Peace, Transformations, the Arab Regime, Arab National Security, and the Palestinian Cause.

المقدمة

رفض العرب قيام الكيان الإسرائيلي أو الاعتراف به، منذ النكبة عام 1948 إلى ما بعد حرب عام 1973، وقد كان ذلك الموقف رسمياً وشعبياً على حد سواء، ولم يشذّ عنه أحد، وهي المرحلة التي ساد فيها شعار "محو إسرائيل من الخارطة" إثر هزيمة الجيوش العربية أمام العصابات اليهودية، وخروج الجماهير للميادين في العواصم العربية، داعمة للحق والنضال الفلسطيني[1]، وإثر حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973 انطلق مسار السلام العربي- الإسرائيلي، وكانت اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية المبرمة عام 1979 محطته الأولى[2]، فيما لم تربط الاتفاقية تحقيق السلام بين الطرفين بسلوك إسرائيل تجاه العالم العربي، أو بمساعي تسوية القضية الفلسطينية[3] .

من الواضح أن مسار السلام لم يجلب السلام من جهة، كما أنه لم يضع حدّاً للحرب بين العرب والاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، ولم يسهم في تحويل الصراع بينهما إلى صراع بلا عنف، بقدر عمله على إخراج الدول المنخرطة فيه من دائرة الصراع، في الوقت الذي لم تراوح فيه القضية الفلسطينية مكانها، بل وازداد وضعها سوءاً، بطريقة تؤكد على أن المسار قد أسهم في الإبقاء على العرب مقسّمين وضعفاء، أكثر من إسهامه في توفير فرصة لحل الصراع.

وعلى الرغم من ذلك، فقد دشن المسار سابقة في الصراع، وفتح صفحة جديدة بين أطرافه، وتغير

---

[1] فريق التحرير، "مراحل تدهور الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية،" نون بوست، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3tDRb0E

[2] العين الإخبارية، "مبادرات ومعاهدات سلام.. محطات بجولات الصراع العربي الإسرائيلي،" 2020، على الرابط: https://bit.ly/34gTaOc

[3] أسامة الغزالي حرب، "الأعوام العشرة الأولى للعلاقات المصرية – الإسرائيلية: تحليل وتقويم،" مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١، العدد ١ (شتاء ١٩٩٠)، ص 89-90. ينظر أيضاً بنود اتفاق كامب ديفيد ص 97-99.

فيها تباعاً شكل علاقة بعض مكونات النظام العربي مع الاحتلال وتوصيف وضعه، حتى انتهى المطاف ببعضها للتطبيع الكامل أو شبه الكامل معه، "وقد توطدت علاقات بعض الدول مع إسرائيل إلى درجة التحالف قبل إقامة علاقات دبلوماسية، الأمر الذي يجعل مصطلح التطبيع قاصراً عن الوصف"[4]، ومع ذلك، لم تسهم هذه التطورات في تحسين موقع الشعب الفلسطيني في معادلتي الصراع والسلام.

تجاوزت علاقة بعض مكونات النظام العربي مع الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً سؤال نجاعة خيار السلام، أو أهليته لاسترداد الحقوق العربية والفلسطينية المسلوبة، وهو المعيار الذي يبرر الالتزام به، والإبقاء على التعاطي معه، وفي الأثناء، لم تتوقف سياسة الاحتلال العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه، حيث تواصلت مصادرة الأراضي الفلسطينية[5]، وهدم البيوت، وتشريد السكان.

وقد أكد معهد الأبحاث التطبيقية، الذي يرصد حركة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أنه لم يكن في وارد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ العام 1993 وقف الاستيطان أو تجميده، بل لم يتوفر لديها الاستعداد لمناقشة المسألة ضمن محادثات السلام الجارية، ولذلك فقد اشتدت الهجمة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل لم يسبق له مثيل، فتضاعف عدد المستوطنات والمستوطنين منذ بدء عملية السلام حتى العام 2009، ولم تفلح جهود الوسطاء الأوروبيين والأمريكيين لحمل إسرائيل على القبول بالتجميد المؤقت لحركة الاستيطان، في محاولة منها لفرض حقائق الاستيطان كواقع على الأرض[6]، وقد أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن "عدد المستعمِرين في الضفة الغربية قد بلغ 688,262 مستعمِراً في نهاية العام 2019، ويتضح من البيانات أن معظمهم يسكنون محافظة القدس بواقع 232,093 مستعمِراً"[7].

وخلال العام 2020 صدر عن حكومة الاحتلال الإسرائيلي "60 مخططاً استيطانياً للبناء

---

[4] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التطبيع العربي من إسرائيل.. مظاهره ودوافعه"، العربي الجديد، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3fMWIgB

[5] Ilan Goldenberg, "Lessons from the 2013–2014 Israeli-Palestinian Final Status Negotiations," Center for New American Security, 2015, p. 19. Available at: https://bit.ly/3fyT76E

[6] معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج)، "معهد أريج يرصد التوسعات الاستيطانية الإسرائيلية خلال الأعوام 2006-2009،" 2009، على الرابط: https://bit.ly/357DBc8

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي، 2019، ص 21، على الرابط: https://bit.ly/3zeDwRE

والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، استهدفت 48 مستوطنة إسرائيلية، وقد شملت هذه المخططات بناء 9,693 وحدة استيطانية في المستوطنات السابق ذكرها على مساحة تبلغ 10,641 دونماً من الأراضي الفلسطينية"[8].

وفي عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب صعّدت السلطات الإسرائيلية من وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، حيث صادقت في السنوات الثلاث الأولى من فترة رئاسته على بناء 7 آلاف وحدة سكنية سنوياً، بهدف تقويض إمكانية التوصل لاتفاق سياسي مع الفلسطينيين[9].

في ضوء ما سبق، وبدلاً من إعادة النظر في مسار السلام، فقد بات المسار يشكل مظلة لحالة من الهرولة العربية على أعتاب دولة الاحتلال الإسرائيلي، واستحال معها أداة وظيفية لكسر حالة الجمود في علاقة النظام العربي بإسرائيل.

ساعد التراجعُ في موقف النظام العربي إزاء القضية الفلسطينية الاحتلالَ الإسرائيلي على تحييد أنظمة عربية، واستقطاب أخرى، الأمر الذي مهّد له السبل لتعزيز هيمنته على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومواصلة سلوكه الاحتلالي القائم على القتل والتنكيل والاستيطان، دون رصد أدنى رد فعل للنظام العربي[10].

وقد عكس تراجع النظام العربي عن سقف مطالبه المعلنة بين مرحلة وأخرى، انخراط أطراف غير متكافئة في مسار السلام، وفي جولة التطبيع الراهنة يتضح حجم المفارقة بين مضمون المبادرة العربية للسلام، المقدمة في قمة بيروت عام 2002، ومضمون اتفاق التطبيع الإماراتي- الإسرائيلي على سبيل المثال، وأخطر ما فيها أنها لم تربط هذا التطور باسترداد حقوق الشعب الفلسطيني.

من الواضح أن موجة التطبيع الجارية الآن بين بعض مكوّنات النظام العربي والاحتلال الإسرائيلي، تعدّ مصدراً مباشراً لتهديد الأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية، من جهة أنّ وجود إسرائيل يمثل اختراقاً كبيراً ومباشراً للأمن القومي[11]، وأن بقاءها يشكل عائقاً كبيراً أمام

---

[8] معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج)، "الزحف الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة خلال النصف الأول من العام 2020،" 2020، على الرابط: https://bit.ly/35atFP5

[9] مديحة الأعرج، "عام 2020 كان الأصعب على الفلسطينيين في ظل تصاعد النشاط الاستيطاني وإرهاب المستوطنين،" منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، 2021، على الرابط: https://bit.ly/2RKDNec

[10] مرجع سابق، فريق التحرير، "مراحل تدهور..".

[11] محمد ولد دده، "التجزئة السياسية العربية والأمن القومي العربي،" جامعة محمد الخامس السويسي- كلية الحقوق– سلا، 2013، ص، 8. على الرابط: https://bit.ly/2QW2eVE

حفظه وترميم ضعفه، ويجعل من حاضر ومستقبل الأجيال العربية، والقضية الفلسطينية، محلاً للغموض والضياع.

المنهجية

ترصد الدراسة المفاهيم النظرية المجردة لمصطلحات الدراسة الرئيسة (السلام، تحولات موقف النظام العربي، الأمن القومي العربي) للوصول لفهم أفضل لدلالاتها، واستيعاب أكثر دقة لمعانيها، ثم تعمد لاستقراء تطبيقاتها على الأرض، لتتزود بالمعطيات الواقعية الخاصة بتلك المصطلحات، والوصول بالتالي لحالة تتكامل فيها المعطيات النظرية والواقعية.

تتناول الدراسة مسار السلام، وتحلّل ملابساته، وتشخّص إشكالات الظرف الذي انطلق فيه، لاستيعاب المآلات التي انتهى إليها، ثم تناقش فكرة التحول في موقف النظام العربي، وتحاول معرفة ما إذا كانت ثمّة تحولات حقيقية في مواقف النظام، أم إن المستجد في الموقف يعدّ نتاجاً وتطوراً طبيعياً للمقدمات الناجزة، كما تناقش فكرة الأمن القومي العربي، وإمكانات وجوده كحقيقة واقعة.

وأخيراً، تعقد الدراسة مقارنة بين مستخلصات الإطار النظري المفاهيمية والدلالية، التي يتوافق حولها أكبر قدر ممكن من الخبراء وذوي الاختصاص، وبين الوقائع القائمة ذات العلاقة بكل مصطلح على حدة، في محاولة لتشخيص الفجوة بين الدلالة النظرية للمصطلحات وتطبيقاتها في الواقع، ويساعد ذلك في تشخيص أفضل لواقع النظام العربي، وسلوكه واختياراته السياسية، وكيفية انعكاس ذلك على الأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية.

تتوخى المنهجية الوصول لأقصر السبل وأكثرها فاعلية لفهم أفضل لمصطلحات الدراسة، وتمثلاتها الواقعية من جهة، وكيفية تأثر الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية سلباً بمسار السلام غير المتكافئ، وتوالي تراجع الموقف العربي فيما يخص أهداف الصراع ومطالبه.

إطار نظري مفاهيمي

أولاً: مسار السلام

ويقصد به الخيار الذي يهدف للوصول لحل سياسي للصراع العربي- الإسرائيلي، بوسائل سلمية عبر المفاوضات، وقد بدأت أولى تجارب السلام مع الاحتلال الإسرائيلي نهاية سبعينيات القرن المنصرم، عبر توقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية في عام 1979، ولا زالت تتوالى تباعاً.

- **مفهوم السلام**

تركز كثير من التعريفات التي يقدمها الخبراء للسلام بوصفه مقابلاً للحرب والصراع العنيف، وقد تغطي تعريفات كهذه بعض حالات الصراع لا كلها؛ فمثلاً، يعرّف قاموس لونجمان السلام بأنه "وضع لا يوجد فيه حرب أو قتال"[12]، من جهة أخرى يشير المعنى الأكثر شيوعاً للسلام في الحسّ الغربي لغياب الشقاق أو العنف أو الحرب[13].

وفي ضوء ما تقدم، فإن استسلام أحد طرفي الصراع، أو سكوته عن الظلم الواقع عليه يعني أيضاً وضع لا حرب فيه ولا قتال أو عنف! فهل يعني وضعاً كهذا شيوع السلام؟ بالطبع لا، الأمر الذي يعني عدم كفاية التعريف أعلاه.

يرى يوهان غالتونغ وهو أحد مؤسسي حقل دراسات السلام والصراع أن مفهوم السلام يعالج جانبين: يتمثل أحدهما "بغياب العنف المباشر"، وهو ما "يطلق عليه السلام السلبي"[14]، ويتفق لويس ريتشاردسون مع ذلك فيرى "أن معنى السلام هو غياب النزاعات المميتة"[15]، أما كوينزي رايت فيرى أن "السلام يعني غياب استخدام القوة المسلحة لحل الصراعات"[16].

يجدر القول أن دلالة "العنف المباشر" "والنزاعات المميتة" "والقوة المسلحة" الواردة في تعريفات الخبراء أعلاه ليست واحدة فيما يخص أطراف الصراع، ولا ينبغي لها أن تكون كذلك، أو أن تجري عليهم بالقدر ذاته، خصوصاً في الحالة التي ينعدم فيها التكافؤ بينهما، ويكون فيها الصراع في الغالب صفرياً.

---

[12] Longman Dictionary of Contemporary English (paperback) with CDROM (4th Edition) USA, 2006, p. 1281.

[13] R.J. Rummel, "Understanding Conflict and War: Vol 5, The Just Peace What is Peace," Available at: https://bit.ly/3octhIk

[14]Johan Galtung, "Violence, Peace and Peace Research," Journal of Peace Research, Vol 1, No. 3, PRLO Publication, No. 23-9, p. 183, 1969, in Johan Galtung Collections entitled: Peace Research Education Action, Essays in Peace Research, collect by Ejlers, Chrislian: 1975, Vol 1, Copenhagen, p. 130-134.

نقلاً عن: سامي الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، الدوحة: 2014، ص 85.

[15] Lewis Richardson, Statistics of Deadly Quarrels, Chicago, Quadrangle Books, 1960.

نقلاً عن: سامي الخزندار، "إدارة الصراعات،" ص، 86.

[16] Quincy Right, A Study of War, Chicago, The University of Chicago Press, Vol 2, 1942, p. 864.

نقلاً عن: سامي الخزندار "إدارة الصراعات،" ص 86.

ولتوضيح ذلك، فإن العمل على رد الظلم ليس كممارسة الظلم، كما أن أفعال الطرف الواقع تحت الاحتلال لا يمكن أن تساوي أفعال الاحتلال، وأن من يسعى للدفاع عن أرضه، ليس كمن يسعى لاغتصاب أوطان الآخرين، على الرغم من اشتراك الطرفين النسبي بممارسة العنف، والانخراط في المواجهات المميتة، أو استخدام القوة المسلحة.

فالطرف المعتدي غالباً ما يكون قوياً ومنتصراً ومتحكماً بمصادر الصراع، وفي حالة كهذه فإن تقرير مفهوم السلام بالطريقة المشار إليها ليس متوازناً، ويجاري وضع أحد طرفي الصراع، ولا يأخذ بالحسبان الواقع القائم على الظلم.

وهنا تبرز الحاجة لتوسيع الإطار المتعين استيعاب مفهوم السلام من خلاله، عبر ربطه بقيم ومعطيات أخرى، الأمر الذي يحيل للجانب الآخر للسلام وفقاً لغالتونغ الذي رأى بأنه يعكس "غياب العنف البنيوي، أو تحقيق التنمية والعدالة" وأطلق عليه "السلام الإيجابي"[17]. من الواضح أن الشق الأول من التعريفات يصوّر الواقع بين الكيانات المتكافئة نسبياً (الدول)، بينما يغطي الشق الثاني الثنائيات غير المتكافئة، كالاحتلال والواقع تحت الاحتلال، أو السلام بين المجموعات داخل الدولة الواحدة.

وفي ضوء ما تقدم، فإن مبدأ تحقيق العدالة ورد الحقوق، يعدّ معياراً واختباراً لمصداقية السلام في الحالة محل الدراسة، وهو المعيار الذي يتم تقييم مسار السلام العربي- الإسرائيلي وفقاً له.

غني عن القول أن سعي أطراف الصراع للوصول إلى سلام بينها ليس اعتباطياً، أو أنه يجري كيفما اتفق، بل لا بد من قرينة ترجّح اتجاه الأطراف نحو مسار السلام والمفاوضات، وتتمثل بوجود رغبة حقيقية باعتماده خياراً للوصول لحلول وسط حول قضايا الصراع[18]، وعندها فقط تكون مساعي السلام حقيقية، ومطلوبة لذاتها، ولا تستخدم ورقته لكسب الوقت، وتحقيق مآرب أخرى.

يتحقّق السلام غالباً عبر آلية التفاوض، ولا بد للمفاوضات من أساس صحيح حتى تؤتي أكلها، وأهمها توازن القوى النسبي بين الأطراف[19]، والذي يعني في حده الأدنى قدرة طرفي الصراع على خوض الخيار البديل وهو الحرب، في حال لم يسفر خيار السلام عن حل مرضيّ لهما، أو لأحدهما على الأقل، وعندما يدرك الطرفان أن كلفة الصراع، وبقاء احتمالات الحرب قائمة، أكبر،

---

[17] Galtung "Violence, Peace," p. 183.

[18] --، "فن التفاوض: أنواع التفاوض وأساليبه،" موقع Al Moqatel، على الرابط: https://bit.ly/3vA4SPP

[19] Karin Aggestam, Annika Björkdahl, "Just Peace Postponed: Unending Peace Processes and Frozen Conflicts," JAD-PbP Woking Paper Series No. 10 | January 2011, p. 4.

عندها تكون دوافع طلب السلام وجيهة ولها ما يبررها[20]، الأمر الذي يعني مواتاة الفرصة لانبثاق مسار السلام عن نتائج معتبرة ترضي طرفي الصراع.

ثانياً: التحولات السياسية

– مفهوم التحولات

ثمة مقولة فلسفية لهيراقليطس تقول: "الشيء الوحيد الثابت في الحياة هو التغيير المستمر"[21]، وعلى ذلك، فإن التغيير المستجد في أنماط التفكير، وطرائق النظر، والسلوك والمواقف، يظهر بوضوح في مناشط الإنسان المختلفة، ويتم إنجاز التغيير في الواقع عبر مستويات مختلفة، منها ما هو طبيعي ومألوف ومبرر، ومنها ما يعد استثنائياً ويصعب تبريره، ووسط هذا السياق برز مصطلح "التحولات" للإشارة للتغيير المنهجي الشامل، و"تعبر كلمة التحول لغة عن تغيّر نوعيّ في الشيء، أو انتقاله من حالة إلى أخرى، ويشير لفظ التحول إلى التغيّر أو النقل، فيقال حوّل الشيء أي غيّره، أو نقله من مكانه إلى مكان آخر، أو غيره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحوّل عنه إلى غيره"[22].

يعكس التحول "إنشاء شكل أو وظيفة أو هيكل جديد بالكامل.. لم يكن موجودًا من قبل ولا يمكن توقعه من الماضي"[23]."التحول هو تغيير أساسي وعميق، يطال طبيعة الشيء ذاته، وهو جذري ومستدام، كما لا يمكن للشيء الذي جرى عليه التحول أن يعود إلى ما كان عليه من قبل بالضبط"[24].

في ضوء ذلك، فإنه من الأهمية بمكان التفريق بين التغيير العادي والطبيعي من جهة، والتغيير العميق من جهة ثانية، والتحول من جهة ثالثة؛ إذ إن الثالث ليس رديفاً للأول ولا للثاني، بل بينها مسافة بعيدة، وهو الأمر الذي يمكن أن يصنع التباساً عند التعاطي مع أي تغيير لافت بوصفه تحولاً.

---

[20] Paul R. Pillar, Negotiating Peace: War Termination as a Bargaining Process, Princeton: Princeton University Press, 1983, p. 145.

[21] للمزيد يُنظر: حسن إبراهيم، "التغير: مفهومة وطبيعته في فلسفة هيراقليطس وأثره على الفكر السفسطائي، على الرابط: https://bit.ly/3bUnOkE

[22] صباح العمراني، "تجارب في التحول السياسي،" جماعة العدل والإحسان، 2017، على الرابط: https://bit.ly/3utkN28

[23] Marcia Daszko and Sheila Sheinberg, "Survival is Optional: Only Leaders with New Knowledge can Lead Transformations," 2017, p.1. Available at: https://bit.ly/3oTq6Gb

[24] Robert Gass, "What is Transformation and How it Advances Social Change," 2012, p.1+36. Available at: https://bit.ly/3wG734R

وهذا يستدعي فحص تطورات موقف النظام العربي تجاه إسرائيل، ومعرفة ما إذا كان تغييراً تمليه تطورات طبيعية نظراً لحضور مقدماته منذ زمن، أم هو تحول جذري وحقيقي، ولكلٍّ سياق ودلالة.

وهذا لا ينفي في المحصلة أنّ تطور موقف النظام العربي تجاه الاحتلال الإسرائيلي، ومهما كان توصيفه، يؤثر سلباً وبشدة على الأمن القومي العربي، وعلى القضية الفلسطينية.

لكنّ التفريق بينهما مهم ويساعد في تحليل تطورات الموقف لأقرب درجة من الحقيقة، واستشراف مآلاته الأكثر دقة، فالتغيير يعبّر عن تطور شكلي أو جوهري، لكنه محدود، ويتم بمقدار معقول، أو هو إحداث تغيير ضمن شروط المنظومة، أو الوقائع السائدة، بينما يعدّ التحول انقلاباً بنيوياً، ويُملي اتجاهاً نهائياً لا يمكن التراجع عنه، من حيث هو انتقال بلا قيود من منظومة إلى منظومة أخرى، ومن واقع إلى آخر مغاير، ووفقاً لذلك، يرى الباحث أن تطورات موقف النظام العربي تجاه إسرائيل، بما فيها موجة التطبيع الأخيرة، ترقى لدرجة التغيير الكبير لكنّها لا تعدّ تحوّلاً جذرياً.

ثالثاً: الأمن القومي

- مفهوم الأمن القومي

تعود جذور مصطلح الأمن القومي إلى القرن السابع عشر الذي أبرمت فيه معاهدة ويستفاليا عام 1648 والتي "أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة- الأمة، فيما شكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة الإطار أو المناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية له، وبنى مؤسساتية، وصولاً إلى طغيان استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي" منذ تسعينيات القرن المنصرم، وبدمغة أمريكية خالصة يتم استنساخها عالمياً"[25].

وقد أدّى ذلك إلى تكييف السلوك الخارجي الأمريكي ليعكس هذا المفهوم ويعبّر عنه، ولاحقاً شرعت دول العالم بالتعاطي مع المفهوم، وفقاً للطريقة التي تقيم فيها كل دولة ظروفها الخاصة، وتشّخص فيها مصالحها[26].

---

[25] منذر سليمان، "نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته،" اللجنة العربية لحقوق الإنسان، على الرابط: https://bit.ly/3oS0d9y

[26] أحمد عبد العال، "الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق،" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2018، على الرابط: https://bit.ly/3nQwFIT

وقد مثّلت قوة الدولة العسكرية، بداية، أهم مرتكزات الأمن القومي، وشاع هذا الترابط بين المتغيرين في ظل نظام سياسي دولي متعدد الأقطاب، عماده الدولة القومية، فيما ضبط مبدأ توازن القوى علاقاتها البينية، في الوقت الذي شكل فيه الصراع المسلح بين مكوّنات النظام سمة بارزة[27].

يرى هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن الأمن القومي يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"[28].

ويفهم من هذا أنّ الأمن القومي صنو الوجود، وأن انتهاكه يعني التهديد بالفناء، كما يفهم أيضاً أن الوجود (وجود مجموعة من الناس) يسبق أمنهم المنشود، وإلا لما كان للأمن معنى، وهذا يفيد بأنه يتعين إسقاط مفهوم الأمن على إطار متعين موجود حتى تكون له دلالة واضحة.

- **مفهوم الأمن القومي العربي**

يواجه مفهوم الأمن القومي العربي إشكالات كثيرة، منها ما يتعلق بحداثة المفهوم، واستقدامه من خارج السياق العربي ومنظومته القيمية الثقافية، حيث يجري إسقاط ما استقرّ من التجربة الاجتماعية والسياسية الأوروبية على واقع عربي مغاير، وهذا يؤثر بالطبع على مفهوم الأمن القومي العربي، وكيفية تشخيصه واستيعابه، وتصور الكيفية التي يتحقق بها.

يتطلب تشخيص الأمن القومي العربي تجاوز الإشكالية التي يفرضها وجود مستويين يمكن من خلالهما التعبير عنه، يتمثل الأول بواقع التجزئة السائد والذي يملي مفهوم الأمن القومي لكل قطر عربي على حدة، والثاني يتعلق بالحقيقة التاريخية والجغرافية والدينية واللغوية التي تجعل من العرب أمة واحدة، وهي الحالة التي يفترض أن يعكسها مفهوم الأمن القومي العربي[29].

بيد أن واقع الفرقة العربي الراهن قد شكّل بديلاً عن ذلك، حيث تنقسم الأمة العربية إلى 22 دولة، وتتفاوت أحياناً سياسات أحدِها وأهدافها مع الأهداف القومية، وقد انعكس ذلك في مسألتين: شيوع الخلافات البينية العربية، وازدهار منطق القُطْرية، والذي تتعلق به مفاهيم

---

[27] إيمان جابر، "مفهوم الأمن القومي وتطوراته وأهم القضايا والنقاشات في حقل السياسة العالمية،" ملتقى الباحثين والسياسيين العرب، على الرابط: **https://bit.ly/2RT30Tu**

[28] جاسم محمد، "ركائز الأمن القومي في زمن العولمة،" المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2019، على الرابط: https://bit.ly/2SnO8gy

[29] علي الدين هلال، الوحدة والأمن القومي العربي، مجلة الفكر العربي، عدد مزدوج، 11 . 12، السنة الثانية، آب (أغسطس)- أيلول (سبتمبر) 1979، ص، 95 .

ومؤسسات وأجهزة، "فبعدما استقلت الدول العربية، أصبح لكل منها كيانٌ تحافظ عليه واستقلالُ تتمسك به، وثروة طبيعية لا ترضى أن يشاركها فيها الغير"[30].

في ضوء ما سبق، فإن وضع تعريف واضح وشامل ومتفق عليه للأمن القومي العربي يبدو مطلباً شائكاً، ويتأكد ذلك عند إدراك أن "الاهتمام بقضايا الأمن القومي بشكل عام لم يكتسب أهمية تحليلية على المستوى الأكاديمي إلا بعد الحرب العالمية الثانية"[31].

كما أدّى غياب الإطار الناظم (الكيان السياسي الواحد) لأن يكون استيعاب دلالات الأمن القومي العربي أمراً عسيراً، نظراً للحاجة الملحة لإسقاط المفهوم النظري على واقع موجود، ولهذا السبب، بدا الفكر السياسي العربي عاجزاً عن سبك أو تبنّي صيغة واضحة لمفهوم الأمن القومي، بينما حدّدت كثير من الدول أمنها القومي وعبّرت عنه بوضوح "كالأمن القومي الأمريكي والفرنسي والإسرائيلي"[32].

يرى عبد الستار قاسم أن "الأمن القومي العربي هو ما يتعلق بأمن الدولة في كل مكوّناتها الشعبية والدستورية والمؤسساتية، واستقلالها اقتصادياً وأمنياً عن الدول الأخرى"[33]، ويعرَّف الأمن القومي العربي على أنه "قدرة الأمة العربية على حماية كيانها الذاتي ضد الأخطار الخارجية من أجل ضمان بقائه"[34]، ومن الواضح أن الأمة كيان معنوي، فيما تناط القدرة بالدولة، وهي الإطار السلطوي الذي يعبر عن شخصية الأمة، وكيانها المعنوي، والدولة تمثل الوعاء الحقيقي الذي ينعكس الأمن القومي فيه، ومن خلاله.

النقاش والتحليل

أولاً: مسار السلام العربي - الإسرائيلي

يرجع مسار السلام بين العرب وإسرائيل إلى أكثر من أربعة عقود مضت، وهو مسار ممتد

---

[30] نزار جزان "محاضرات في الأمن القومي العربي،" ص4. على الرابط: https://bit.ly/2SoU1K1

[31] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 13 صيف 2008، ص19.

[32] جزان، "محاضرات في الأمن،" ص8؛ صاخري محمد، "واقع الأمن القومي العربي، "الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،" 2019، على الرابط: **https://bit.ly/3aVHXpR**

[33] عبد الستار قاسم، "الأمن القومي العربي،" الجزيرة نت، 2015، على الرابط: https://bit.ly/3i9X7fZ

[34] جزان، "محاضرات في الأمن".

وشائك، ولم يسفر عن نتائج معتبرة، وهي تجربة تدعو للسؤال عن سبب تشبّث النظام العربي بهذا الخيار إلى هذا الحد!

تساعد ثنائية مفهومي الحرب والسلام على فهم كل منهما في ضوء دلالة الآخر، حيث تتضح معالم مفهوم السلام، وشروط تحققه عبر حضور مفهوم الحرب لا بغيابه، والعكس صحيح، ولذلك فإنّ قدرة الأطراف على التعاطي مع خيار الحرب هو ما يمنح خيار السلام وجاهة معتبرة، وفي حالة كهذه يكون للمسار آثار ملموسة فيما يتعلق بتسوية الصراع، لأن البديل عن ذلك حاضر ومتاح وهو الحرب.

ولكن، في الحالة التي يكون فيها أحد طرفي الصراع غير جاهز للحرب، فيما يكون طرفه الآخر غير راغب بالسلام وإنهاء الصراع، فمن غير المرجح أن يسفر مسار السلام، ضمن هذه المعطيات، عن نتائج مُرضية، وعندها لا يعدو كونه أداة تسعى لتحقيق أهداف أخرى، وليس من بينها البحث الحقيقي عن السلام، ولذلك فقد اعتبرت ألكسندرا إراجوري أننا لا نستطيع القول بأنّ ثمة عملية تفاوضية تجري للوصول للسلام، ما لم يتمتع طرفا التفاوض بالقدرات اللازمة، والقوة العسكرية الكافية[35].

ولهذا السبب فإنّ السعي للسلام بين القوى غير المتوازنة يخلق مشكلة، ويحيل الخيار معها إلى فخ يتورط فيه الطرف الضعيف، ولا يستطيع منه فكاكاً، في الوقت الذي يستفيد فيه الطرف القوي فقط من مزاياه، ويظل متماسكاً طيلة الوقت، وتتضح في ذهنه أهدافه المستقبلية، وإلى أين سيذهب بخيار السلام، بينما يظل النظام العربي مفككاً وتائهاً، لا يعي ما يفعل، ويربط بين مسار السلام ومآلات نخبه الحاكمة، والسلام بالنسبة إليه مسار قسري تمليه قوة الدفع السياسي الدولي، وليس خياراً ذاتياً.

وكتجسيد لغياب التكافؤ والتوازن في القوة لدى الأطراف، فقد أفصح الاحتلال الإسرائيلي عن منهجيته الخاصة للوصول إليه، والتي استندت لتوظيف الفارق في القوة بينها وبين العرب في مسار السلام، حيث ما فتئ رئيس وزراء الاحتلال السابق نتنياهو يذكّر بأن إسرائيل تنشد "السلام من مبدأ القوة"[36]، وهو نهج يتناقض مع المنطق الصحيح للبحث عن السلام، لأنه يسعى لإجبار الطرف الآخر على الرضوخ والاستسلام، وليس الوصول إلى سلام عادل، وقد وُضِع هذا المسعى موضع التنفيذ في الواقع من خلال اشتراط إسرائيل اعتراف العرب بها مقابل السلام بين

---

[35] Alexandra García Iragorri, "Negotiation in International Relations," Revista De Derecho Universidad Norte, 19 (2003), P. 100.

[36] TRT عربي، من "الأرض مقابل السلام" إلى "السلام مقابل السلام".. هل ضاعت فلسطين؟ 2015، على الرابط: **https://bit.ly/32TnBcL**

الأطراف[37]، بطريقة تؤكد غياب التكافؤ بين طرفي الصراع من جهة، وغياب مبدأ العدالة المتعين لإنجاح المسار من جهة أخرى.

كما أنّ إسرائيل دأبت على استحداث مفاهيم من جانب واحد؛ فبعد أن ساد شعار "الأرض مقابل السلام" كإطار مرجعيّ لمسار السلام، وتنسحب بموجبة إسرائيل من أراضٍ تحتلها مقابل الوصول لحل سلمي بين الأطراف، أكّد نتنياهو أن "مبدأ "السلام مقابل السلام" هو الأساس الذي تقوم عليه اتفاقية إقامة العلاقات بين إسرائيل والإمارات"[38]، وهو تعبير يتم من خلاله ترقية أهداف إدارة الصراع الإسرائيلية، في مقابل التطبيع المجاني الذي نفذته بعض مكونات النظام العربي، ويحمل مضموناً مفاده عدم التشويش على إسرائيل واحتلالها لفلسطين، وإلا فإنها ستقتل من يعترضها، ومن يمتنع عن مواجهتها توقف قتله، وهكذا يعمّ السلام مقابل السلام، فيما تظل الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الاحتلال، والجرح الفلسطيني مفتوحاً، ذلك المبدأ الذي سعى حزب الليكود لتصديره مرجعية للسلام مع العرب منذ سنين طويلة، ومن جهة أخرى، يؤكد هذا المبدأ "إسقاط ربط العلاقات بين إسرائيل والدول العربية بالقضية الفلسطينية"[39].

ثانياً: التحولات في موقف النظام العربي

يلاحظ المتتبع لمواقف النظام العربي ضمن تفاعلات القضية الفلسطينية أن ثمة تغييراً مطرداً في هذا الموقف، مرحلة بعد أخرى، وهو بالتأكيد ضارّ بمجمل القضية القومية العربية، لكن من الأهمية بمكان تبيّن ما إذا كان التغيير يرقى لدرجة التحول الجذري في المواقف أم لا.

غنيّ عن القول أن بنية النظام العربي لم تؤهّله للعب دور فاعل في الصراع منذ البداية، وقد أضعف ذلك من قدرته على المواجهة، وبدّد طاقته عن الثبات والصمود، ولذلك فإنّ تطورات موقفه تجاه الاحتلال الإسرائيلي تعدّ انعكاساً وامتداداً طبيعياً لتلك المقدمة، الأمر الذي يستدعي تمحيص مقولة "التحوّل" في مواقفه تجاهه.

ولإظهار المسألة بصورة أدقّ فإنّ النظام العربي تشكّل إثر الحقبة الاستعمارية الغربية التي

---

[37] المرجع نفسه.

[38] إبراهيم نوار، "هل سقط مبدأ الأرض مقابل السلام،" القدس العربي، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3nVfea2

[39] المرجع نفسه.

خضع لها العالم العربي، وانتهت إجمالاً أواسط القرن المنصرم، ولكنه، أي النظام العربي، بقي أسيراً لعدد من المحددات والوقائع التي فرضها الاستعمار، ومنها زراعة إسرائيل في المنطقة العربية، والعمل على رعايتها وحفظ أمنها، الأمر الذي وضع قيوداً على النظام العربي فأعجزته عن مواجهة الاحتلال بفاعلية تحقق له حفظ أمنه القومي.

وكان يتعين على النظام التعاطي مع تلك الحقبة بوصفها مرحلة انتقالية، تمهّد الطريق لمرحلة أخرى مختلفة، وتفترق كلياً عن الميراث الاستعماري، وتؤسس لنظام متصالح مع ذاته وقيمه الخاصة، ويطرح نفسه ندّاً للآخر لا تابعاً له، وهو أمر كان يعني حال حدوثه الوقوف على طرف نقيض مباشر وحقيقي مع المشروع الصهيوني، وطالما أنّ ذلك لم يحدث، فالبديل عندها يكون عبر التعاطي مع الواقع القائم، والقبول التدريجي بالاحتلال، الأمر الذي تعبّر عنه تطورات موقف النظام العربي تجاه إسرائيل على مدى سنيّ الصراع الطويلة.

إنّ التطور السلبي المتدرج في موقف النظام العربي إزاء إسرائيل، يؤدي في المحصلة لجعل التحول واقعاً لا مراء فيه، حال تحقيق المستجد من المواقف أهدافها، بيد أن مساعي التغيير التي نشهدها لا تزال تخضع للاختبار، كونها تمثل خطوة تحتاج لخطوات أخرى، ولأنها تقع بين قوى دفع متعاكسة، ولكلٍّ أدواته وقدرته على الفعل والتأثير، ولذلك، فإنه من السابق لأوانه الحكم بنجاح مساعي التغيير، وبالتالي الجزم بحصول التحوّل، فيما يظل هناك فرق بين النية لإحداث التحول، وهو أمر قائم بالفعل، وبين نجاح المسعى ووصوله لنهاياته، وهو أمر محتمل لا حتمي.

وطالما أن التغير المتتابع في موقف النظام العربي لا يتزامن مع التغير في موقف الطرف الآخر، أو استرداد الحقوق واستعادة الأرض، عندها فإن تكرار ذلك يعبّر عن تنازل مجاني بلا مقابل، وإنّ تطوراً مختلاً كهذا يغذّي وعي الجمهور العربي بمعطيات خاطئة، تؤدي في النهاية لإعادة برمجته، وحمله على تغيير روايته للصراع، تمهيداً لقبوله برواية الاحتلال، ما يعني أن التغيير الجاري العمل لإنجازه بات أحد أدوات المعركة لا البحث عن السلام.

ثالثاً: الأمن القومي العربي

لا يزال البحث جارياً عن مضمون الأمن القومي العربي، وما إذا كان يعبّر عن حقيقة واقعة، أم هو مجرد أُمنية وأمل يراود المخيلة العربية.

ومن الملاحظ أن غياب التجسيد الإطاري (الكيان الواحد) الذي يجمع العرب تحت مظلته يشكّل السبب المباشر لحالة عدم التأكد السائدة، حيث تغيب المقدمة الموضوعية التي يتعين فهم واستيعاب مفهوم الأمن القومي من خلالها.

غنيّ عن القول أن تحقيق هدف الأمن القومي العربي يقع في المقام الأول على كاهل النظام السياسي العربي، وأول خطوة يتعين تنفيذها في هذا المجال وضع تعريف واضح يتبناه النظام السياسي العربي لمفهوم الأمن القومي العربي، وهو الأمر غير المتحقق حتى اللحظة.

من جهة أخرى، يؤكد الواقع الحالي للنظام السياسي العربي أنه لا يبذل جهداً كبيراً لتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية، ولا للتنسيق والتعاون الجاد فيما بينها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعملية وغيرها، بهدف الإعلاء من مصالح العرب وأمنهم كأمة واحدة، وبالتالي يظل الواقع القائم الآن على الفرقة يشكّل أهم تحديات الأمن القومي العربي، ولذلك، فإن أزمة النظام السياسي العربي المنقسم على نفسه تنعكس مباشرة بالسلب على الأمن القومي العربي[40].

لقد ظل الأمن القومي العربي يتأرجح بين الأمل القومي بعيد المنال، والحوادث البينية العربية التي أثبتت عدم وجود رصيد له على أرض الواقع، وقد مثّل غزو العراق للكويت عام 1990 انهياراً واضحاً لنظرية الأمن القومي العربي التي اعتبرت أن تهديد الأمن القومي يأتي من الخارج، وعندما نفّذت الولايات المتحدة هجوماً شاملاً على العراق أدى إلى احتلاله عام 2003، تبين قصور النظام العربي عن وضع تصور للأمن القومي العربي، فضلاً عن القدرة على وضع تصور كهذا موضع التنفيذ[41].

وفي أحدث تحديات بناء الأمن القومي العربي، فضلاً عن بناء مفهومه النظري، عمدت مجموعة من أعضائه لفرض مقاطعة صارمة وحصار شامل على عضو آخر عام 2017، بطريقة تؤكد مجدداً على الخطورة التي يتعرض لها الأمن القومي العربي في بُعد المسافة بين مفهومه وبين توفر السبل والسياسات التي تعين على تحقيقه واقعاً.

---

[40] عبدالمنعم المشاط، "انعكاس أزمة النظام السياسي العربي على الأمن القومي،" مركز الجزيرة للدراسات، 2009، على الرابط: https://bit.ly/3uzESmJ

[41] مرجع سابق، جزان، "محاضرات في الأمن".

- **مهددات الأمن القومي العربي**

ثمة عوامل كثيرة تهدد فكرة الأمن القومي، وتعيق الجهود الهادفة لاستعادته، وتشكِّل بنية النظام السياسي العربي المنقسم، وعدم المدرك لضرورة وحدة الأقطار العربية، أكبر مهددات الأمن القومي العربي، ذلك أن واقع النظام العربي الراهن يستنزف طاقات الأمة، لا سيما عنوانها الأول- الإنسان[42]، ويفقدها القدرة على الاستفادة القصوى من مواردها وإمكاناتها المتعددة، وموقعها المميز، ويحرمها بالتالي من توظيف مزايا الأمة الواحدة، وحاضرها ومصيرها المشترك في معركتها الوجودية.

لطالما يعدّ بقاء فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي أحد نواقض الأمن القومي العربي؛ فالسعي للتصالح مع من يحتلها يعدّ تكريساً لواقع الانكشاف الذي يعانيه، وهو اتجاه يعاكس الجهد المطلوب بذله لترميم الأمن القومي، ويضع العراقيل أمام أي فرصة سانحة تنتج عن التطورات التي لا تكفّ عن التفاعل، أو التغيير الحاصل في موازين القوى الدولية، لإحداث نقلة في الصراع العربي- الإسرائيلي، لصالح القضية الفلسطينية، وأمن العرب القومي.

ومن الواضح أن سياسة المسايرة التي ينتهجها النظام العربي تجاه الغرب، تشكّل بديلاً عن انحيازه لخيار الشخصية الاعتبارية العربية الجامعة، والمستقلة عن محيطها، والمعتدّة بذاتها، بحيث تستوعب ذاتها والآخر، وطبيعة العلاقة بينهما عبر تلك الشخصية المفترضة، تلك التي تُعدّ التجسيدَ الحقيقي للأمن القومي العربي، وغير ذلك لا يعدو كونه قفزات في الهواء، ولذلك فقد تساءل أمين هويدي "هل يوجد أمن قومي على مستوى الدولة العربية، أو على مستوى المجالس الجهوية، أو على مستوى القومي العربي؟ والإجابة القاطعة على ذلك بالنفي"[43].

- **تطورات موقف النظام العربي إزاء الاحتلال الإسرائيلي**

ثمة مغزى ينطوي على تحول موقف النظام العربي تجاه إسرائيل ما دام الأمر متعلقاً بصراع متشابك وذي أبعاد كثيرة ومعقدة؛ إذ إن تغيير أحد طرفي الصراع لمواقفه، في الوقت الذي لا يتصرف فيه الطرف الآخر بالمثل، يعدّ تنازلاً ورضوخاً لمقتضى الواقع، ويمهّد ذلك الطريق لتنازلات

---

[42] مرجع سابق، عبد الستار قاسم، "الأمن القومي العربي".

[43] أمين هويدي، أزمة الخليج: أزمة الأمن القومي العربي، لمن تدق الأجراس؟ دار الشروق: القاهرة، ط1، 1991، ص5-6.

أخرى، فيما يسجل الطرف الآخر نقاط كسب مهمة في ميدان الصراع، وتُحصّنه من تقديم تنازل مماثل طالما يقبل الطرف الأول بتقديم تنازلات مجانية.

مثلت القمة العربية الرابعة التي انعقدت في الخرطوم عام 1967 إجماعاً عربياً على التكتل ضد الاحتلال الإسرائيلي، حيث أدت تداعيات الهزيمة لإيجاد حالة ضاغطة، دفعت القمة نحو الخروج بقرارات قوية، فجاء "إعلان اللاءات الثلاث: لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل"، وقد هيّأ هذا الإجماع ظروفاً مواتية لتنفيذ مصالحة عربية بين قطبي الزعامة العربية حينها: الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والملك السعودي فيصل[44].

- **معاهدة السلام المصرية– الإسرائيلية**

جسّدت محادثات السلام المصرية– الإسرائيلية التي انطلقت بعد انتهاء حرب أكتوبر 1973، والتي توّجت بتوقيع اتفاق كامب ديفيد عام 1979، خروجاً كبيراً على مقررات الإجماع العربي في قمة الخرطوم، تلك التي أسفرت عن حضور قومي لافت، عبر وقوفه إلى جانب القضية الفلسطينية[45].

في الأثناء تشكّل إجماع عربي آخر برفض توجهات مصر، حيث علّق العرب عضويتها من جامعة الدول العربية، ونُقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس[46].

وقد أدى اتجاه مصر المنفرد نحو إسرائيل، وتحلّلها من مسؤولياتها القومية، وتراجع مكانتها عربياً، آنذاك، إلى تجرؤ إسرائيل على تنفيذ هجمات في عمق العالم العربي، حيث وجهت ضربات مدمرة لمفاعل تموز العراقي في قلب بغداد، واستُهدفت مواقع فلسطينية في قلب دمشق وتونس، كما هاجمت منشآت سورية في عمق البلاد، وأخرى قرب الحدود التركية، وانطلقت يد الموساد لتنفيذ جملة من الاغتيالات في غير عاصمة عربية مستهدفة قياديين فلسطينيين ولبنانيين[47].

أنضجت الخطوة المصرية الأجواء الملائمة لإعادة طرح وتمرير مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز آنذاك "للسلام مع إسرائيل في قمة فاس الثانية عام 1982، وهي المبادرة التي تعثر تمريرها في

---

[44] الجزيرة نت، "مؤتمر الخرطوم 1967.. قمة اللاءات الثلاث،" 2016، على الرابط: https://bit.ly/3tSJzr2

[45] مرجع سابق، فريق التحرير، "مراحل تدهور..".

[46] محمد عبدالناصر، "لماذا قاطعت الدول العربية مصر 10 سنوات،" القبس، 2019، على الرابط: https://bit.ly/33Sg4v0

[47] عريب الرنتاوي، "أثر اتفاقية كامب ديفيد على الصراع العربي الإسرائيلي،" الجزيرة نت، 2009، على الرابط: https://bit.ly/2S2kQDr

قمة فاس الأولى عام 1981"[48]، تلك التي مثّلت الخطوط العامة لمبادرة السلام العربية التي قُدّمت رسمياً عبر قمة بيروت عام 2002.

لم يصمد النظام العربي على الموقف الذي تبناه بمقاطعة مصر طويلاً، إذ سرعان ما انتهت تلك المقاطعة في مؤتمر الدار البيضاء الطارئ بالمغرب عام 1990، كما عاد مقر الجامعة العربية إلى القاهرة، فيما استردت مصر منصب الأمانة العامة للجامعة العربية مرة ثانية[49]، وبناء على ذلك، أصبح مسار السلام خياراً له حضوره وأنصاره ومنظروه في الساحة العربية، وجزءاً من وعي الصراع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي.

- **مسار مدريد وأوسلو**

اكتسب مسار البحث عن حلول سلمية تفاوضية مع الاحتلال الإسرائيلي بُعداً وزخماً جديدين مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وما تلاه من التوقيع على اتفاق أوسلو بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993.

وبطريقة مغايرة لما أسفر عنه اتفاق كامب ديفيد من معاقبة العرب لمصر، وإخراجها من الجامعة العربية، مثّل توقيع اتفاق أوسلو الذي اعترفت فيه المنظمة بحق إسرائيل في الوجود مفتاحاً للتطبيع العربي مع إسرائيل، من باب أن الأقرب للقضية قد اعترف بالعدو[50].

عقدت السلطة الفلسطينية العزم على ضبط مسار التطبيع العربي مع إسرائيل، بعد أن شرعت أبوابه، بحيث يتقدم المسار كلما أسفرت مفاوضات الحل النهائي عن نتائج مُرضية، وهذا يعني أن يتطور مسار التطبيع تدريجياً بالتزامن مع التزام إسرائيل بمتطلبات السلام، ولكنّ السلطة فقدت في الواقع التحكم في هذه المعادلة، وأصبحت العلاقات العربية مع إسرائيل تتم خارجها، ولم تتراجع بعض الدول العربية عن خطواتها التطبيعية إلا بعد الضغوط المضادة التي صنعتها الانتفاضة الفلسطينية الثانية– انتفاضة الأقصى[51].

---

[48] المرجع نفسه.

[49] مرجع سابق، عبدالناصر، "لماذا قاطعت..".

[50] معين الطاهر، "عن مسار التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني،" العربي الجديد، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3eXU7kR

[51] المرجع نفسه.

من المهم الانتباه إلى أن السياسات والمواقف التي تحتمل نتيجتين متعاكستين تمثل سلاحاً ذا حدين، وعليه، فإنه من غير المناسب أن تلعبها الأطراف الضعيفة، نظراً لمردودات ذلك السلبية، وطالما أن السلطة الفلسطينية قد فعلت، فإنها تتحمل قدراً من أوزار موجة التطبيع العربية الراهنة.

- **معاهدة السلام الأردنية– الإسرائيلية**

مهّد اتفاقا كامب ديفيد وأوسلو المنفردان السبيل أمام أطراف عربية أخرى لعقد اتفاقيات ثنائية مع الاحتلال الإسرائيلي، ومثّلت اتفاقية وادي عربة بين المملكة الأردنية الهاشمية والاحتلال الإسرائيلي نتيجة مباشرة لذلك، وقد أدت لإخراج وتحييد طرف عربي آخر من دائرة الصراع والمواجهة للمشروع الصهيوني، بطريقة كرّست منهجية إسرائيل في التفاوض مع العرب منفردين، وإلحاق مزيد من الضعف والتفكك في البنيان العربي.

يمكن إدراك الأثر السلبي لهذه الاتفاقية على القضية الفلسطينية من خلال استحضار موقع الأردن الأكثر قرباً والتصاقاً بفلسطين، حيث يتشارك معها عبر أطول حدود مباشرة، فضلاً عن أنه يضم أكبر جالية فلسطينية خارج أرض الوطن.

ولم تغير الاتفاقية من سلوك الاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني، "حيث ارتكبت إسرائيل بعد عامين من توقيعها "مذبحة الأقصى الثانية، واستشهد فيها 63 فلسطينيّاً، وبعد 4 أعوام، اندلعت شرارة الانتفاضة الفلسطينية الثانية من وسط المسجد الأقصى بعد اقتحامه من قِبل زعيم المعارضة الإسرائيلية في حينه أرئيل شارون"، وفي العقدين الأخيرين، انتهجت سلطات الاحتلال سياسة تهدف "لتقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود"[52].

في الأثناء لم يؤدّ الاتفاق إلى إحداث تغيير إيجابي لصالح الأردن، بل على العكس من ذلك، فقد واصل الاحتلال ممارسة الانتهاكات بحق مدينة القدس تحديداً، والتي تمس دور الأردن فيما يخص "إدارة المسجد الأقصى ورعايته وإعماره، والمسؤولية عن توثيق وإدارة وصيانة الأوقاف الإسلامية، والقضاء الشرعي، وتنظيم عمل الكنائس العربية، والكنيسة الأرثوذكسية"، كما برزت مؤخراً "مخاوف أردنية وفلسطينية من سحب الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية لصالح جهات عربية"[53].

---

[52] محمود الشرعان، "ربع قرن على وادي عربة.. إسرائيل تصعد انتهاكاتها للوصاية الأردنية على القدس،" الجزيرة نت، 2019، على الرابط: https://bit.ly/35cgWey

[53] المرجع نفسه.

○ المبادرة العربية للسلام

تبنّت القمة العربية المنعقدة في بيروت في آذار/ مارس 2002، المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل، والتي قدّمها آنذاك ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز، و طرحت "سلاماً كاملاً مع الدول العربية، بشرط انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة في حزيران/ يونيو 1967، بما في ذلك الجولان، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية"[54].

وقد ردّ رئيس وزراء إسرائيل في حينه أرئيل شارون عليها ردّاً عملياً عبر اجتياح مدن الضفة الغربية عسكرياً، معتبراً أنها لا تساوي الحبر الذي كتبت به، بينما لم ينفضّ اجتماع القادة العرب بعد.

بدورها، اعتبرت القيادة الفلسطينية أن المبادرة تمثل عنصر قوة في المفاوضات مع الإسرائيليين، حيث إنها تربط بين إنجاز التطبيع العربي مع إسرائيل بإحراز تقدم على مسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي، وهي الحسابات التي تجاوزتها آخر نسخة من التطبيع التي دشّنتها الإمارات العربية المتحدة، حيث بات التطبيع أولاً، بطريقة تتجاوز الحق الفلسطيني، وموقع الفلسطينيين في عملية السلام[55].

○ آخر فصول التطبيع

تقود الإمارات العربية المتحدة، والتي تسعى للعب دور إقليمي بارز، موجة التطبيع العربية الراهنة، وما يميز هذه الموجة أنها تختلف كثيراً عن تجارب البحث عن السلام مع الاحتلال الإسرائيلي، ومحاولات التطبيع المصاحبة.

يرى كثير من الباحثين أن الاتفاق الإماراتي– الإسرائيلي يعد إشهاراً لعلاقات ناجزة مسبقاً، وتطويراً لواقع قائم حقيقة[56]، الأمر الذي يعني أن الموضوع لا يتعلق بالتحوّل بقدر تعلقه بترقية العلاقة القائمة أساساً درجة ودفعها خطوة إلى الأمام.

---

[54] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التطبيع العربي مع إسرائيل.. مظاهره ودوافعه،" العربي الجديد، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3wvVLQm؛ الجزيرة نت، "بنود مبادرة السلام العربية،" 2004، على الرابط: https://bit.ly/3yOsMJC

[55] جايك والاس، "ما بعد اتفاقات السلام العربية،" مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط، 2020، على الرابط: https://bit.ly/33tFtuW

[56] عرفات الحاج، "التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.. الجذور والدوافع والآثار،" مركز رؤية للتنمية السياسية، 2020، على الرابط: https://bit.ly/33QBF7e

اتخذت العلاقات الإماراتية- الإسرائيلية مساراً سرياً بادئ الأمر، تجنّباً لإثارة الموقف الشعبي العربي الرافض للتقارب مع إسرائيل، وهو مسار يخدم استمرار علاقاتهما السياسية والتجارية والأمنية والعسكرية، وتحقيق المنوط بها من مصالح وأهداف، إلى حين نضج الظروف لإخراجها للعلن[57]، وبفعل ذلك بقوة في الوقت الراهن يجدر التذكير بأن انتقال العلاقة من طور السرية إلى العلنية يعتبر تغيراً شكلياً لا جوهرياً، ويحمل اختلافاً في الدرجة لا في النوع.

فما يجري بين الإمارات وإسرائيل يتجاوز مسألة تطبيع العلاقات، باتجاه بناء تعاون أمني وعسكري، ضمن شراكة مكتملة مع إسرائيل[58]، وهذا يتضمن تبنّي الطرفين مفاهيم مشتركة "في مجالات الأمن، والأمن القومي، والمصالح الاستراتيجية، وتشخيص مصادر التهديد والجهات المعادية"، وهي حالة تؤكد على قبول إماراتي واضح للمعايير الإسرائيلية في هذه القضايا[59].

يمكن القول أن الاتفاق الإماراتي- الإسرائيلي قد قفز عن القضية الفلسطينية، حيث لم يظهر أنها جزء من الاتفاق؛ "إذ لم يتضمن هذا الأخير إشارة إلى مبادرة السلام العربية، أو قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، كما خلا الاتفاق من أي إشارة لحل الدولتين، أو الثوابت التي يتمسك بها الفلسطينيون للحل كقضيتي اللاجئين والقدس"[60].

الأمر الذي جلب تنديداً شعبياً عربياً واسعاً بالاتفاق، فضلاً عن الرفض الفلسطيني الواضح، على المستوى الرسمي والفصائلي والشعبي[61].

من الواضح أن السلام في المنطقة لم يتحقق بعد مرور أكثر من 4 عقود على إبرام اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية، فيما تتعثر جهود الوصول لحل تفاوضي للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وتضعف إمكانيات قيام دولة فلسطينية مستقلة، حيث يقسّم الاستيطان اليهودي

---

[57] مكرم المسعدي، "المعلن والمخفي في اتفاق أبراهام،" مركز الجزيرة للدراسات، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3hULida

[58] الجزيرة نت، "التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.. خطط تعاون عسكري بالبحر الأحمر ورئيس الموساد في أبوظبي،" 2020، على الرابط: https://bit.ly/3i38uGd

[59] مرجع سابق، الحاج، "التطبيع الإماراتي الإسرائيلي..".

[60] محمود جرابعة، "التطبيع الإماراتي/البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين،" مركز الجزيرة للدراسات، 2020، على الرابط:https://bit.ly/3bzzFEz

[61] مرجع سابق، الجزيرة نت، "التطبيع الإماراتي..".

الضفة الغربية إلى أجزاء متنافرة، فيما تُفصل عن قطاع غزة بإحكام، ومن جهة أخرى تعمد عمليات تهويد القدس المتسارعة لتغيير هويتها، وطمس معالمها تمهيداً لوضع اليد عليها، وإخراجها من دائرة أي حل مستقبلي محتمل للصراع[62].

تداعيات التحول في موقف النظام العربي على الأمن القومي والقضية الفلسطينية

أدى التحول في موقف النظام العربي ككل، أو بعض مكوناته الفاعلة، إلى مزيد من زيادة انكشاف الأمن القومي العربي، من حيث إن المواقف الصادرة عن أعضاء النظام العربي، وبطريقة فردية لم تُناقش وتُقيَّم، لن تسهم إلا في إضعافه وهز مكانته؛ ذلك أن الاتفاقيات المنفردة، دون النظر في مضمونها، تمثّل تكريساً لواقع التجزئة، وتمنح إسرائيل ميزة الاستفراد بكل دولة عربية على حدة، وهي السياسة الإسرائيلية المتبعة منذ عقود لإدارة ملف السلام مع العرب[63].

ولقد لعبت كل اتفاقية أو مبادرة عربية مقدَّمة للحل دوراً في تمييع القضية والحقوق، ومهّدت السبيل لتقديم تنازلات أخرى عبر خفض سقف المطالب مستقبلاً، في الوقت الذي لم يعتبر فيه الاحتلال أن أياً منها يعدّ مدخلاً مناسباً للوصول إلى السلام، وإنما هي اتفاقيات مرحلية يستغلها لتحسين وضعه في الصراع أساساً.

ومن المؤكد حسب النتائج والوقائع، أنّ اتفاقيات السلام المصري- الإسرائيلي، والأردني- الإسرائيلي، واتفاق أوسلو، لم تؤدّ إلى حل القضية الفلسطينية، بل على العكس من ذلك فقد ازدادت إسرائيل صلابة في مواقفها، وقسوةً في سلوكها الاحتلالي، ما يعني رفضها القاطع لربط أي تقارب مع أي نظام عربي بالقضية الفلسطينية، وأنها تعتبر أن تطبيع أي نظام عربي معها يعني قبولاً بها كما هي في الواقع لا كما ينبغي أن تكون وفقاً لمتطلبات السلام[64].

ولذلك، فإن الاتفاقات المذكورة كانت ملغومة، وتحمل في داخلها مقوّمات العودة للصراع أكثر من الفرص التي تحملها لحله بطريقة شاملة ومستقرة[65].

---

[62] مرجع سابق، الرنتاوي، "أثر اتفاقية كامب..".

[63] محسن صالح، "الإستراتيجيات التفاوضية الإسرائيلية العشر،" الجزيرة نت، 2010، على الرابط: https://bit.ly/3vCB0SW

[64] مرجع سابق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التطبيع العربي..".

[65] أحمد ثابت، "جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته،" الجزيرة نت، 2004، على الرابط: https://bit.ly/3fit7uX

وفي المقابل، مثّلت المبادرة العربية للسلام التي تبنتها القمة العربية في بيروت 2002 خطوة لافتة فيما يخص بلورة موقف عربي موحد ينشد الحل السلمي للصراع العربي- الإسرائيلي، ولكن في الأثناء، اتّضح أن هذا الموقف يعدّ نقيضاً لموقف إسرائيل التاريخي الهادف للاستفراد بالعرب دولة دولة، وقد حملها ذلك، إضافة لرفضها المبدئي للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، إلى تجاهل المبادرة والاستخفاف بمن أطلقها.

ولذلك، كان يتعين على النظام العربي سحب المبادرة التي رفضها الاحتلال بوضوح، وهو موقف تمليه الإدارة الصحيحة للموقف، وذلك لتحسين شروط التفاوض على الأقل، وبامتناع النظام العربي عن فعل ذلك، فقد ترسّخ الانطباع لدى الاحتلال بأنه ليس ثمة بديل عربي عنها، وهو ما شجعه في المحصلة على التخندق خلف موقفه الرافض لها.

من جهة أخرى، فإن عدم سحبها يدفع ويشجع آخرين لتقديم تنازلات تتجاوزها، الأمر الذي تتم ترجمته عبر موجة التطبيع الحالية.

لقد أدى ذلك كلّه إلى تراجع مكانة القضية الفلسطينية، فيما بدا انتصاراً للمطلب الإسرائيلي القديم الجديد، الذي هدف دائما للوصول إلى سلام مع العرب يتجاوز الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، وهو المنظور الذي حاولت إدارة ترامب فرضه ضمن إطار ما سُمي بـ "صفقة القرن"، وما حالة التطبيع العربي الراهنة، التي تهندس الإمارات العربية المتحدة خطواتها، إلا استجابة للتوجه الإسرائيلي المشار إليه، ولهذا يبدو أن مخاطر التطبيع الحالية لا تتعلق فقط بإقامة أحد مكونات النظام العربي علاقات دافئة مع إسرائيل، بل لأن ذلك يتم بصورة تتجاوز القضية والحقوق الفلسطينية.

أما عن تأثير اتفاقيات السلام مع إسرائيل على القضية الفلسطينية فقد تفاوت من حالة إلى أخرى، وإذا كان اتفاق كامب ديفيد قد أثّر من زاوية تحييد الدولة العربية الكبرى، وإخراجها من دائرة الصراع، فإن اتفاق أوسلو قد مهّد طريق التطبيع مع إسرائيل، في الوقت الذي ظل فيه موقف النظام العربي مُسانداً للحق الفلسطيني، غير أن الاتفاق الإماراتي قد تجاوز مسألة تطبيع العلاقة مع إسرائيل، كما تجاوز الحق والمطالب الفلسطينية.

ويعكس الاتفاق الإماراتي/ البحريني- الإسرائيلي تحالفاً استراتيجياً أكثر منه اتفاق تطبيع،

وبطريقة تغاير اتفاقات السلام العربية السابقة التي وقعتها مصر عام 1979، والأردن عام 1994، وبطريقة تشير إلى أن الاتفاق يتم في سياق يحاول فيه المطبّعون الاصطفاف ضمن أحلاف جديدة في المنطقة، بفعل الانزياح الناجز في موازين القوى الدولية والإقليمية[66]، وهي تجربة تؤكد على عمق الأزمة، والانتكاس الذي يطال الأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية، بفعل اعتبار إسرائيل حليفاً وعضواً أصيلاً في المعادلة السياسية للمنطقة.

ولا شك أنّ التطبيع يشكّل انعكاساً لضعف النظام العربي وانقسامه، لأن ما كان مرفوضاً سابقاً، أصبح مقبولاً هذه الأيام، ورغم ذلك، فإن التطبيع يفتقد للدعم الشعبي، الأمر الذي حدا بالمطبّعين للإيحاء باهتمامهم بالقضية الفلسطينية وادّعاء خدمتها، في محاولة لتجميل وجه التطبيع في نظر الشعب العربي الذي يعدّ حائط الصد المنيع أمام جعل التطبيع حقيقة واقعة[67].

إن تحقيق الخطوات التطبيعية لأهدافها النهائية يؤشر على إنجاز التحوّل، لكن من السابق لأوانه الحكم بنجاح هذه المساعي؛ إذ إنها لا تزال تخضع لحركة الفعل والفعل المضاد، بوصفها أداة صراعية تحتمل النجاح وتحتمل الفشل، فيما تظل تطورات موقف النظام العربي المستجدة تجري ضمن الحركة المحسوبة لهندسة الصراع، والدفع به لاتجاه يخدم بقاء الاحتلال الإسرائيلي، أما التحول الحقيقي فيحتاج إلى قيادة ملهمة تتصف بالرؤية العميقة، والشجاعة الاستثنائية، وطاقة على العمل، والتزام غير محدود لإنجاز التغيير[68].

الخاتمة

لم يهيّئ مسار السلام الفرصة للوصول لحل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، في الوقت الذي نجح فيه في تحييد بعض الأنظمة العربية، وإخراجها من دائرة الصراع؛ فقد أدّى اتفاق كامب ديفيد لعُزلة مصر وإخراجها من جامعة الدول العربية، وبالتالي إضعاف العرب جميعاً نظراً لوزنها الكبير، وقد خسرت القضية الفلسطينية بذلك أهم سند يمكن الاستفادة منه، فيما تعرض الأمن القومي العربي لمزيد من التعرية بحكم ما أحدثه الاتفاق من انقسام عربي عميق.

---

[66] مرجع سابق، جرابعة، "اتفاق التطبيع..".

[67] مرجع سابق، الطاهر، "عن مسار..".

[68] Daszko and Sheinberg, “Survival is Optional,” p. 8.

وقد أدى التراجع في موقف النظام العربي إزاء الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة لانقسام موقف العرب إزاء مسار السلام، إلى إلحاق مزيد من الضعف بالنظام العربي، فأصبح غير قادر على خيار الحرب، ولا التحلل من مسار السلام، في الوقت الذي بدت فيه إسرائيل غير جادة بالوصول إليه، الأمر الذي يجعل من مسار السلام بلا طائل.

ومهّد اتفاق أوسلو الطريق أمام التطبيع العربي مع الاحتلال لسببين: الأول لأن مفاعيل العبث الرسمي الأول بالوعي والإدراك العربي، بفعل كامب ديفيد، قد آتى أُكله، أما الثاني فيتعلق بكون صاحب البيت قد طبّع بنفسه، وترك الباب مشرعاً لمن أراده من العرب، وقد بنى الاتفاق الإماراتي- الإسرائيلي على الخطوات التطبيعية السابقة، وصنع فارقاً كبيراً عنها؛ إذ تجاوز القضية الفلسطينية تماماً، وتعاطى بوضوح مع مطالب الاحتلال بالقفز عن حق الشعب الفلسطيني.

ويُعتقد بأن التغيير الحاصل في موقف النظام العربي تجاه إسرائيل، وبصرف النظر عن توصيفه، يؤثر سلباً على الأمن القومي العربي، من باب أن التوجّه الفردي يباعد المسافة بين دوله، ويصعّب مهمة استعادة الأمن القومي العربي وتجسيده على الأرض، والذي ينعكس في المحصلة على صورة إضرار بالغ بالقضية الفلسطينية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. فريق التحرير، "مراحل تدهور الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية،" نون بوست، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3tDRb0E
2. العين الإخبارية، "مبادرات ومعاهدات سلام.. محطات بجولات الصراع العربي الإسرائيلي،" 2020، على الرابط: https://bit.ly/34gTaOc
3. أسامة الغزالي حرب، "الأعوام العشرة الأولى للعلاقات المصرية– الإسرائيلية: تحليل وتقويم،" مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١، العدد ١ (شتاء ١٩٩٠)، ص 89-90. ينظر أيضاً بنود اتفاق كامب ديفيد ص 97-99.
4. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التطبيع العربي من إسرائيل.. مظاهره ودوافعه"، العربي الجديد، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3fMWIgB
5. معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، "معهد أريج يرصد التوسعات الاستيطانية الإسرائيلية خلال الأعوام 2006- 2009،" 2009، على الرابط: https://bit.ly/357DBc8

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي، 2019، ص 21، على الرابط: https://bit.ly/3zeDwRE
7. معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج)، "الزحف الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة خلال النصف الأول من العام 2020،" 2020، على الرابط: https://bit.ly/35atFP5
8. مديحة الأعرج، "عام 2020 كان الأصعب على الفلسطينيين في ظل تصاعد النشاط الاستيطاني وإرهاب المستوطنين،" منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، 2021، على الرابط: https://bit.ly/2RKDNec
9. محمد ولد دده، "التجزئة السياسية العربية والأمن القومي العربي،" جامعة محمد الخامس السويسي- كلية الحقوق– سلا، 2013، ص، 8. على الرابط: https://bit.ly/2QW2eVE
10. --، "فن التفاوض: أنواع التفاوض وأساليبه،" موقع Al Moqatel، على الرابط: https://bit.ly/3vA4SPP
11. منذر سليمان، "نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته،" اللجنة العربية لحقوق الإنسان، على الرابط: https://bit.ly/3oS0d9y
12. أحمد عبدالعال، "الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق،" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2018، على الرابط: https://bit.ly/3nQwFIT
13. إيمان جابر، "مفهوم الأمن القومي وتطوراته وأهم القضايا والنقاشات في حقل السياسة العالمية،" ملتقى الباحثين والسياسيين العرب، على الرابط: https://bit.ly/2RT30Tu
14. جاسم محمد، "ركائز الأمن القومي في زمن العولمة،" المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2019، على الرابط: https://bit.ly/2SnO8gy
15. علي الدين هلال، الوحدة والأمن القومي العربي، مجلة الفكر العربي، عدد مزدوج، 11 . 12، السنة الثانية، آب (أغسطس)- أيلول (سبتمبر) 1979، ص، 95 .
16. نزار جزان "محاضرات في الأمن القومي العربي،" ص، 4 . على الرابط: https://bit.ly/2SoU1K1
17. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 13 صيف 2008، ص 19.
18. جزان، "محاضرات في الأمن،" ص، 8؛ صاخري محمد، "واقع الأمن القومي العربي، "الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،" 2019، على الرابط: https://bit.ly/3aVHXpR
19. عبدالستار قاسم، "الأمن القومي العربي،" الجزيرة نت، 2015، على الرابط: https://bit.ly/3i9X7fZ
20. TRT عربي، من "الأرض مقابل السلام" إلى "السلام مقابل السلام".. هل ضاعت فلسطين؟ 2015، على الرابط: https://bit.ly/32TnBcL
21. إبراهيم نوار، "هل سقط مبدأ الأرض مقابل السلام،" القدس العربي، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3nVfea2

22. عبدالمنعم المشاط، "انعكاس أزمة النظام السياسي العربي على الأمن القومي،" مركز الجزيرة للدراسات، 2009، على الرابط: https://bit.ly/3uzESmJ
23. [1] أمين هويدي، أزمة الخليج: أزمة الأمن القومي العربي، لمن تدق الأجراس: دار الشروق: القاهرة، ط1 ، 1991، ص 5-6.
24. [1] الجزيرة نت، "مؤتمر الخرطوم 1967.. قمة اللاءات الثلاث،" 2016، على الرابط: https://bit.ly/3tSJzr2
25. [1] محمد عبدالناصر، "لماذا قاطعت الدول العربية مصر 10 سنوات،" القبس، 2019، على الرابط: https://bit.ly/33Sg4v0
26. [1] عريب الرنتاوي، "أثر اتفاقية كامب ديفيد على الصراع العربي الإسرائيلي،" الجزيرة نت، 2009، على الرابط: https://bit.ly/2S2kQDr
27. [1] معين الطاهر، "عن مسار التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني،" العربي الجديد، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3eXU7kR
28. [1] محمود الشرعان، "ربع قرن على وادي عربة..إسرائيل تصعد انتهاكاتها للوصاية الأردنية على القدس،" الجزيرة نت، 2019، على الرابط: https://bit.ly/35cgWey
29. [1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التطبيع العربي مع إسرائيل.. مظاهره ودوافعه،" العربي الجديد، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3wvVLQm؛ الجزيرة نت، "بنود مبادرة السلام العربية،" 2004، على الرابط: https://bit.ly/3yOsMJC
30. [1] جايك والاس، "ما بعد اتفاقات السلام العربية،" مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 2020، على الرابط: https://bit.ly/33tFtuW
31. عرفات الحاج، "التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.. الجذور والدوافع والآثار،" مركز رؤية للتنمية السياسية، 2020، على الرابط: https://bit.ly/33QBF7e
32. مكرم المسعدي، "المعلن والمخفي في اتفاق أبراهام،" مركز الجزيرة للدراسات، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3hULida
33. الجزيرة نت، "التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.. خطط تعاون عسكري بالبحر الأحمر ورئيس الموساد في أبوظبي،" 2020، على الرابط: https://bit.ly/3i38uGd
34. محمود جرابعة، "التطبيع الإماراتي/البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين،" مركز الجزيرة للدراسات، 2020، على الرابط:https://bit.ly/3bzzFEz
35. محسن صالح، "الإستراتيجيات التفاوضية الإسرائيلية العشر،" الجزيرة نت، 2010، على الرابط: https://bit.ly/3vCB0SW
36. أحمد ثابت، "جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته،" الجزيرة نت، 2004، على الرابط: https://bit.ly/3fit7uX

للمزيد يُنظر: حسن إبراهيم، "التغير: مفهومة وطبيعته في فلسفة هيراقليطس وأثره على الفكر السفسطائي، على

الرابط: https://bit.ly/3bUnOkE

37. صباح العمراني، "تجارب في التحول السياسي،" جماعة العدل والإحسان، 2017، على الرابط: https://bit.ly/3utkN28

English References

1. Ilan Goldenberg, "Lessons from the 2013–2014 Israeli-Palestinian Final Status Negotiations," Center for New American Security, 2015, p. 19. Available at: https://bit.ly/3fyT76E
2. Longman Dictionary of Contemporary English (paperback) with CDROM (4th Edition) USA, 2006, p. 1281.
3. R.J. Rummel, "Understanding Conflict and War: Vol 5, The Just Peace What is Peace," Available at: https://bit.ly/3octhIk
4. Johan Galtung, "Violence, Peace and Peace Research," Journal of Peace Research, Vol 1, No. 3, PRLO Publication, No. 23-9, p. 183, 1969, in Johan Galtung Collections entitled: Peace Research Education Action, Essays in Peace Research, collect by Ejlers, Chrislian: 1975, Vol 1, Copenhagen, p. 130-134.

   نقلاً عن: سامي الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، الدوحة: 2014، ص 85.
5. Lewis Richardson, Statistics of Deadly Quarrels, Chicago, Quadrangle Books, 1960.

   نقلاً عن: سامي الخزندار، "إدارة الصراعات،" ص، 86.
6. Quincy Right, A Study of War, Chicago, The University of Chicago Press, Vol 2, 1942, p. 864.

   نقلاً عن: سامي الخزندار "إدارة الصراعات،" ص 86.
7. Galtung "Violence, Peace," p. 183.
8. Karin Aggestam, Annika Björkdahl, "Just Peace Postponed: Unending Peace Processes and Frozen Conflicts," JAD-PbP Woking Paper Series No. 10 | January 2011, p. 4.
9. Paul R. Pillar, Negotiating Peace: War Termination as a Bargaining Process, Princeton: Princeton University Press, 1983, p. 145.
10. Marcia Daszko and Sheila Sheinberg, "Survival is Optional: Only Leaders with New Knowledge can Lead Transformations," 2017, p.1. Available at: https://bit.ly/3oTq6Gb
11. Robert Gass, "What is Transformation and How it Advances Social Change," 2012, p.1+36. Available at: https://bit.ly/3wG734R
12. Alexandra García Iragorri, "Negotiation in International Relations," Revista De Derecho Universidad Norte, 19 (2003), P. 100.
13. Daszko and Sheinberg, "Survival is Optional," p. 8.

فرص وتحديات التموضع الداخلي الأردني

د. خالد الدباس*

الملخص

تشكّل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المملكة الأردنية الهاشمية، والتقلبات الإقليمية والدولية التي تؤثر مباشرة على الاستقرار السياسي الداخلي، تحديات تدفع باتجاه إعادة التموضع وعلى كافة المستويات، ليس بوصفها خياراً سياسياً، بل لأنّ إعادة التموضع ضرورة حتمية بالنسبة للأردن، فهو المدخل الرئيسي في عملية التسويق الاستراتيجي للدولة، في ضوء المعطيات الاستراتيجية الراهنة، وعلى كافة المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية.

وقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على إشكاليات التموضع السياسي للدولة الأردنية، وتحديداً ما يتصل بملف الإصلاح السياسي وعلاقة الحكومة بالبرلمان، والموقف من جماعة الإخوان المسلمين.

وقد خلُصت الدراسة إلى أن ملف الإصلاح السياسي لا زال متعثّراً، وتعتريه إشكاليات متعددة، إذ إن وتيرة الإصلاح تكاد تكون متوقفة، بفعل زوال المؤثرات الدافعة إلى ذلك؛ فقد أسهمت أحداث الربيع العربي في الدفع باتجاه الإصلاح، إلا أن الفترة اللاحقة قد شهدت تراجعاً واضحاً في مسيرة الإصلاح، حيث لا زالت السلطة التنفيذية تهيمن على السلطة التشريعية، ولم يؤسس لإنتاج مؤسسة برلمانية فاعلة، بل وساهم ضعف الأحزاب السياسية، وهشاشة المعارضة، وقوانين الانتخاب، في تعميق تشوّه المشهد السياسي.

كما توصلت الدراسة إلى أن علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالدولة قد بدأ يعتريها نوع من المراجعات، وأن حالة الاستقطاب السياسي بينهما في تزايد، وتخضع لاعتبارات إقليمية بشكل كبير، وأن النظام الأردني ربما لا يريد إعادة إنتاج علاقاته السابقة مع الجماعة نتيجة لتغير الظروف الدولية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الأردن، النظام الأردني، تموضع سياسي، الإصلاح السياسي، الحركة الإسلامية، الإخوان المسلمين.

The Internal Reallocation in Jordan: Opportunities and Challenges

Dr. Khaled Al Dabbas

Abstract

The Hashemite Kingdom of Jordan's difficult economic situation and the regional and international volatility that directly affects domestic political stability pose challenges that push for repositioning at all levels. Not as a political choice, Repositioning has become an imperative for Jordan. It is the main entry point in the strategic marketing process of the State. In the light of current strategic data and at all political, economic, social, and security levels.

* أستاذ العلوم السياسية المشارك في جامعة اليرموك وكلية جوعان بن جاسم للقيادة والأركان المشتركة.

This study highlighted the problems of the political positioning of the Jordanian State, specifically concerning the political reform file, the Government's relationship with Parliament, and the attitude towards the Muslim Brotherhood.

The study concluded that the political reform process was still tricky and has many problems. The pace of reform halted due to the demise of the driving effects. The events of the Arab Spring have contributed to the push for reform, but the subsequent period has seen a marked decline in the reform process. Moreover, as the executive still dominates the legislature and the establishment of an influential parliamentary institution has not been established, the distortion of the political landscape has deepened the weakness of political parties and the fragility of the opposition and electoral laws.

The study also found that the Muslim Brotherhood's relationship with the State had begun to be subject to some revision. The State of political polarization between them was on the rise and was primarily subject to regional considerations. Therefore, the Jordanian regime may not want to recreate its previous relations with the Community due to changing international and regional circumstances.

Keywords: Jordan, Political Positioning, Political Reform, Islamic Movement, Muslim Brotherhood.

مقدمة

تدفع الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المملكة، والتقلبات الإقليمية والدولية التي تؤثر مباشرة على الاستقرار السياسي الداخلي، باتجاه إعادة التموضع وعلى كافة المستويات، ليس بوصفها خياراً سياسياً، فإعادة التموضع بات ضرورة حتمية بالنسبة للأردن، فهو المدخل الرئيسي في عملية التسويق الاستراتيجي للدولة، في ضوء المعطيات الاستراتيجية الراهنة، وعلى كافة المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية.

فالمرحلة المقبلة من عمر الدولة الأردنية، تستلزم بالضرورة إعادة بناء الدولة من الداخل، فلم يعد الاستقرار السياسي رهين التصريحات والخطابات الحماسية، ولم تعد الملفات الكثيرة المؤجلة تحتمل مزيداً من التأخير، فالمستعرض لسجل العقل السياسي للدولة الأردنية يلحظ بوضوح أن الحكومات المتعاقبة كانت تعمل على التسويف وإدارة الأزمة، كجزء من التخطي للحالات الطارئة، وليس ضمن تخطيط استراتيجي طويل المدى، الأمر الذي أسهم في تراكم الملفات، وتعاقب الأزمات.

وقد أثبتت النظريات العلمية أن وجهة النظر السلبية تجاه عدم الاستقرار وإعادة التموضع قد بدأ يعتريها نوع من المراجعة، فنظريات الاستقرار ذات الطابع الستاتيكي- الميكانيكي التي تفسر ديمومة النظم السياسية، قد بدأت تخضع للنقد، وبدأت تسود في الأفق توجهات إيجابية في النظر إلى عدم الاستقرار وضرورة إعادة التموضع، فقد أشار علماء الطب الحديث إلى أن الانتظام في ضربات القلب لمدة طويلة هو مقدمة لنوبة قلبية، وأن عمل الجسم بانتظام هو مؤشر على وجود المرض[1]، وهو ما ينسحب على وضعية النظم السياسية التي تشهد فترات طويلة من الاستقرار، وهو مؤشر يومئ بالخطر وليس بالارتياح.

أولاً - الدلالات المفاهيمية - التموضع (التموقع)

تمت استعارة مفهوم التموضع (التموقع) من علم الاقتصاد وتحديداً من علم التسويق، ويراد به إعادة التنظيم الاستراتيجي وفقاً لنهج عملي بهدف خفض التكاليف، وتحسين الجودة[2]، حيث يتم فحص المشاكل الرئيسية التي تواجهها الشركة في عملية التغيير، ويتم التركيز على الفوائد المتحصلة، وضرورة تعلم الدروس من التجارب[3].

وفي الماضي كثير من الدلائل على عمليات فشل للشركات الناجحة نتيجة عدم الاستجابة لجميع التغييرات السريعة في بيئتها، ثم الانجراف نحو التدهور التام[4]، وينصرف مصطلح التموقع الاستراتيجي إلى تلك الشركات التي تبحث عن استغلال الفرص والأسواق في المحيط الخارجي غير التقليدي، وقد غدا مسألة حتمية ترتبط بوجود الشركة من عدمه وليس مجرد خيار[5].

---

[1] وليد، عبد الحي. (1994). تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية. الجزائر: مؤسسة الشروق، ص 48-49

[2] Hanwell LL. (Mar-Apr 1996). Strategic repositioning: a practical approach to reducing costs and enhancing quality.Retrieved on 5/6/2021 from https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/10157203/ 18(2):54-8.

[3] Colin Turner. (10 September 2003). Issues and challenges in strategic repositioning: the case of Cable and Wireless. Retrieved on 5/6/2021 from https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/jsc.640.

[4] Strategically repositioning a business. (26 September 2019). Retrieved on 5/6/2021 from https://businesscasestudies.co.uk/strategically-repositioning-a-business/.

[5] J.A. Bers. (29 July-2 Aug. 2001). Strategic repositioning - moving into radically unfamiliar markets: the experience of the defense sector. Retrieved on 5/6/2021 from:

وأول من استخدم هذا المفهوم كان كلٌّ من " Al Ries" و"Jack Trout" في سبعينيات القرن المنصرم، ثم جاء "Philip Kotler" وعدد من المفكرين وتبنّوا المفهوم وعملوا على تطويره، وتحديداً المفكر الاقتصادي "Porter"، وكانوا يقصدون به ضرورة تموضع وتموقع منتجات المؤسسة في أذهان المستهلكين عبر رفع وضعيتها التنافسية، وهو ما يقتضي تبنّي استراتيجية لضمان الاستمرارية وقوة التنافس.

ويقول "Al Ries" في هذا السياق "إن التموضع ليس هو ما تفعله لمنتَج، وإنما ما تفعله في ذهن العميل المحتمل، فهو هو وضع المنتج في ذهن العميل المحتمل، وحتى تكون ناجحاً اليوم، يجب أن تلمس الواقع الذي يتمحور حول ما يدور في ذهن العميل المحتمل بالفعل، والنهج الأساسي للتموضع ليس في خلق شيء جديد ومختلف، ولكن للتلاعب بما هو موجود بالفعل في العقل، عن طريق إعادة الربط .... أنت تركز على تصورات العميل المحتمل، وليس حقيقة المنتج"[6].

ويؤكد Al Ries "إن التموضع هو نظام محدد بدقة لإيجاد النوافذ ومخاطبة العقل، وإن عملية الاتصال ومخاطبة العقل يجب أن تحدث في الوقت المناسب وفي ظل الظروف المناسبة، وإن الطريقة السهلة للدخول في ذهن الشخص هي أن تكون الأول في المبادأة، فمن الأفضل أن تكون سمكة كبيرة في حوض صغير (مع العمل على تكبيره) من أن تكون سمكة صغيرة في حوض كبير"[7].

وقد انتقل هذا المفهوم ليغدو رائداً في مجال العلوم الإنسانية وعلى رأسها علم السياسة، حيث لا تنفصل مفاهيم عرى التموضع التسويقي عن التموضع السياسي، حيث تسعى الدولة لتسويق نفسها عبر تعظيم المكاسب، وتقليل الخسائر، وحماية الاستقرار السياسي القائم في البلاد، وتقوية الأوضاع الاقتصادية، والقيام بدور إقليمي متوازن وفاعل بما يتسق والمصالح العليا في الدولة[8].

فالتدفق المستمر للزمن، وتغير الأحوال، لا بد أن يفضي إلى ضرورة إعادة التموضع السياسي

---

https://ieeexplore.ieee.org/document/952182/metrics#metrics

[6] Al Ries. Jack Trout. (2015). Positioning the battle for Your Mind. Retrieved on 5/6/2021 from:
https://www.researchgate.net/publication/279514258_POSITIONING_-_Jack_Trout_A_Review. P:1-6

[7] Al Ries, Jack Trout.IBID, P:8

[8] جواد الحمد. (2017). في استراتيجية تموضع الأردن عربيًا وإقليميًا، شوهد بتاريخ 6/أيار/2021 من: https://www.addustour.com/articles/978945

والاستراتيجي للدولة، وفقاً لمعادلة التغير والتكيف، فالأشياء في صيرورة، والثابت هو الموت، وهذا يعني أن عدم القدرة على إعادة التموضع يمثل حالة انتحار جيو- استراتيجي للدولة.

ثانياً - التحولات الدولية والإقليمية وموجبات التموضع السياسي

تشهد المنطقة تحولات كبرى منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وأسهمت هذه التحولات في تأزيم المشهد الإقليمي والأردني، فقد توالت الأحداث بصورة متسارعة وأسفرت عن نتائج مأساوية بدءاً من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، والعدوان الإسرائيلي في لبنان وفلسطين منذ 2006 وما بعدها، مروراً بأحداث الربيع العربي لعام 2011 وما نتج عنها من فوضى عصفت بالمنطقة، والحرب الأهلية في سوريا، وحالة عدم الاستقرار التي لا زالت تشهدها، وحرب اليمن، والصراع في ليبيا، والأزمة الخليجية عام 2017، والتداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار وباء كورونا 2019.

فقد أصبحت الدول العربية مخترقة وأكثر انكشافاً، وأصبح النظام الإقليمي العربي مثالاً صارخاً في مجال الاختراق السياسي، حيث تتوفر البيئة المناسبة الناتجة عن حالات التهديد العربي المتبادل، وحالات الصراع القائمة، وحجم التدخلات الخارجية في المنطقة.

كما أسهم غياب نظام أمني إقليمي عربي موحد في تأزيم الموقف الإقليمي، فلا توجد قوة عربية مؤثرة تقف أمام الختراقات الإسرائيلية للمنطقة، ولا كحائط صد للنفوذ الإيراني في المنطقة، أو كصمام أمان في مواجهة الطموحات والتدخلات الخارجية؛ فقد تم تدمير كلٍّ من العراق وسوريا، وتحويلهما إلى دول فاشلة، وتم إضعاف مصر عن دورها الريادي في قيادة النظام الإقليمي العربي، وباتت المنطقة ميداناً خصباً للتدخلات الخارجية[9]، كل هذه الأحداث أسهمت بشكل أو بآخر في تأزيم الموقف الإقليمي للدول العربية، وعلى رأسها الأردن.

وبرزت في الآونة الأخيرة 4 مشاريع إقليمية تتصارع فيما بينها على تحقيق النفوذ في المنطقة، ناهيك عن المشاريع الدولية- الأمريكية والروسية والصينية والأوروبية؛ فالمشروع الصهيوني يسعى إلى الانتشار والتوسع والاختراق الإقليمي في المنطقة العربية، والتي تشكل منطقة الخليج الثقل الأساسي فيها، والمشروع الإيراني يذهب باتجاه المشاركة الفاعلة في سياسات الإقليم، وزيادة النفوذ الإقليمي،

[9] وليد عبد الحي. (2013). النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل مجلة سياسات عربية المركز العربي للبحوث: الدوحة العدد 1، ص10-11.

وهذا ما تؤكده الوثيقة المستقبلية التي أعدها مجلس تشخيص مصلحة النظام عام 2005، لتحويل إيران إلى قوة إقليمية مركزية في منطقة جنوب وغرب آسيا، والمشروع التركي يبحث عن دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط باعتباره يمثل عمقاً حضارياً واستراتيجياً لتركيا، مع أن الدول العربية تعدّ ثالث شريك تجاري واقتصادي لتركيا بعد الاتحاد الأوروبي ومجموعة الكومنولث، كما يمثل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية، والمشروع السعودي المستند إلى رغبة المملكة، رغم عدم وقوف جميع الدول العربية معها، في بقائها قوة إقليمية مهيمنة في منطقة الخليج العربي والمشرق العربي، ومنافسة للنفوذ الإيراني وتحجيمه.

كما أن النظام السياسي الدولي شهد مزيداً من حدة الاستقطاب السياسي والاقتصادي والعسكري بين الفواعل الرئيسية الكبرى وخاصة الصين وروسيا من جهة، والولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها الغربيين من جهة أخرى، وقد أصبح هذا المنتظم السياسي الدولي الذي قام استناداً إلى تفاهمات المنتصرين بعد الحرب العالمية الثانية، يتعرض إلى هزات كبرى، ويواجه تحديات جوهرية ستؤثر على المنطقة العربية[10].

وقد أشارت وثيقة "الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي" في الثالث من آذار/ مارس 2021 بأن التواجد العسكري الأمريكي الأقوى سيكون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا، وهذا يعني أن الإدارة الأمريكية باتت تركز عل الخطر الصيني والروسي، وهذا التوجه يعكس رأي كثير من المحللين الاستراتيجيين الذين يرون أن منطقة الشرق الأوسط لم تعد تحظى بمكانتها الاستراتيجية في السياسة الأمريكية، وأن الثقل الأمريكي سينتقل لمواجهة الصين التي باتت تشكل الخطر الحقيقي على زعامة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي؛ قد اعتبرت الوثيقة أن الصين باتت المنافس الوحيد المحتمل القادر على الجمع بين قوته الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية، وتشكل تحدياً دائماً لنظام دولي مستقر ومنفتح.

كما أشارت إلى التهديد الذي تفرضه روسيا التي تصر على تعزيز نفوذها العالمي، وقيامها بلعب دور يتسبب في حالة من الفوضى على الساحة العالمية.

---

[10] عبد النور بن عنتر.(2020). القطبية الأحادية للنظام الدولي: أي مكانة للصين؟،. ترجمة عومرية سلطان. مجلة سياسات عربية، عدد 46، ص 99-110.

وقد أشارت الوثيقة عبر دلالات لغوية تحمل معاني واضحة إلى أن الشرق الأوسط ليس هو الأولوية القصوى للإدارة الأمريكية، إذ سيترك فقط القدر اللازم من القوة للقضاء على الشبكات الإرهابية، وردع العدوان الإيراني، وحماية المصالح الأمريكية الرئيسية.

وكما يتضح من الوثيقة فإن الشرق الأوسط قد بات يحتل المرتبة الرابعة في ترتيب الأولويات الجغرافية بعد كل من الباسيفيك وأوروبا الغربية ودول الجوار للولايات المتحدة الأمريكية[11].

هذه التحولات الإقليمية والدولية تحتّم على الدولة الأردنية الاتجاه نحو إعادة ترتيب البيت الداخلي؛ فالداخل الأردني مرتبط بشكل وثيق بجملة هذه التحولات، فقد لعبت هذه التحولات دوراً تاريخياً متعاظماً في إحقاق أو مصادرة الاستقرار السياسي الأردني، ومن نافلة القول أن أول أبجديات الفقه السياسي هو ترتيب البيت الداخلي، وإعادة التموضع السياسي مع كافة القوى السياسية المؤثرة في داخل الدولة، لتمتين الجبهة الداخلية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

ثالثاً - تاريخ التموضع السياسي الأردني

تاريخياً، نجح النظام السياسي الأردني في إحقاق التموضع السياسي عبر محطات تاريخية حرجة، فقد كانت مسيرة الدولة الأردنية محفوفة بالمخاطر منذ عهد الإمارة عام 1921، ونشأت في إقليم مضطرب؛ فقد انتهت الحرب العالمية الأولى وسقطت الدولة العثمانية، وخضعت دول المشرق العربي للاستعمار البريطاني والفرنسي، وارتبط تاريخ المنطقة برمتها بالأهداف الاستعمارية الرامية إلى تهجير اليهود وإنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين وتكريس الانقسام والتجزئة في المشرق العربي، وقد كان الأردن آنذاك جزءاً من سوريا، ويشكل المحافظة الجنوبية، وبعد احتلال سوريا الشمالية (سوريا ولبنان) وخضوع فلسطين للاستعمار البريطاني، بادر سكان شرق الأردن إلى تشكيل حكومات محلية لإدارة مناطقهم تحت حكم الأمير عبد الله.

وقد تشكلت أول حكومة في تاريخ الأردن الحديث إبان إمارة شرق الأردن، وقد شكلها اللبناني/ الدرزي رشيد طليع بتاريخ 1921/4/11 حتى 1921/6/23 وتكوّنت من 6 وزراء، ويظهر أثر البُعد القومي في عقلية الدولة الأردنية في لحظة إنشائها.

كما تم تأسيس الفيلق العربي كقوّة أمنيّة قادرة على ضمان سلامة أمن الدّولة، وسعى الأمير

[11] Interim National Security Strategic Guidance. (2021): https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf

عبد الله إلى تأسيس الشّرعيّة السياسية من خلال المؤسّسات التّمثيليّة، وفي نيسان/أبريل 1928، أصدَرَ دستوراً ينصُّ على انتخاب برلمان يُعرف باسم المجلس التشريعي، وأُجريت الانتخابات في شباط/ فبراير 1929، وتأسّس أول مجلس تشريعي من 21 عضواً، وكان المجلس يتمتع بصلاحيات استشارية، في حين كانت السلطة الحقيقة مُركّزة بيد الأمير.

ومنذ تأسيس الدولة الأردنية دخلت العلاقات الأردنية مع دول الجوار العربي حالة من الشد والجذب، وقد ألقت القضية الفلسطينية بظلالها على الأردن، فقد اغتيل الملك عبد الله الأول على أبواب المسجد الأقصى عام 1951، وتحوّل الحكم الملكي في الأردن إلى هدف دائم للحركات القومية واليسارية.

مرت الدولة الأردنية بمراحل تاريخية عصيبة، وتحديداً في الفترة الممتدة بين أعوام (1955-1970)، حيث تعد أكثر الفترات التاريخية حرجاً في تاريخ استقرار النظام السياسي الأردني، فقد شهدت أعوام 1956 و1957 محاولات انقلابية قادتها القوى اليسارية والقومية، وشهد الشارع الأردني مسيرات احتجاجية بين قوى داعمة للنظام الأردني، وقوى سياسية مناوئة له.

واستطاع النظام السياسي أن يخرج قوياً بالتحالف مع القوى السياسية الإسلامية وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين؛ فقد سعى النظام الأردني في مراحله الأولى إلى استمداد قدر وافر من مشروعيته بتأكيد انتمائه إلى بيت النبوة ومحافظته على رسالة الإسلام واستثمر وجود الجماعة ووظّفها للتأكيد على شرعيته الدينية في وجه الدعوات اليسارية والقومية التي رأى فيها تهديداً لبقائه.

ومن جهة أخرى دفعت المواجهة بين "إخوان" مصر وعبد الناصر "إخوان" الأردن إلى الرهان على العلاقة مع النظام الأردني خوفاً من مصير شبيه إذا تمكّن الناصريون من السيطرة على السلطة في الأردن، وكان النظام الناصري قد واجه جماعة الإخوان المسلمين في مصر خلال الفترة الممتدة بين 1954 و1970، حيث تم إعدام عدد من قياداتها[12].

وواجه الأردن ضغوطات كبيرة وبالذات في عهد الملك الراحل الحسين بن طلال لمنع وحظر جماعة الإخوان من العمل على الساحة الأردنية، خاصة أن الأردن هو الدولة الوحيدة التي أعطت ترخيصاً لعمل الجماعة، وبعد نكسة حزيران عام 1967، ونتيجة لهزيمة الجيوش العربية النظامية، بدأت حرب الاستنزاف، ونشطت حركة الفصائل الفلسطينية المقاومة، وتعرّض النظام السياسي

[12] عشماوي، علي. (2006). التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، القاهرة: مركز ابن خلدون. ص3.

الأردني لهزات عنيفة، عندما اندلعت اشتباكات مسلحة بين الجيش الأردني وهذه المنظمات المسلحة على أرضه نتيجة تراكمات من الإشكالات والأزمات التي فشل الطرفان في التوصل إلى حل لها، فيما يسمى بحوادث أيلول لعام 1970، وقد تمكن النظام السياسي الأردني من إخراج هذه الفصائل من البلاد وسمح برحيل من بقي منها بتدخلات عربية رسمية واسعة، واستعاد الاستقرار إلى البلاد.

وفي عام 1989 شهد الأردن احتجاجات ومظاهرات غاضبة فيما يسمى بـ (هبّة نيسان) في الخامس عشر من نيسان/ أبريل من العام نفسه، بدأت في جنوب البلاد وسرعان ما انتشرت إلى باقي المدن الأردنية نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني، وتطورت هذه المظاهرات إلى المطالبة بالحريات العامة وإسقاط الحكومة، وأدت المظاهرات إلى إقالة الحكومة الأردنية، وتشكيل حكومة جديدة، كما أجريت انتخابات برلمانية، وشُرّع عمل الأحزاب السياسية، وألغي قانون الطوارئ- الأحكام العرفية الذي كانت تعيشه البلاد منذ حرب حزيران 1967، وقد استطاع النظام الأردني إعادة التموضع عبر أدوات التغير والتكيف الإيجابي، وكانت المظاهرات سبباً في إعادة الحريات العامة في البلاد وظهور الأحزاب السياسة وعودتها إلى العمل في العلن، وجرت أول انتخابات نيابية عامة بعد مرور 22 عاماً على سابقتها.

شارك الإخوان في هذه الانتخابات وأحرزوا 22 مقعداً وشكلوا أكبر كتلة نيابية في المجلس النيابي، وترأس عبد اللطيف عربيات أحد قيادات الإخوان المجلس النيابي لثلاث دورات متتالية.

ومع بداية العقد التاسع من القرن العشرين، ونتيجة للغزو العراقي للكويت في الثاني من شهر آب/ أغسطس عام 1990، انهار النظام الإقليمي العربي، وتعرّض الأردن لاتهامات عديدة بوصفه داعماً للنظام العراقي السابق، وقد كان الاقتصاد الأردني الأكثر تضرراً، حيث كان يعتمد كلياً على العراق في استيراد احتياجاته النفطية وبأسعار تفضيلية، وكان العراق يشكّل سوقاً لحوالي 21% من الصادرات الأردنية، كما نشأت مصانع كثيرة في الأردن لتلبية حاجات السوق العراقية، واعتبر ميناء العقبة الأردني الميناء الرئيسي للواردات العراقية.

وقد عانى الأردن ظروفاً اقتصادية صعبة بعد الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 بسبب الحصار المفروض على العراق، ولعله المتضرر الثاني من هذا الحصار بعد العراق، كما أدى الموقف الرسمي والشعبي المؤيد للعراق إلى خسائر وضرر كبير بالاقتصاد والعمالة الأردنية

والعلاقات الممتازة بدول الخليج العربي قبل عام 1990، حيث لجأ إلى الأردن مئات الآلاف من المواطنين الأردنيين الذين كانوا يقيمون في دول الخليج، وأدّت هذه العودة إلى ضغط كبير على البنى التحتية والمرافق الرئيسية والخدمات العامة والأساسية[13]، وارتفعت مستويات التضخم، ونسب البطالة بشكل كبير.

رابعاً - الإصلاح السياسي واشكالية العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية

نشأت إشكاليات الإصلاح السياسي في الأردن بشكل جوهري كمحصلة لغياب التوازن الحقيقي بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وإحقاق الهيمنة الحكومية على السلطة التشريعية، بدءاً من إقرار قوانين الانتخاب، ومروراً بإدارة الانتخابات، وانتهاء بالتوجهات النيابية؛ فجميع التعديلات الدستورية التي تمخضت عن المطالب الشعبية بعد أحداث الربيع العربي لم تسهم في إيجاد استحقاق دستوري يحقق التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

وشهد الأردن إصلاحات دستورية غير جذرية بغية مواكبة عمليات التحول الديمقراطي، استناداً إلى نصوص الدستور الصادر عام 1952، حيث نجح عبر هذه الإصلاحات من احتواء الاحتجاجات السلمية والمظاهرات التي عمت الدولة، وذلك على النحو الآتي:

1- تشكيل لجنة الحوار الوطني عام 2012، كمحطة مهمة في بدايات الربيع العربي، لمراجعة الدستور، وتكونت من عضوية 52 شخصية تمثل التيارات السياسية والنقابية والاجتماعية والحركات الشعبية الجديدة وكتّاباً وسياسيين، وبرئاسة رئيس مجلس الأعيان السابق طاهر المصري، حيث قدمت اللجنة عدداً من التوصيات لتعديل 48 مادة من مواد الدستور الأساسية، وأسهمت في تهدئة الشارع الأردني.

2- تمثلت المرحلة الثانية للإصلاح بإقرار التعديلات الدستورية التي اعتُبرت نقلة نوعية على طريق الإصلاح السياسي، حيث تم تشكيل الهيئة المستقلة للانتخاب، وإنشاء المحكمة الدستورية، وتقييد حق الحكومة في حل البرلمان، وإصدار القوانين المؤقتة[14]، وقد بلغ عدد التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني في الفترة (2011-2016) ما

---

[13] إبراهيم غرايبة. (2004). الأردن والحرب الأميركية على العراق، شوهد بتاريخ 2021/5/18 من: https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3/

[14] خالد الدباس وآخرون. (2018). مفاهيم أساسية في التربية الوطنية. جامعة اليرموك، ص 135-145.

مجموعه 68 تعديلاً دستورياً، وجاءت التعديلات استجابة لمطالب القوى الشعبية في فترة الربيع العربي، وعدلت كثير من مواد الدستور لصالح مبدأ فصل السلطات وتوازنها بحيث منعت بشكل نسبي من تغوّل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

وشملت التعديلات حوالي ثلث مواد الدستور تقريبا[15]، ونصت المادة (74) فقرة (2) من الدستور على أن الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها يجب أن تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها، وهذا التعديل يعد تحصيناً لدور مجلس النواب في مواجهة بعض الحكومات التي كانت تلجأ في السابق لحله مع بقائها في الحكم، ونصت المادة (67) فقرة (2) من الدستور على تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات لتقوم بإدارة الانتخابات النيابية، أو أي انتخابات أخرى والإشراف عليها، وسحبت تلك الصلاحية من السلطة التنفيذية ممثلةً بوزارة الداخلية، وتكمن قيمة هذا الإجراء وأهميته العملية في إسناد الانتخابات إلى هيئة مستقلة محكومة بنص دستوري، وهذه الهيئة ليست تابعة للسلطة التشريعية أو التنفيذية، ما يعطيها الحرية في تنظيم الانتخابات دون تدخل أي من السلطتين وخاصةً التنفيذية.

3- بتاريخ 2014/2/2 تم تشكيل لجنة ملكية جديدة لتعديل بعض مواد الدستور، وفي شهر آب/ أغسطس من العام ذاته أجري التعديل الخاص بالمادة 127 التي أعطت الملك بموجبها حق تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات وإقالتهما بدون تنسيب من رئيس الوزراء والوزراء[16]، ثم جاءت تعديلات عام 2016 التي عرضتها الحكومة على البرلمان، وتمت الموافقة عليها بشكل سريع وصدرت في الجريدة الرسمية بتاريخ 2016/5/5، وبلغ مجموع هذه التعديلات 6 تعديلات تركّزت في مجملها على منح صلاحيات جديدة للملك بخصوص التعيين في بعض الوظائف المركزية في أجهزة الدولة؛ فقد أصبح حق تعيين رئيس مجلس الأعيان وأعضائه وحل المجلس وقبول

---

[15] انظر نص الرسالة الملكية إلى رئيس محكمة التمييز ورئيس المجلس القضائي، جريدة الدستور العدد: 15881، تاريخ 2011/9/29.

[16] بخصوص التعديلات الدستورية التي جرت عام 2011 انظر: الحموري، محمد، المتطلبات الدستورية والقانونية لإصلاح سياسي حقيقي، دار وائل للنشر، عمان، 2016.

استقالة أو إعفاء أي من أعضائه من العضوية للملك وحده دون توقيع من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين[17].

من الملحوظ أن التعديلات الدستورية التي أقرّت في الأردن لم تؤسس لإصلاح سياسي حقيقي يرقى إلى تأسيس علاقة متوازنة بين السلطات، وربما يفسَّر ذلك بما يلي:

- لم تؤسس التعديلات الدستورية لتطوير دور وصلاحيات السلطة التشريعية بقوة كافية كما فعلت مع غيرها وخاصة أنها أهملت دور البرلمان كلياً فيما يتعلق بدوره في اعتماد كلاً من تعيين أعضاء المحكمة الدستورية ورئيسها، وتعيين قائد الجيش ومدير المخابرات وغيرها من المناصب العليا، ناهيك عن رئيس الوزراء.
- عززت التعديلات الدستورية التي شملت (42) مادة دستورية من أصل 126 مادة في العام 2011 من غياب التوازن بين البرلمان والسلطة التنفيذية، فالنصوص الدستورية تؤكد على النظام البرلماني للحكم، ولكنها مضامين نظرية وحبيسة النص الدستوري، وبالذات فيما يخص مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء في إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية[18].

ويبدو أن أحداث الربيع العربي في بداياتها دفعت النظام السياسي إلى ضرورة التكيف عبر ميكانزمات الإصلاح السياسي، لكن تراجع وتيرة المظاهرات، والأحداث الدموية التي شهدتها دول عربية تغيرت فيها نظم الحكم مثل تونس ومصر وليبيا واليمن، قد أسهم في تراجع وتيرة توجه الدولة نحو الإصلاح السياسي، وهو ما يعني العودة إلى المربع الأول؛ فلم تؤسس الدولة الأردنية لمؤسسة نيابية فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي الأردني، بالرغم من أن الحياة النيابية قد بدأت منذ العام 1929 قبل إعلان الاستقلال، ولم يتحقق التوازن الفعّال والحقيقي بين البرلمان والسلطة التنفيذية، فالممارسات الواقعية تشير إلى أن السلطة التنفيذية لا زالت تلعب دوراً رئيساً في إدارة الدولة يقابله ضعف واضح للبرلمان، وليس سياسياً فحسب، بل مؤسسياً كذلك.

كما عمّق تشوه المشهد السياسي ضعفُ الأحزاب السياسية، وهشاشة المعارضة، وهما جناحا

---

[17] حسب التعديلات الدستورية الأخيرة التي صدرت بتاريخ 2016/5/5 في الجريدة الرسمية، للاطلاع على هذه التعديلات انظر www.pm.gov.jo

[18] خالد العدوان، وخالد الدباس (2019). هندسة التوازن في العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية في النظم البرلمانية: مقاربة مؤسساتية في التطوير. الكويت: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، ص22.

النظام البرلماني الملكي، علاوة على الدور المركزي للملك في النظام السياسي، وهذا الواقع يلقي بظلال سلبية على مجمل عمليات النظام السياسي وتوازنه المتعثر، ويفسّر أحد أهم معيقات الإصلاح السياسي نحو الحكومات البرلمانية وعمليات البناء الديمقراطي داخل الدولة، وما أدل على ذلك من أن الحكومة البرلمانية التي تشكلت في العام 1956، لم تتكرر حتى اليوم، رغم كل ادعاءات وبرامج الإصلاح في الدولة.

ومن مظاهر الاختلال في علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية، انفراد الحكومة بوضع القوانين الانتخابية بصفة مؤقتة حتى صدور قانون الانتخاب الدائم لمجلس النواب لسنة 2012، وعلى الرغم من أن مسألة التشريع لقوانين الانتخاب هي في الأصل الدستوري من اختصاص المؤسسة التشريعية، لكن الحالة الأردنية انفردت في أن معظم القوانين التي صدرت بخصوص الانتخابات النيابية تتسم بأنها قوانين مؤقتة، والحكومة هي التي تضعها بموجب النص الدستوري (عندما يكون مجلس النواب منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة لمواجهة الأمور الآتي بيانها)[19]، مع غياب دور البرلمان في مساءلة الحكومات عن هذه الحالة الاستثنائية.

كما أن آلية اختيار رئيس الوزراء في الأردن يعمق الاختلال في علاقة التوازن بين البرلمان والسلطة التنفيذية، إذ يكلف الملك من يراه مناسباً لتشكيل الحكومة، بسبب عدم وجود آلية مؤسسية لإفراز الحكومات، ولا يُعتمد في ذلك حتى الآن على الأوزان السياسية في البرلمان، فضلاً عن الحكومة البرلمانية[20].

كما أسهمت قوانين الانتخاب في تغوّل السلطة التنفيذية وغياب التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ودون العودة إلى التطور التاريخي لقوانين الانتخاب أو مناقشة الأحكام التفصيلية التي جاءت بها قوانين الانتخاب، وخاصة بعد إقرار قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992 والذي يعدّ بمثابة إعلان لانطلاق الحياة السياسية الحزبية، وانتهاء بقانون الأحزاب

---

[19] انظر الدستور الأردني، المادة 94 (الفصل السادس)، على الرابط:
http://www.moj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=1344

[20] الحموري، محمد. (2015). المتطلبات الدستورية والقانونية لإصلاح سياسي حقيقي (ط.1)، عمان: دار وائل للنشر، ص131.

رقم (6) لعام 2016، فإنه يمكن رصد أبرز النقاط التي يمكن ملاحظتها على هذه القوانين:

1- سيطرة الهاجس الأمني على قوانين الانتخاب، والتخوف من سيطرة حزب معين على القرار الحكومي، وتهميش دور الأحزاب السياسية في إنتاج المجالس النيابية.

2- التركيز على إعادة إنتاج النائب الفرد، وليس نائب الأمة، عبر القوائم الوطنية التي تشكّلها الأحزاب، وهو ما يكرس التمثيل الضيق والهويات الفرعية، وتفتيت المجتمع.

3- تفاوت نسب التمثيل الحقيقي الديمغرافي داخل قبة البرلمان، وهو ما تشير إليه بشكل دائم تقارير الخارجية الأمريكية[21]، وهو ما يعكس الهواجس الأمنية والنفسية في ذهن صانع القرار الأردني والتخوّف من أوهام التأثير على هوية الأردن، وخاصة ما يتعلق بتخوفات الوطن البديل التي أساسها التفكير الصهيوني وليس غيره.

خامساً - الأحزاب السياسية في الأردن والتطور الديمقراطي

بدأت الحياة الحزبية مبكراً في الأردن مع بداية تأسيس الإمارة، فبموجب القانون الأساسي لعام 1928 كان يحق لجميع الأردنيين الإعراب عن آرائهم ونشرها، وأن يعقدوا الاجتماعات معاً، وأن يؤلفوا الجمعيات ولهم حق العضوية فيها[22]، أما دستور عام 1952 والذي يعد الأكثر تطوراً بنسخته القديمة فقد أجاز تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات في المملكة، وشهدت المملكة في تلك الفترة نشاطاً سياسياً غير مسبوق على الصعيد الحزبي.

وبعودة الحياة الديمقراطية عام 1989، أُقرّ قانون الأحزاب السياسية لعام 1992، وفي عام 2015 صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون الأحزاب السياسية الجديد، وقد تناول هذا القانون تعريف الأحزاب السياسية بوصفها: كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسَّس وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية.

---

[21] تقارير الخارجية الأمريكية. (2016). تمت المراجعة بتاريخ 2021/5/27 على الرابط:
https://jo.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/34/2017/04/JORDAN-2016-HRR-ARA-FINAL.pdf

[22] القانون الأساسي، المادة 11.

كما حدد القانون مجموعة من الضوابط في تأسيس الحزب، من أهمها:

- التأسيس على أساس المواطنة والمساواة والالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية.
- لا يجوز تأسيس الحزب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.
- ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب عن 150 شخصاً.
- لكل أردني أكمل الثامنة عشرة من عمره أن ينتسب إلى الحزب بعد الإعلان عن تأسيسه وفق أحكام هذا القانون، وحسب المادة 19- لا يجوز التعرض لأي مواطن أو مساءلته أو محاسبته أو المساس بحقوقه الدستورية أو القانونية بسبب انتمائه الحزبي، ويعاقب كل من يخالف ذلك[23].

وتنقسم الخارطة الحزبية في الأردن إلى عدة تيارات:

1- الأحزاب الإسلامية: وتنادي بالمبادئ الإسلامية، ومثالها حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب المؤتمر الوطني (زمزم)، وحزب الوسط الإسلامي.
2- الأحزاب القومية: وتركز على الوحدة العربية والقومية العربية، ومثالها حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب البعث العربي التقدمي.
3- الأحزاب اليسارية: وتركز على حقوق العمال والطبقات الفقيرة ومعاداة القوى الرأسمالية، وذلك انسجاماً مع توجهاتها الماركسية، ومثالها الحزب الشيوعي الأردني، والشعب الديمقراطي الأردني (حشد).
4- الأحزاب الليبرالية: وهي تركز على الحريات العامة وقضايا تمكين المرأة وهي أقرب ما تكون للنظام السياسي، ومنها حزب التيار الوطني الأردني، وحزب الوفاء الوطني، وحزب الوحدة الوطنية.

وتبلغ الأحزاب السياسية المرخصة 49 حزباً لغاية عام 2021[24]، بحسب ما هو منشور

---

[23] قانون الأحزاب السياسية رقم (39) لسنة 2015.

[24] موقع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية:

https://www.moppa.gov.jo/AR/ListDetails/35/1033/_الأحزاب

على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وهو عدد كبير نسبياً، وعلى الرغم من أنّ التجربة الحزبية قد بدأت مبكراً في الأردن، فإنها ما زالت تواجه العديد من التحديات، ومن أبرزها:

1- تأسيس الأحزاب السياسية وحصرها في النخب، حيث ارتبطت بنشأتها بشخصيات نخبوية تحاول الحفاظ على ديمومتها في العمل السياسي.
2- سيادة الثقافة العشائرية لدى عامة الشعب في مقابل ضعف الثقافة الحزبية، وقد أسهمت القوانين الناظمة للحياة السياسية وخاصة قانون الانتخاب، وطريقة تقسيم الدوائر الانتخابية، في تعظيم القيم العشائرية على حساب القيم الحزبية.
3- غياب امتلاك الأحزاب لبرامج وأدوات تأثير من شأنها إقناع الجمهور.
4- تهميش دور المعارضة السياسية، وتعظيم دور نواب الخدمات، في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

سادساً - العلاقة مع الحركة الإسلامية وضرورات التموضع السياسي

تأسست جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بتاريخ 1945/11/9 تحت قيادة الحاج عبد اللطيف أبو قورة، باعتبارها فرعاً للجماعة الأم في مصر، والتي كانت قد تأسست في مصر عام 1928 على يد الإمام حسن البنا.

وقد وافقت الحكومة الأردنية على تأسيسها، وفقاً لقانون الجمعيات، وقد رأسها واستمر على إداراتها أبو قورة بعد انتخابات الهيئة الإدارية "المكتب العام" في عام 1947، وهي أول انتخابات لها في الأردن، ومنذ تأسيسها استطاعت الجماعة أن تعمق قواعدها الشعبية عبر تركيزها على المنهج التربوي الذي يركز على إصلاح الفرد والأسرة ثم المجتمع[25].

وقد تبدّل اسم "جمعية" الإخوان المسلمين، والتي كانت العضوية فيها مفتوحة للجميع، إلى "جماعة" الإخوان المسلمين بعد أن أصبحت تنظيماً له قيوده في العضوية التي تقوم على التزكية.

وقد تم افتتاح مقر جمعية الإخوان المسلمين تحت رعاية الملك عبد الله الأول، وهي إشارة إلى الرغبة في توطيد العلاقة مع الجماعة من قبل النظام الأردني على أساس تبادل المنافع.

---

[25] Leiken, Robert and Brooke, Steven, 2007, the Moderate Muslim Brotherhood. Foreign Affairs, Volume 86, No.2.p: 108.

وقد كانت هناك جملة من الأسباب التي دفعت السلطة الحاكمة في الأردن باتجاه إقامة علاقة التعاون مع الجماعة، ومنها:

1- رغبة النظام السياسي في مراحله الأولى في استمداد قدر وافر من مشروعيته بتأكيد انتمائه إلى بيت النبوة ومحافظته على رسالة الإسلام، واستثمر وجود الجماعة للتأكيد على شرعيته الدينية في وجه الدعوات اليسارية والقومية التي رأى فيها تهديداً لبقائه.

2- الحصول على الدعم المالي، خاصة أن مؤسسي الجماعة (أبو قورة، والبلبيسي، والأمعري) كانوا من تجار الشام الأغنياء الذين اعتمد عليهم الملك عبد الله الأول في الحصول على القروض واستضافة ضيوف الملك، إضافة إلى الرغبة في الاستفادة من الخبراء السوريين واللبنانيين وأهل الشام بهدف مساندة النظام في نهضة المجتمع الأردني[26].

وقد عمل الملك المؤسس عبد الله الأول على توطيد علاقاته مع الجماعة واستقطب عدداً من الشخصيات الإخوانية حيث أصبحوا فيما بعد من مسؤولي الدولة الأردنية.

وقد أسهمت مجموعة من العوامل السياسية والتاريخية والدينية والاقتصادية في دفع الجماعة باتجاه بناء تعاون مع النظام الأردني، ومنها:

1- الموقف السلبي للملك فاروق تجاه الجماعة، وقيامه بالتحالف مع النظام السعودي آنذاك ضد النظام الأردني.

2- العداء المستحكم بين "إخوان" مصر والرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر والذي دفع "إخوان" الأردن إلى الرهان على العلاقة مع النظام الأردني خوفاً من مصير مشابه إذا تمكن الناصريون من السيطرة على السلطة في الأردن، فقد واجه النظام الناصري جماعة الإخوان في الفترة الممتدة بين 1954و1970، وأعدم عدداً من قيادات الإخوان المسلمين[27].

3- اعتبرت الجماعة النظام السياسي الأردني ممثلاً بالملك عبد الله الأول بمثابة أقرب النظم السياسية العربية إلى الإسلام بسبب جذوره الهاشمية.

---

[26] بسام عموش. (2008). محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن, عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع: ص10.

[27] علي، عشماوي. (2006). التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، القاهرة: مركز ابن خلدون: ص3.

4- تصور الجماعة لطبيعة تكوينة الأردن وطبيعة العلاقة مع النظام، حيث يمكن تنفيذ مشروع الجماعة بالدعوة والتربية ودعم القضية الفلسطينية في ظل الواقع السياسي القائم، ولذلك تنقّل الإخوان بين المعارضة السياسة والمشاركة في الحكم.

وفي عهد الملك الراحل الحسين بن طلال واجه الأردن ضغوطات كبيرة لمنع جماعة الإخوان من العمل على الساحة الأردنية وحظرها، خاصة أن الأردن هو الدولة الوحيدة التي أعطت ترخيصاً لعمل الجماعة في حين كانت عقوبة الإعدام هو ثمن الانتساب لجماعة الإخوان في كل من سوريا والعراق وليبيا، والسجن هو عقوبة الانتساب للجماعة في مصر، وعندما ضغط الخارج على الملك حسين مطالبة إياه بمنع جماعة الإخوان، خاطبهم قائلاً: "أنهم يبنون المدارس والجمعيات والمستشفيات ولم يُخلّوا بالأمن فهم جزء أصيل من شعبي"[28].

وقد تجلّت مظاهر العلاقة والتعاون بين الدولة والجماعة في مراحل تاريخية مفصلية مرت بها الدولة الأردنية ومن أبرزها:

أ- ساندت الجماعة النظام في مواجهة محاولة الانقلابات التي قادتها القوى اليسارية والقومية عام 1957.

ب- نظمت الجماعة مظاهرات جماهيرية حاشدة دعماً للملك والنظام السياسي، وهاجموا في خطبهم وندواتهم العامة موقف حكومة النابلسي ذات التوجهات اليسارية[29].

ج- استثنيت الجماعة من قرار حظر الأحزاب السياسية عام 1957، باعتبارهم جمعية إسلامية وليست حزباً سياسياً، وقد كان تأثيرهم في هذه الفترة إيجابياً لصالح النظام السياسي الأردني في مواجهة الأحزاب اليسارية المعارضة.

د- عندما اشتد الصراع بين الحكومة الأردنية وفصائل المقاومة الفلسطينية في أحداث أيلول 1970 وقفت جماعة الإخوان المسلمين على الحياد، ورفضت في الوقت نفسه محاولات

---

[28] عموش، بسام، (2008). محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع. ص22.

[29] خالد الدباس.(2018). الفكر السياسي لدى تيار الإسلام السياسي في العالم. (الحركة الإسلامية في الأردن نموذجاً- 2007-2017). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص:87-88.

هذه الفصائل الإجهاز على النظام، وأصدرت بياناً ينادي بضرورة وأد الفتنة وتحريم الاقتتال[30].

هـ- أيدت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، بدعم من الحكومة الأردنية أثناء مرحلة تأزم العلاقات الأردنية- السورية، حركة الإخوان المسلمين في سوريا في مواجهتها مع النظام السوري خلال الفترة 1979-1982، كما قامت الدولة الأردنية بإيواء عناصر من جماعة الإخوان المسلمين السوريين الفارين بعد الصدام العسكري مع النظام السوري.

سابعاً - الظرف الإقليمي وبداية الاستقطاب السياسي

في منتصف ثمانينيات القرن الماضي بدأت علاقة النظام الأردني بالتوتر وأخذ منحىً تأزمياً، وذلك تبعاً للاعتبارات التالية:

- التحولات الإقليمية نتيجة التقارب الأردني- السوري؛ إذ بدأت حملة التضييق على الإخوان المسلمين في الأردن، حيث تم فصل عدد من قياداتهم وعناصرهم ومؤيديهم من وظائفهم في المؤسسات العامة، ومنع توظيف كل من يشتبه بانتمائه إليهم، فضلاً عن اعتقال العديد منهم وحجز جوازات سفر البعض الآخر، لكن الانفتاح السياسي في عام 1989 شكّل مرحلة مهمة في تاريخ الجماعة وفي علاقتها مع الحكومة الأردنية، بعد أن أصبحت تملك حضوراً قوياً على الساحة الأردنية في ظل غياب أي منافس لها من القوى السياسية الأخرى، وبدأت تحقق حضوراً شعبياً وجماهيرياً مقلقاً بالنسبة للحكومة الأردنية.
- لم تعد القوى القومية واليسارية تمثل تهديداً للنظام الأردني، بل بدأت القوى الإسلامية هي التحدي الأكبر من وجهة نظر النظام[31].
- زادت حدة الاستقطاب السياسي بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين بعد إقرار قانون الصوت الواحد عام 1993 حيث تم اتهام الحكومة بأنها تستهدف من وراء إقرار هذا

---

[30] محمد أبو فارس. (2000). صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع.ص: 48-4.

[31] Terzioglu, Banu, 2010, the analysis of the evolution of the relationship between the Hashemite regime and the Jordanian Muslim Brotherhood. Middle East Technical University.

القانون تقليل حضور جماعة الإخوان في البرلمان الأردني، وقد توالت اتهامات الإخوان للحكومات الأردنية المتعاقبة بشأن تزوير الانتخابات النيابية التي شاركوا فيها منذ انتخابات عام 1997.

ودخلت علاقة الجماعة بالسلطات الأردنية مرحلة الأزمة الحقيقية المتصاعدة بعد منح الحكومة الأردنية ترخيصاً لـ "جمعية الإخوان المسلمين" في مارس/ آذار 2015، وهي جمعية نشأت على أيدي أعضاء في الجماعة انشقوا عنها، ولكن الجمعية لا زالت غير ممثلة في المجلس النيابي، ولا تتبع نهجاً معارضاً للحكومة.

وفي سياق قضائي رفضت محكمة التمييز الدعوى المقامة من قبل جماعة الإخوان المسلمين ضد دائرة الأراضي والمساحة، باعتبارها جماعة غير قانونية، وتم نقل ملكية العقارات والأراضي المسجلة باسم الجماعة إلى "جمعية الإخوان".

وهو ما أفضى إلى قيام الحكومة بإغلاق مركزها العام في العاصمة عمان وبعض المدن الأخرى، باعتبارها جماعة منحلة حُكماً وفاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية، وذلك لعدم قيامها بتصويب أوضاعها القانونية وفقاً للقوانين الأردنية.

وقد أبدت الجماعة رفضها لهذه الإجراءات وأعلنت على لسان ناطقها الرسمي "هذا الحكم غير قطعي وفريقنا القانوني مجتمع من أجل تقديم الدفوعات والأوراق القانونية من أجل الاستئناف"، وأضاف: "الجماعة قائمة ولن تذوب بمجرد قرار إداري، نحن لا زلنا نمارس أعمالنا في مقرات بديلة مستأجرة"[32].

وقد اعتبرت الحكومة الأردنية الجماعة دون صفة قانونية لعدم حصولها على ترخيص جديد بموجب قانون الأحزاب السياسية والجمعيات الذي أقرّ عام 2015، في حين تؤكد الجماعة أنها مرخصة منذ عام 1945 بموافقة من رئاسة الوزراء، وقامت بتطوير وضعها القانوني عام 1953 حيث عُدِّل ترخيصها من جمعية إلى جماعة وبموافقة من رئاسة الوزراء أيضاً.

ويأتي هذا التصعيد كمحصلة لجملة من العوامل المحلية أو الإقليمية أو الدولية، على النحو الآتي:

- حالة الانقسامات والخلافات الداخلية التي عاشتها الجماعة، والانشقاق الحاصل على

[32] نقلاً عن فرانس 24 بتاريخ 2021/5/23 على الموقع:- https://www.france24.com/ar/20200716

مستوى قيادات من تيار الحمائم فيها؛ فقد قام كل من القياديين رحيّل غرايبة ونبيل الكوفحي عام 2013 بالانشقاق عن الجماعة وتأسيس حزب المؤتمر الوطني زمزم، وتم فصلهما من الجماعة، كما قام القيادي عبد المجيد ذنيبات وغيره من قيادات الجماعة بتقديم طلب رسمي للحكومة لترخيص الجماعة دون إذن الجماعة الأم، الأمر الذي أسّس لجمعية الإخوان المسلمين عام 2015.

- محاولة بعض أفراد الجماعة الاستقواء على الدولة، والتخوف المسكون في العقل الأمني للدولة بأن الجماعة تسعى للانقضاض على الحكم.
- الترويج بأن الجماعة أصبحت تمثل الأردنيين من أصول فلسطينية، وأن هناك تأثيراً لهم يرتبط بالمخاوف لتغيير موازين القوى وتأثيرها على الدولة والهوية الأردنية[33].
- تجريم الجماعة واعتبارها تنظيماً إرهابياً من قبل بعض الدول العربية المحورية بعد أحداث الربيع العربي؛ فقد صنّفت مصر الجماعة "تنظيماً إرهابياً" في كانون الأول/ ديسمبر 2013، وكان أطاح الجيش المصري قد أطاح بالرئيس محمد مرسي المنتمي للإخوان المسلمين في تموز/يوليو 2013، بعد احتجاجات ضد حكمه الذي استمر لمدة عام واحد، كما أدرجت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات عام 2014 جماعة الإخوان المسلمين ضمن قوائم المنظمات الإرهابية.
- تبلور موقف عربي يضم كلاً من (مصر، والسعودية، والإمارات، والبحرين، والأردن) يتحفظ على ثورات الربيع العربي، ورأى في الدعم التركي للإخوان المسلمين والدعم الإيراني لحماس وحزب الله، تهديداً للأمن الوطني لتلك الدول ومؤثراً على الاستقرار الإقليمي[34].

ثامناً - الدلالات السياسية لحالة الاستقطاب السياسي مع الجماعة

بمنهجية استدلالية عميقة لواقع العلاقة الجدلية بين الحكومة والجماعة في الأردن فإنه يمكن رصد الاتجاهات التالية:

- رغم حالة الاستقطاب السياسي بين الدولة والجماعة فإن تصاعد الأزمة لم يذهب

---

[33] محمد أبو رمان، نفين بندقجي. (2018). من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية: مؤسسة فريدرش ايبرت، عمان، ص 44-46.

[34] السابق، ص40.

باتجاه العنف، رغم اعتبارها قانونياً جماعة منحلة حكماً وفاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية.

- من الواضح أن النظام الأردني لا يريد العودة في علاقته بالجماعة وفقاً للنسق التاريخي السابق، وهو ما كان يستلزم من الجماعة تكييف ميكانزماتها وفقاً للظرف الإقليمي والدولي الراهن.
- عملت الحكومة على تحقيق مبدأ التوازن في علاقتها بالقوى الإسلامية وتحديداً الجماعة فلم يتم إقصاؤها أو إلغاؤها كلياً، فقد ولدت الجمعية من رحم الجماعة الأم وعلى أيدي قيادي سابق منها، وتم إعادة تكييف دورها، ليتم فصل ما هو دعوي عمّا هو سياسي.
- حاول النظام الأردني تحقيق التوازن في علاقته مع القوى الإسلامية عبر المواءمة بين الضغوط الخارجية وبين الاعتبارات الداخلية.

تؤكد هذه المؤشرات والدلالات أن الحالة الإسلامية تمثّل مكوناً رئيسياً للعقل السياسي والأمني للدولة الأردنية، وأن النظام الأردني يدرك تمام الإدراك أن الحالة الإسلامية جزء أصيل من جسد الدولة والمجتمع، وأن محاولة الإقصاء القسري المطلق لها، يمثل حالة من التطرف السياسي التي قد تقود الدولة إلى مرحلة حرجة، وفي المقابل يدرك الإسلاميون جيداً الضغوطات الخارجية التي يتعرض لها النظام، وأن البدائل التي يملكونها محدودة، وبالتالي فإن معادلة التطرف تومئ بالهلاك، ولم تكن عودة الإسلاميين إلى المشاركة في الانتخابات النيابية عام 2016، والانتخابات البلدية واللامركزية، عبر جبهة العمل الإسلامي بتحالف وطني انتخابي بعنوان "التحالف الوطني للإصلاح"، إلا رسائل تطمينيه للنظام السياسي الأردني في سياق التهدئة وإعادة التموضع السياسي، وإدراكهم للمخاطر التي بدأت تهدد وجودهم إقليمياً.

الاستنتاجات والتوصيات

تناولت هذه الدراسة التحليلية أبرز التحديات التي تواجه الدولة الأردنية في طريق التموضع وإعادة الإصلاح السياسي، حيث تم التركيز على عدد من الموضوعات ومن بينها: الإصلاح السياسي وإشكالية العلاقة ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وخارطة الأحزاب السياسية، والتطور الديمقراطي، وجدلية العلاقة بين الدولة والحركة الإسلامية، كما تم استعراض

التحولات الدولية والإقليمية وموجبات التموضع السياسي، وأبرز المحطات التاريخية الحرجة في عمر الدولة الأردنية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أبرزها:

- غياب مبدأي الفصل والتوازن بين السلطات؛ إذ يوجد خلل واضح لمصلحة السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وهو ما يتناقض مع الإرث السياسي للعمل النيابي الأردني الذي تزامن مع إنشاء الإمارة، ويعود لعام 1929، فقد عجزت الدولة الأردنية عن تأسيس مؤسسة برلمانية فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي الأردني، فلا زالت السلطة التنفيذية تلعب دوراً رئيساً في إدارة الدولة يقابله ضعف واضح للبرلمان سياسياً ومؤسسياً، وقد تكون للاعتبارات الأمنية والتخوف من وصول الأحزاب المعارضة والقوية إلى قمة السلطة سبب رئيس في ذلك.
- سارت متوالية الأحزاب السياسية في الأردن بمنطق مقلوب، فقد ابتدأت الحياة الحزبية نشطة وقوية، ثم بدأ دورها يتلاشى، إلى أن حُظِرت عام 1957، وعادت لتنتعش من جديد بعد عام 1989، لكن قانون الصوت الواحد الذي صُمّم عام 1993 عاد ليقزّم الدور السياسي لهذه الأحزاب ولتعود إلى مرحلة الضمور، ومن خلال استنطاق فلسفة الأحداث يمكن القول أن العقل السياسي للدولة بات يخشى من بروز أي تيار سياسي قوي، ولعل تجربة خمسينيات القرن الماضي باتت تشكل البوصلة التي توجه عقل الدولة في موضوع الأحزاب.
- توصلت الدراسة إلى أن حالة الاستقطاب السياسي بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين في تزايد، حيث يؤثر العامل الإقليمي والدولي بشكل ضاغط في اتجاه تصعيد حالة الاستقطاب، وقد يحدث العكس حال زادت رافعة التحولات الإقليمية لتيار الإسلام السياسي.
- أكدت الدراسة أن النظام السياسي الأردني لا يريد إعادة استنساخ علاقاته التاريخية السابقة مع جماعة الإخوان نتيجة لتغير الظروف الدولية والإقليمية، وفي المقابل فإنه يريد تحقيق مبدأ التوازن في علاقاته بالجماعة والقوى الإسلامية، بحيث لا يتم إقصاؤها من المشهد السياسي لأنها أحد المكونات الرئيسية في البناء الاجتماعي الداخلي، وللتدليل على ذلك، فقد استولدت جمعية الإخوان المسلمين من رحم الجماعة الأم بهدف إعادة تكييف دورها، ليتم فصل ما هو دعوي عمّا هو سياسي، وليتم تجاوز الضغوط الإقليمية والدولية.

التوصيات

- تلعب التحولات الإقليمية والدولية دوراً مهماً في تشكيل السياسة الداخلية الأردنية، وخاصة علاقة الدولة بالحركات الإسلامية، وهو ما يستوجب التفكير ببناء منظومة استراتيجية تأخذ بالاعتبار تحقيق التوازن بين الاعتبارات الخارجية والداخلية، بمعنى أنه لا يمكن التغاضي عن تلك التحولات الخارجية، وما تعرضت له جماعة الإخوان المسلمين من انتكاسة في بعض الدول العربية، خاصة بعد الانقلاب العسكري في مصر عام 2013، في مقابل ضرورة الإدراك الواعي لحجم تأثير الحركات الإسلامية في الداخل الأردني.
- ضرورة قيام الحركة الإسلامية بمراجعات أيديولوجية حقيقية حتى تتمكن من الحفاظ على ديمومتها في الحياة السياسية تجنباً لمزيد من التهميش والعزلة، وعدم الاكتفاء بالتموضع القسري الذي هو وليد اللحظة ونتاج تبدل وتغير الظروف الإقليمية والمحلية.
- من أبجديات العمل السياسي الديمقراطي ضرورة تحقيق الرقابة والتوازن المتبادل في علاقات السلطات المختلفة داخل الدولة، وخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية، لكي تكتمل منظومة العمل السياسي، وهو ما يستدعي بالضرورة وجود برلمان قوي يعكس المكون الاجتماعي ويحقق رقابة فعلية على أداء الحكومات التي لن يستقيم أداؤها في ظل غياب رقابة برلمانية حقيقية، كما أن وجود برلمان قوي هو عنصر قوة للحكومات في مواجهة الضغوط الدولية.
- لعله من نافلة القول أن عملية بلورة حياة سياسية حقيقية تستلزم بالضرورة صياغة قانون انتخابي قادر على إفراز مجالس نيابية تضطلع بمسؤولياتها في الرقابة والتشريع، إضافة إلى قانون يحفّز العمل الحزبي على نحو حقيقي، لتصبح الأحزاب مؤسسات فعلية لتخريج القيادات السياسية، تمهيداً لتشكيل الحكومات على أساس حزبي وفقاً لقاعدة حزب الأغلبية البرلمانية.
- لم تعد مسألة إعادة التموضع الاستراتيجي للدولة الأردنية ترفاً فكرياً تمليه اعتبارات الاختيار السياسي بل أصبح مسألة حتمية، تمليها الأوضاع الداخلية الصعبة، والتحولات الدولية والإقليمية، وأمام هذا الواقع المتحول، فإنه لا مكان **للثابت**، فالثابت الوحيد هو التحول، وعدم إدراك التحول يعني أننا نقف حيث تستقر المخاطر.

قائمة المراجع العربية

1. أبو رمان، محمد، بندقجي، نفين. (2018). من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية: مؤسسة فريدرش ايبرت، عمان.
2. أبو فارس، محمد. (2000). صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع.
3. بن عنتر، عبد النور. (2020). القطبية الأحادية للنظام الدولي: أي مكانة للصين؟، ترجمة عومرية سلطان. مجلة سياسات عربية، عدد 46.
4. جواد الحمد. (2017). في استراتيجية تموضع الأردن عربيًا وإقليميًا، شوهد بتاريخ 6/ايار/2021 من https://www.addustour.com/articles/978945
5. الدباس، خالد. (2018). الفكر السياسي لدى تيار الإسلام السياسي في العالم. (الحركة الإسلامية في الأردن نموذجاً-2007-2017). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
6. الدباس، خالد وآخرون. (2018). مفاهيم أساسية في التربية الوطنية، ط1 جامعة اليرموك.
7. عبد الحي، وليد. (2013). النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل مجلة سياسات عربية المركز العربي للبحوث: الدوحة العدد 1.
8. عبد الحي، وليد (1994). تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية. الجزائر: مؤسسة الشروق
9. العدوان، خالد، والدباس خالد (2019). هندسة التوازن في العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية في النظم البرلمانية: مقاربة مؤسساتية في التطوير. الكويت: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية.
10. عشماوي، علي. (2006). التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، القاهرة: مركز ابن خلدون.
11. عموش، بسام. (2008). محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
12. فرانس برس. (2021): https://www.france24.com/ar/20200716

قائمة المراجع الأجنبية

1. Al Ries. Jack Trout. (2015). Positioning the battle for Your Mind. Retrieved on 5/6/2021 from: https://www.researchgate.net/publication/279514258_POSITIONING_Jack_Trout_A_Review.
2. Colin, Turner. (10 September 2003). Issues and challenges in strategic repositioning: the case of Cable and Wireless. Retrieved on 5/6/2021 from https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/jsc.640.
3. Hanwell LL. (Mar-Apr 1996). Strategic repositioning: a practical approach to reducing costs and enhancing quality. Retrieved on 5/6/2021 from

https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/10157203/ 18(2).

4. Interim National Security Strategic Guidance. (2021).USA: White House: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf.

5. J.A. Bers. (29 July-2 Aug. 2001). Strategic repositioning - moving into radically unfamiliar markets: the experience of the defense sector. Retrieved on 5/6/2021 from https://ieeexplore.ieee.org/document/952182/metrics#metrics.

6. Strategically repositioning a business. (26 September 2019). Retrieved on 5/6/2021 from https://businesscasestudies.co.uk/strategically-repositioning-a-business/.

7. Terzioglu, Banu, 2010, the analysis of the evolution of the relationship between the Hashemite regime and the Jordanian Muslim Brotherhood. Middle East Technical University.

ملف العدد

العدوان الإسرائيلي على القدس

والمواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية

2021

"المتغير الأمريكي" في ظلال معركة "سيف القدس"
تغير في المواقف أم انزياح في المشهد

د. أديب زيادة*

الملخص

تراكض المجتمع الدولي لاحتواء الأزمة التي تصاعدت بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية بسبب القدس والشيخ جراح وإطلاق صواريخ المقاومة. ولما كانت معركة "سيف القدس"، وهي المعركة الرابعة التي نشبت مع قطاع غزة بعد حروب الأعوام 2008 و2012 و2014، فإن كثيراً من القوى الدولية دعت لاحتواء الأزمة وعدم تصعيدها.

وجاءت هذه الدراسة للتعرف على حقيقة التغير الذي طرأ على الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية جراء معركة "سيف القدس"، والكيفية التي أثرت بها على المشهد السياسي في الولايات المتحدة، وناقشت الدراسة مدى الانزياح في الموقف داخل أروقة صنع القرار الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، لا سيما في ظل تبنّيها لمنهج الدبلوماسية التي يحلو للإدارة الأمريكية وصفها بـ "الهادئة والفعالة" كطريق لاحتواء الموقف المتفجر.

وقد أكدت الدراسة على أنه من الهامّ في هذا السياق أن نقف على دور المقاومة في تحريك الساكن، لنثبت فرضية مفادها أنه كلما زادت مقاومة الشعب الخاضع للاحتلال على الأرض زاد حضور قضيته في الأجندة السياسية والإعلامية على الصعيد الدولي، بيد أننا سنسلط الضوء على أمريكا كحالة دراسية.

تكمن أهمية قراءة هذه العلاقة بين المتغيرين (أداء المقاومة والتغير في المشهد الأمريكي) في تسليط الضوء على سلوك المقاومة من جانب، وعلى طبيعة التفاعل الدولي، وعلاقة الارتفاع والانخفاض في تبني مقترب من شأنه وضع حد لوجع جيواستراتيجي مزمن. مع التركيز على مثل هذه العلاقة يمكن رسم خارطة طريق من شأنها عدم تضييع المنجز الذي تحقق أو تحويله إلى مجرد منجز آني يعقبه هدوء فلسطيني، يليه نسيان وتجاهل دولي مجدداً. تتوزع الورقة على ثلاثة مباحث تتناول سياق المعركة الأخيرة والظروف المحلية والموضوعية التي جاءت في إطارها، ومن ثم نعرض لطبيعة التفاعلات على الساحة الأمريكية، قبل أن تنهي بتحليل الأسباب التي أضفت صفة التغير أو الانزياح على المشهد قيد النقاش.

خلُصت الدراسة إلى أن ما حصل على الساحة الأمريكية وفي أروقة السياسة شكّل نقلة نوعية في التعاطي مع الصراع في فلسطين، إلا أن ترجمة ذلك على شكل سياسات لا زال شيئاً بعيد المنال ويحتاج من الفلسطينيين فعلاً أكبر على الأرض، وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي، وحركات الحقوق المدنية ووسائل الاعلام التقليدية دوراً هاماً إلى جانب عوامل أخرى في صناعة المشهد المتحول، وهذا يتطلب البناء عليه واستشراف الكيفيات التي من شأنها الإبقاء على وهج القضية الفلسطينية مشتعلاً إلى أن يتحقق الهدف المنشود فلسطينياً.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية، الصراع العربي- الإسرائيلي، الموقف الأمريكي، المقاومة الفلسطينية، حي الشيخ جراح، سيف القدس.

---

* **أستاذ مساعد بقسم الشؤون الدولية، جامعة قطر.**

"The American Variable" after the Battle of "Saif Al Quds" A change in attitude or a shift in the scene?

Dr. Adeeb Ziadeh

Abstract

When Israel and the Palestinian resistance crisis escalated because of Israeli assaults on Jerusalem, Sheikh Jarrah, and Gaza, the Palestinian resistance retaliated by firing missiles on Israeli posts and cities. The international community ran to contain the escalation and end the crisis. Likewise, since the Battle of the Saif Al Quds, which is the fourth battle that erupted with the Gaza Strip after 2008, 2012, and 2014, many international powers called to contain the crisis not to escalate.

The study identifies the reality of the change in the American position towards the Palestinian issue in the shadow of "Saif Al Quds battle." It examines how the battle affected the political scene in the United States. In addition, the study discussed the extent of the shift in the position within American decision-making institutions towards the Palestinian-Israeli conflict. Finally, the discussion considered the US adoption of the diplomacy approach. The approach of the US administration likes to describe as "calm and effective" as a way to contain the explosive situation.

The study emphasized the importance of standing on the role of resistance in mobilizing Palestinian masses. Such a trend shows that the people would respond to the extent of resistance to strike on Israel. The intifada and military resistance would increase the importance and influence of the Palestinian cause in the political and media agenda at the international level. However, the USA will be the focus in this regard.

With a focus on such a relationship, a road map can be drawn that will not waste the achievement that has been accomplished, or turn it into a mere temporary success, shadowed by Palestinian calm, followed by international forgetfulness and disregard.

The study concluded that what happened in the American arena and the corridors of politics constituted a qualitative leap in dealing with the conflict in Palestine, but translating this into the form of policies is still something far from attainable. It requires more action from the Palestinians on the ground. Civil rights and traditional media play an important role, along with other factors, in creating the transforming scene.

Keywords: the Palestinian cause, the Arab-Israeli conflict, the American position, the Palestinian resistance, Sheikh Jarrah neighborhood, Saif Al Quds.

المبحث الأول: الأزمة وسياقاتها

عندما أطلقت صواريخ المقاومة وتصاعدت الأزمة بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية بسبب القدس والشيخ جراح تراكض المجتمع الدولي لاحتواء الموقف، ووضعِ حدٍّ لحالة للأزمة، ولما كانت معركة "سيف القدس" وهي المعركة الرابعة التي نشبت مع قطاع غزة بعد حروب الأعوام 2008 و2012 و2014 فإن كثيراً من القوى الدولية دعت لاحتواء الأزمة وعدم تصعيدها.

أولاً: تفجر الأزمة

بدأت الأزمة من باب العامود في القدس منتصف نيسان/ أبريل من هذا العام 2021، وانتقلت إلى حي الشيخ جراح ثم إلى المسجد الأقصى، ثم إلى قطاع غزة حيث تصاعدت الهبة الشعبية حتى عمّت الأرض الفلسطينية من بحرها إلى نهرها لتشمل فلسطينيي 1948 والضفة الغربية، واستمرت الأزمة مدة أسبوعين، وكانت قد خرجت بين الفينة والأخرى نداءات استغاثة من قبل جماهير المسجد الأقصى وغيره عبر هتافات في المظاهرات والمسيرات تطلب تدخل المقاومة بغزة هاتفة باسم محمد الضيف- قائد أركان كتائب القسام، الأمر الذي دفع قيادة المقاومة أمام تكرار الاستفزازات الإسرائيلية إلى إنذار الاحتلال بالكف عن اعتداءاته على المصلين في الأقصى ورفع يده عن حي الشيخ جراح، محددة لذلك الساعة السادسة من مساء يوم التاسع من أيار/ مايو[1].

عندما لم تَجِدْ تحذيرات المقاومة تجاوباً إسرائيلياً معها، نفّذت كتائب القسام تهديدها من قطاع غزة، وقصفت مواقع الاحتلال في القدس برشقة صواريخ موجهة، في محاولة لردع المحتل عن التمادي في اعتداءاته على القدس، وهي المرة الأولى التي تربط فيها المقاومة بغزة فعلها العسكري بالقدس، في عملية تأكيد منها بأن محاولات عزلها عن باقي الوطن والاستفراد فيه بعد 15 سنة من الحصار لم تفلح، وتبع ذلك شنّ الاحتلال عدوانه على القطاع مستخدماً قوة نيران فتّاكة قابلتها قوة قصف فلسطينية بالصواريخ بقيت على ذات الوتيرة حتى إعلان وقف إطلاق النار بعد 11 يوماً في معركة أطلقت عليها المقاومة معركة "سيف القدس".

إن وجود القدس في مركز الحدث والمسجد الأقصى في بؤرته، وقرار الاحتلال باقتلاع العائلات

---

[1] وكالة القدس للأنباء. القائد الضيف: لن نقف مكتوفي الأيدي بشأن جرائم العدو في حي الشيخ جراح. 2021/5/4. شوهد بتاريخ 6/6 على الرابط: http://alqudsnews.net/mobile/post/167517.html

الفلسطينية من حي الشيخ جراح، وحالة الاحتقان جراء سياسات الاحتلال العنصرية عبر عقود من الزمن، دفع المقاومة ومن خلفها الشعب الفلسطيني لأخذ دور في المواجهة، راسماً وحدة ميدانية داخل فلسطين وخارجها في مشهد تاريخي، ليحرك هذا المشهد كل أنصار فلسطين في العالم، حيث خرجوا إلى الشوارع معبّرين عن إسنادهم لحرية الفلسطينيين وتحرير أرضهم وإقامة دولتهم، وأعاد هذا الزخم غير المسبوق في قوته وحجمه للقضية الفلسطينية ألقها وحيوتها كقضية إنسانية بتعاطف عالمي واسع.

كان حجم الانفجار الفلسطيني كبيراً إلى مدى تردّد صداه في أصقاع الأرض قاطبة، مغيراً معادلات، ومعدلاً موازين قوى، وباعثاً للأمل، ومعطياً دفعة قوية للشعور بالعزة والكرامة التي طال انتظارها من قبل شعوب الأمة العربية والإسلامية بعدما عاشت سنوات طويلة من الهدر والقهر تحت وطأة سياسات ومواقف حاطّة بالإنسان، وظروف اجتماعية واقتصادية دفعت بتلك الشعوب إلى تقزيم أحلامها، وحصر طموحاتها في توفير لقمة العيش، وقليل من الإحساس بأمنها الشخصي.

لم تكن معركة سيف القدس والهبّة الفلسطينية مسبوقة بهذه القوة وبهذا المستوى من الأداء المتميز منذ نكبة 1948[2]، سواء على صعيد العلاقة بين الاحتلال والشعب الفلسطيني ممثلاً بالمقاومة أو على الصعيد الدولي؛ حيث تلقّت القضية الفلسطينية مجدداً دفعة قوة قذفت بها إلى أعلى درجات سلم اهتمام القوى الكبرى بعد سنوات من التجاهل والنسيان.

ثانياً: السياق والخلفية

كانت الشرارة الأكثر وضوحاً قبيل المعركة محاولات الاحتلال اقتلاع أهالي حي الشيخ جراح، ولا يمكن فهم إشكالية الحي هذه بمعزل عن فهم سياسة التهويد التي تمارسها دولة الاحتلال الصهيوني بحق مدينة القدس، فالاحتلال منخرط بكل قوته ومنذ سيطرته على المدينة المقدسة في حزيران/ يونيو 1967 في عملية خنق منظم للوجود الفلسطيني فيها، باستخدام كل الأدوات السياسية والقانونية والإدارية والأمنية والعسكرية.

قامت إسرائيل مباشرة بعد الاحتلال بضم القدس الشرقية إلى الغربية وتطبيق القانون المدني الإسرائيلي عليها، ما استدعى صدور قرار أممي يحمل الرقم 252 عن مجلس الأمن في أيار/ مايو

[2] حماس لن تقبل بأقل من انفراجة كبيرة للأوضاع بغزة.. السنوار: إذا عادت المعركة مع الاحتلال فسيتغير شكل الشرق الأوسط. الجزيرة نت، 2021./6/5، شوهد بتاريخ 2021/6/10 على الرابط D:https://bit.ly/2SeM4a

1968 رفضاً لهذه الخطوة، ومعتبراً القدس أرضاً محتلة لا يجوز فيها للمحتل عمل أي إجراءات إدارية أو قانونية تغير من هذه الطبيعة[3].

كما عمدت سلطات الاحتلال في العام 1980 إلى إصدار (قانون أساس) إسرائيلي باعتبار القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل في إجراء آخر يستهدف تعزيز هيمنتها عليها، بيد أن مجلس الأمن، وردّاً على هذا التوجه، أصدر مرة أخرى قراراً يحمل رقم 478 في آب/ أغسطس 1980، معتبراً أن ما جرى باطل ومخالف لقرارات دولية سابقة، ولاتفاقيات جنيف الرابعة الموقّعة في العام 1949، ونازعاً الشرعية عن الإجراء الإسرائيلي بما لا يدع مجالاً للشك، كما دعا القرار كل الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية لدى دولة الاحتلال في القدس إلى سحبها منها[4].

لكنّ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت تفرض دوماً سياسات من شأنها تغيير الأمر الواقع في القدس، وفرض وقائع جديدة عليها، وكان يلقى ذلك دوماً رفضاً دولياً واسعاً، أبرزه ما صدر من رأي استشاري عن محكمة العدل الدولية في العام 2004 حول عدم شرعية الجدار الفاصل، وتأكيداً لوضعية القدس الشرقية باعتبارها أرضاً محتلة[5]، وهذا ذاته ما تم تأكيده في قرار مجلس الأمن 2334 الصادر عنه في كانون أول/ ديسمبر 2016[6].

إضافة إلى ذلك، تبنّت الحكومات الإسرائيلية منظومة قانونية تستخدمها في عمليات تعزيز التهويد[7]، فقد شرّعت على سبيل المثال قانوناً يمكّن اليهود من استعادة أملاك مَدَّعاة في القدس الشرقية قبل العام 1948، ولم تعط مثل هذا الحق للعرب الذي هُجّروا من القدس الغربية آنذاك، كما عمدت إلى سنّ قانون مصادرة الأراضي (للمصلحة العامة)، وقانون تنظيم البناء، ناهيك عن الاستيطان الذي مارسه المحتلون في القدس حتى أحاطوها به من كل

---

[3] UNSC Res. 252. UN website, 21/5/1968. Accessed on 3/6/2021, at: https://undocs.org/S/RES/252(1968)

[4] UNSC Res. 478. UN website, 20/8/1980. Accessed on 3/6/2021, at: https://undocs.org/S/RES/478(1980)

[5] رأي محكمة العدل الدولية في الجدار. وكالة وفا للأنباء، 2004/7/9. شوهد بتاريخ 2021/6/1، على الرابط: https://bit.ly/3wumZaA

[6] UNSC Res. 2334. UN website, 23/12/2016. Accessed on 1/6/2021 at: https://undocs.org/ar/S/RES/2334%20(2016)

[7] للمزيد، أحمد الرويضي، قوانين الاحتلال للسيطرة على القدس. الجزيرة نت 2016/4/3. شوهد بتاريخ 2021/6/7 على الرابط: https://bit.ly/3fUQCfm

الاتجاهات؛ فقد تزايدت أعداد المستوطنات وتضاعفت أرقام المستوطنين بشكل لم يسبق له مثيل، ضاربين القانون الدولي، واتفاقيات جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن، والانتقادات الدولية المتكررة بعرض الحائط.

وفي المحصلة النهائية، فإن القوانين الإسرائيلية المشار إليها ساهمت وفق ما يقول خليل التفكجي مسؤول الخرائط في بيت الشرق بالقدس في "مصادرة نحو 87% من مساحة القدس الكاملة لخدمة مشروعهم التهويدي الذي يسعى إلى جعل عدد اليهود يصل إلى نسبة 88%" من سكان المدينة الموسعة[8].

نحن إذن أمام منظومة قانونية، وسياسة إسرائيلية ممنهجة ومتكاملة، بلورتها عبر عقود من الزمن، وسخّرتها لتحقيق هدف واضح، وهو كما يقول عزمي بشارة "تحويل القدس العربية إلى (جيتو) أو منعزل عربي في مدينة يهودية كبيرة"[9]، وبالتالي الضغط على العرب لتقليص أعدادهم إلى أبعد مدىً ممكن وإلى تهجيرهم.

ولقد برمجت إسرائيل محاولات إسرائيل طرد سكان حي الشيخ جراح لتبدو أنها مسألة نزاع قانوني على ملكية عقارات، حيث تُرك القرار فيها للمحاكم الإسرائيلية التي تستند في حكمها بالأساس على قوانين مصمّمة خصيصاً لتجريد العرب من ممتلكاتهم حيث أمكن، وبصرف النظر عن صدقية امتلاك الجمعيات اليهودية قبل حوالي 150 سنة لهذه الأرض فإن القانون الدولي هو أساساً أعلى مرتبة من قانون المحتل، وهو الذي نص في اتفاقيات جنيف الرابعة في العام 1949 على منع قوى الاحتلال من تغيير الأوضاع الإدارية والقانونية في الأراضي التي تقع تحت احتلالها، وعدم جواز طرد السكان أو نقلهم من أماكنهم لأي أماكن أخرى[10].

والاحتلالُ هو الذي شرع القانونَ الذي يسري على الفلسطينيين في القدس، وهو من عيّن القضاة في الوقت ذاته، ولديه ملفات القضية كلها، وهو لا يعير اهتماماً لقانون دولي أو قرارات

---

[8] برنامج سيناريوهات. قناة الجزيرة الفضائية. 2021/5/27. تمت زيارته بتاريخ 2021/6/7 على الرابط: https://bit.ly/3ps1159

[9] التلفزيون العربي. حديث خاص مع د.عزمي بشارة حول مآلات التصعيد في غزة وواقع ومستقبل القضية الفلسطينية بتاريخ 2021/5/16 متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=YekIzHa6vNI ، شوهد في 2021/6/3 .

[10] الاحتلال والقانون الدولي الإنساني. موقع لجنة الصليب الأحمر الدولية. شوهد بتاريخ 5/6/2021. متوفر على الرابط: https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/634kfc.htm

دولية، ويجعل من مسألة النزاع الذي وجدت فيه 28 عائلة من حي الشيخ جراح نفسها عالقة فيه منذ العام 1972 محسومة قضائياً لصالح الأطراف اليهودية.

ثالثاً: الظروف الدولية عشية الأزمة

أعادت الأزمة والمواجهة الأخيرة القضية الفلسطينية إلى أولويات الأجندة الدولية، بعد أن مضى عليها سنوات طويلة من التجاهل والنسيان؛ فمنذ توقف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية في نيسان/ أبريل من العام 2014 إثر التوسع الاستيطاني الصهيوني لم يتدخل المجتمع الدولي بشكل فاعل، سواء لوقف الأشكال المختلفة من العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، أو حتى لإعادة العملية التفاوضية إلى مسارها، فقد اكتفى الأوروبيون ببيانات الشجب كعادتهم، وتجمّد الفعل الأمريكي إبان إدارة أوباما، سوى في الأيام الأخيرة من عهدها عندما امتنعت عن التصويت على مشروع قرار مجلس الأمن 2334 المتعلق بالاستيطان مما مهّد الطريق لتبنيه.

ومع مجيء إدارة الرئيس دونالد ترامب، تعقّدت الحالة مع تبنّي تلك الإدارة خيارات اليمين الصهيوني في التعامل مع الملف الفلسطيني، فقد اعترف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها بتاريخ 14 أيار/ مايو 2018، واعتبرت الخارجية الأمريكية أن عمليات الاستيطان في الضفة الغربية غير مخالفة للقانون الدولي، علاوة على تجميد المساعدات الأمريكية المالية للسلطة الفلسطينية وللفلسطينيين عموماً، وتوّج ذلك كله بالإعلان عن صفقة القرن بتاريخ 28 كانون ثاني/ يناير 2020، والتي تنكّرت فيها الإدارة لكل الاتفاقات والقرارات الدولية ذات العلاقة، وبالتالي فقد كُشف ظهر السلطة الفلسطينية وحُصرت في أطر وخيارات ضيقة جعلتها طوع الإرادة الإسرائيلية المجردة.

وبعد ذلك شكّلت اتفاقيات التطبيع التي عقدتها كلٌّ من الإمارات العربية والبحرين والسودان والمغرب في أعقاب الإعلان عن صفقة القرن ضربة أخرى للقضية الفلسطينية؛ فقد بدت السلطة الفلسطينية بلا ظهير عربي أو دولي في حملها لملف القضية على الساحة الدولية، إذ بانضمام الدول الأربع لقطار التطبيع بعد مصر والأردن، واحتمالية انضمام دول أخرى كسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، تكون القضية الفلسطينية قد وصلت واحدة من أسوأ مراحلها؛ فتمكُّن إسرائيل، بمساعدة أمريكية، من القفز عن القضية الفلسطينية، وتفريغ المبادرة العربية التي تبناها مؤتمر القمة

العربي في العام 2002 من مضمونها أثبت بوضوح أن النظام العربي لم يعد يعبأ بالقضية الفلسطينية، ولا يعتبرها قضيته الأبرز.

وبالنظر إلى أن المنطقة عموماً تعيش حالة سيولة ما بعد ثورات الربيع العربي وما واكب ذلك من ثورات مضادة خلفت جروحاً عميقة في مصر وسوريا واليمن وليبيا وغيرها من البلدان العربية التي تأثرت شعوبها مباشرة أو غير مباشرة، فقد دفعت أيضاً بالقضية الفلسطينية إلى مؤخرة اهتمامات العالم العربي الذي انشغل فيه كل بلد بقضاياه القُطرية، ناهيك عن تردي الأوضاع الاقتصادية والحقوقية والاجتماعية في عموم المنطقة جراء خيارات المستوى الرسمي العربي الذي فشل في توفير أي من متطلبات الكرامة والرفاهية مما جعل الأنظمة في حالة تناقض مع جماهيرها.

أما على الصعيد الدولي، فقد انشغل العالم عن القضية الفلسطينية بالعديد من المسائل التي صرفت عنها الأنظار؛ فالملف النووي الإيراني، والخلاف المصري السوداني مع أثيوبيا حول سد النهضة، وانتشار وباء كورونا عالمياً، والخلافات الأمريكية مع روسيا والصين، وتفجر الإشكالات الداخلية والبينية في العديد من دول العالم، ساهمت إلى حد كبير بدفع المجتمع الدولي لترتيب أولوياته بعيداً عن فلسطين.

أما بخصوص السلطة الفلسطينية، ولاعتبارات تتعلق بمبناها ووظيفتها وطبيعة قيادتها وسياستها التي تجرّم المقاومة وتلاحقها، فقد كان لها الدور الأبرز في موقف المجتمع الدولي السلبي من القضية الفلسطينية، فطالما أن العلاقة الفلسطينية- الإسرائيلية تسير أمنياً كما يريد الإسرائيليون، فلن يكون هناك ما يعكّر صفو المجتمع الدولي أو يدفعه إلى التدخل لوضع حد للصراع المتعلق بالقضية الفلسطينية.

المبحث الثاني: الانزياح في المشهد الأمريكي

كان لمعركة القدس وقع مفاجئ على الكثيرين في الساحة الدولية[11]؛ فقد بدت وحدة الفلسطينيين في الميدان، وأداء المقاومة على الأرض، وقدرتها على إيلام المحتل وتعطيل حياته وشلّ كيانه، لافتاً، إذ لم يعتد المجتمع الدولي على رؤية إسرائيل تحت مرمى الصواريخ على النحو الذي رآها فيه، كما

[11] "نائب وزير الخارجية الروسي: إسرائيل فشلت بتحقيق أهدافها وحماس فاجأت الجميع بإمكانياتها". الجزيرة نت 2021/6/6. شوهد بتاريخ 2021/6/10 على الرابط: https://bit.ly/3v1Djhl

لم يرها على نحو هذا الضعف في تحقيق الأهداف التي رسمتها لعدوانها مراراً وتكراراً دون أن تحصد إلا الدمار، مما حدا بصدور كثير من النداءات الدولية تدعو طرفي المعركة لوقف إطلاق النار والعمل السريع على تحقيق حل الدولتين ... صحيح أن بعضهم كان يؤكد على اللازمة المتعلقة بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها[12]، إلا أن بعضهم الآخر كان يشير بوضوح إلى ضرورة أن تكون هناك محاسبة، وأن حلاً جذرياً ونهائياً للصراع أصبح حتمية لا يمكن تجاهلها[13]، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من تلك القوى التي شهدت حراكاً غير عادي داخلياً وخارجياً.

أولاً: عقدة المصداقية

على العكس من الصورة التي ترغب إدارة بايدن رسمها لنفسها باعتبارها ستخطّ، وفقاً لبيان وزارة الخارجية الأمريكية، طريقاً قوامه الديمقراطية وحقوق الإنسان وملاحقة منتهكي تلك الحقوق بالتعاون مع الدول الصديقة والحلفاء[14]، فإن من الصعب، إن لم يكن من شبه المستحيل، أن تتبنّى الولايات المتحدة مقاربة أخلاقية في علاقاتها الدولية لا سيما في القضية الفلسطينية؛ فطالما استخدمت أمريكا حق النقض الفيتو في مجلس الأمن للحيلولة دون تمرير قرارات أو بيانات تزعج إسرائيل، وطالما وقفت هي في جانب والقوانين والقرارات الدولية ذات العلاقة بإسرائيل في جانب آخر.

فمنذ توقف المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية في نيسان/ أبريل 2014 تعاملت أمريكا مع ذلك بسلبية بالغة؛ إذ كانت إدارة أوباما على يقين بأن نتنياهو وحكومته هم من يعطّلون مسار السلام، إلا أنهم لم يفعلوا ما يحملون به إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة[15].

وقفزاً عن مرحلة ترامب، ففي المعركة الأخيرة أيضاً لم يمارس بايدن نفوذه على الوجه الذي يجبر فيه حكومة إسرائيل على التوقف عن قصف غزة وقتل المدنيين، واستخدم مصطلح

---

[12] "وزير خارجية ألمانيا: لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها". القدس العربي، 2021/5/20. شوهد بتاريخ 2021/6/16 على الرابط: https://bit.ly/2U8mSDk

[13] 50 مسؤولاً أوروبياً سابقاً ينددون باتهام الجنائية بمعاداة السامية. موقع عربي 21، 2021/5/31. شوهد 2021/6/16، على الرابط: https://bit.ly/3wxBwCc

[14] بيان للوزير أنتوني ج. بلينكن. الموقع الإلكتروني للسفارة الأمريكية في قطر، 2021/2/24. شوهد بتاريخ 2021/6/15، على الرابط: https://bit.ly/3pXA1uB

[15] عوض الرجوب. هل يعود الفلسطينيون والإسرائيليون إلى طاولة المفاوضات؟ وكالة أنباء الأناضول 2020/12/2. شوهد 2021/6/9 على الرابط: https://bit.ly/3idHqEm

الدبلوماسية الهادئة والمكثفة بديلاً عن ممارسة الضغوط، وكان في كل مرة يجري فيها اتصالاً مع نتنياهو يعطيه المزيد من الوقت لاستنفاذ بنك الأهداف الذي حدده قائد أركان جيشه.

وكان بايدن قد أعطى دفعة أمل للسلطة الفلسطينية وعموم أنصار التسوية بإمكانية إحداث انفراجة يصلح معها ما أفسده ترامب خلال حقبته الثقيلة، فأقدمت إدارة بايدن على بعض الإجراءات من قبيل استئناف تقديم المساعدات للأونروا وللسلطة الفلسطينية والإدلاء ببعض التصريحات حول حلّ الدولتين، وهو ما يعني أن الإدارة الجديدة وفي أحسن الأحوال ستعيد إحياء آليات عمل إدارة أوباما مع السلطة الفلسطينية، ولكن دون التراجع عن بعض قرارات ترامب الجوهرية كاعتبار القدس عاصمة لإسرائيل أو نقل السفارة إليها.

ولكن المقاربة الأمريكية لا زالت في الدائرة ذاتها التي اعتادتها منذ عقود، فرغم التوصيات التي قدمها مركز مالكوم كير- كارنيجي للشرق الأوسط، والذي دعا في تقرير له حول (الإدارة الأمريكية والموقف من الصراع العربي- الإسرائيلي) إلى "أن تعتمد الإدارة الأمريكية في صلب استراتيجيتها نهجاً قائماً على الحقوق، بدلاً من إحياء عملية سلام تحتضر، أو التخلّي ببساطة عن الانخراط الأمريكي في تلك العملية"[16]، إلا أن صواريخ المقاومة حرّكت المجتمع الدولي، وتسببت للإدارة الأمريكية، على حدّ تعبير مراسلة BBC في وزارة الخارجية الأمريكية، بصداع متعب ومحرج[17].

وضعت المواجهة إدارة بايدن أمام اختبار المصداقية التي وعدت بإعادة ترميمها بعدما دمر ترامب سمعة أمريكا على الساحة الدولية، ففي الوقت الذي تطرح فيه أمريكا نفسها مجدداً باعتبارها قوة أخلاقية لن تتساهل مع الطغاة ومع منتهكي حقوق الإنسان والقانون الدولي، سرعان ما وجدت نفسها تدافع عن دولة الاحتلال الأكثر انتهاكاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان، عندما امتنع المتحدث الإقليمي باسم الخارجية الأمريكية ساميويل وربيرغ عن التصريح بحق الفلسطينيين

---

[16] زها حسن، وآخرون. إعادة رسم سياسة الولايات المتحدة الأميركية. مالكوم كير- كارنجي للشرق الأوسط. 2021/4/27. شوهد بتاريخ 2021/6/9 على الرابط الآتي: https://carnegie-mec.org/2021/04/27/ar-pub-84402

[17] باربرا بليت آشر. الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني يسبب صداعا لإدارة بايدن. 2021/5/16، شوهد 2021/6/9 على الرابط الآتي https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57128536

في الدفاع عن أنفسهم أمام الهجمات الإسرائيلية، بينما أثبت هذا الحق للمحتل[18]، وبالطريقة نفسها عندما رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، في مؤتمر صحافي في مقر الوزارة، إدانة إسرائيل لقتلها مدنيين في قطاع غزة بمن فيهم أطفال، حيث بدا المتحدث مرتبكاً وهو يرد على سؤال أحد الصحفيين بهذا الصدد، في مشهد يعكس حالة التناقض بين ما كان يصرح به من المنصة ذاتها عن حقوق الإنسان والقانون الدولي، وما وجد نفسه مضطراً لقوله فيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة[19].

إن موقف إدارة بايدن منْع القانون الدولي من أخذ مجراه الطبيعي عبر مجلس الأمن 5 مرات على التوالي في غضون 10 أيام للحيلولة دون تبنّي مجرد بيان يدعو لوقف فوري لإطلاق النار،[20] يمكن وصفه بالشراكة غير المباشرة في قتل الفلسطينيين من خلال التواطؤ والتغطية على دولة الاحتلال سياسياً وقانونياً.

ولم تدفع هذه الجرائم التي وصفتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه بأنها ترقى إلى أن تكون جرائم حرب الإدارة الأمريكية إلى ممارسة نفوذها لوقفها، بل عمدت إلى ممارسة ما أسمته بالدبلوماسية الهادئة والفعالة والتي سمحت من خلالها للإسرائيليين باستنفاذ جهدهم في تدمير ما أمكنهم في قطاع غزة[21]، وليس هذا فحسب، بل إن الرئيس الأمريكي بايدن دافع عن موقف إسرائيل باعتبار أن لها الحق في الدفاع عن نفسها، وأنه لم يجد أنها استعملت قوة غير متناسبة في الرد على صواريخ حماس خلافاً لتقديرات الكثيرين حول العالم[22].

---

[18] أليس للفلسطينيين حق الدفاع عن النفس؟ متحدث الخارجية الأمريكية يتهرب من الإجابة. موقع قناة الجزيرة مباشر، 2021/5/11. شوهد بتاريخ 2021/6/9 على الرابط الآتي: https://bit.ly/3g4BwDX

[19] "أنا متردد".. الناطق باسم الخارجية الأميركية يتجنب إدانة قتل أطفال غزة. موقع تلفزيون الشرق- دبي، 2021/5/11. شوهد بتاريخ 2021/6/9، على الرابط الآتي: https://bit.ly/3ghXimE

[20] محمد طارق. دعما لإسرائيل..واشنطن تلزم مجلس الأمن الصمت للمرة الخامسة. وكالة أنباء الأناضول، 2012/5/19. شوهد بتاريخ 2021/6/9 على الرابط الآتي: https://bit.ly/34Xd1T0

[21] باشليه تتهم إسرائيل باقتراف جرائم حرب في غزة. مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان، 2021/5/27. شوهد بتاريخ 2021/6/9 على الرابط الآتي: https://bit.ly/3pDGdIa

[22] More than 25 Democratic senators call for immediate ceasefire in Middle East. CNN website, 17/5/2012. Visited on 10/6/2021, at: https://cnn.it/2Tj75RB

ثانياً: رسائل ومشاريع قرارات تعكس التحول

رغم انحياز الإدارة الأمريكية لإسرائيل في ظل العدوان على غزة ، كان هناك حراك على الأرض الأمريكية يختلف عمّا سبق في مناسبات شبيهة؛ فقد جرى لأول مرة في تاريخ العلاقة مع الفلسطينيين انزياح ملموس في المشهد السياسي لصالحهم، حيث برزت جملة مواقف من سياسيين أمريكيين عبّرت عن تحولات واعدة في إطار الصراع طويل المدى مع الرواية الصهيونية[23]، فلم يعجب موقف الإدارة وآليات ردها على العدوان جزءاً واسعاً من أعضاء الحزب الديمقراطي في الكونغرس، فأخذوا يمارسون الضغوط على الإدارة كي تستخدم نفوذها على إسرائيل للجم عدوانها، وحوّلوا منصة الكونغرس وغيرها من منصات وسائل التواصل الاجتماعي وقنوات دبلوماسية أخرى لأدوات كي يوصلوا رسالتهم بشفافية ووضوح.

وفي هذا الإطار تصدّت مجموعة من 29 عضواً من أعضاء الكونغرس الأمريكي في اليوم السادس للمواجهة للضغط على الإدارة الأمريكية لوقف إطلاق النار بين الأطراف، وأنهم رأوا بأن رد الاحتلال غير متناسب وقد تسبب في الكثير من الخسائر البشرية التي يجب المسارعة في وضع حد لها[24]، كما أصدر عضوان من الحزب الجمهوري والديمقراطي بياناً مشتركاً دعوا فيه أيضاً إلى وقف فوري لإطلاق النار تجنباً للمزيد من الخسائر البشرية والمادية، سوى أن العضوين، وأسوة بمن سبقوهم من أعضاء الكونغرس، أكّدا أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها أمام هجمات حماس، ولكن بشكل متناسب مع التهديدات التي تستهدف مواطنيها، وفي بيانهم تم الربط بين خطوات وقف إطلاق النار والعمل على المحافظة على حلّ الدولتين[25].

وفي عريضة أخرى وجهها 138 عضواً من الكونغرس في اليوم التاسع للمواجهة طالبوا الرئيس بايدن أن يقود بجرأة اتخاذ إجراءات حاسمة للضغط على طرفي الأزمة لإنهاء العنف، مذكرين بأن هناك قضايا أساسية في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي تم تأخيرها كثيراً يجب حلها بعد وقف

---

[23] برنامج سيناريوهات (أميركا وإسرائيل.. هل ولّى عصر الدعم المطلق للاحتلال؟ وماذا ربح الفلسطينيون؟)، الجزيرة نت، 2021/6/3. شوهد بتاريخ 2021/6/4 على الرابط: https://bit.ly/3x61XPs

[24] Sen. Ossoff Leads 29 Senators Urging Immediate Ceasefire in Middle East. Jon Ossoff website, 16/5/2021. Visited on 10/6/2021, at: https://bit.ly/3cxlUa9

[25] Murphy, Young Call for Ceasefire in Middle East. Murphy webpage, 16/5/2021. Accessed on 10/6/2021, at: https://bit.ly/3ghFFop

إطلاق النار حتى لا تتكرر المأساة[26]، وقُصد من هذه البيانات والرسائل دفع صناع القرار في الإدارة الأمريكية للقيام بما يلزم للحيلولة دون تفاقم الأوضاع، وهو ما يهدد ربما بخروج الموقف عن السيطرة، أو توسع دائرة التهديدات للمصالح الأمريكية، أو تسديد المزيد من الضربات للاستقرار الهش في الشرق الأوسط.

كما أدت حرارة النقاش التي سادت أجواء الكونغرس إبان معركة سيف القدس لمتغيرات على مكانة إسرائيل في نظر النواب، حيث أخذت رؤى متناقضة تتبلور بين مؤيدي سياسة إسرائيل ومعارضيها؛ ففي اليوم الثامن للمعركة تقدم 19 نائباً جمهورياً مؤيدون لإسرائيل بمشروع قرار عُرض على الكونغرس لتأكيد حقها في الدفاع عن نفسها بكل الوسائل في مواجهة "إرهاب" حماس، باعتبار أن هذا هو الواجب الأمريكي تجاه الحليف الأكثر موثوقية في الشرق الأوسط، وطالب المشرعون الجمهوريون بايدن بدعم غير مشروط لإسرائيل لضمان أمنها واستقرار وسلامة مدنييها المستهدفين من قبل "الإرهاب" الفلسطيني، وبطبيعة الحال لم يأت هؤلاء المشرعون على ذكر الفلسطينيين وحقهم في الدفاع عن أنفسهم فضلاً عن ذكر قتلاهم من المدنيين على يد القوات الإسرائيلية[27].

وتصدّى معارضو سياسة إسرائيل العدوانية في الكونغرس لمؤيدي إسرائيل، حيث تقدّم النائب عن الحزب الديمقراطي بيرني ساندرز، مدعوماً بعشرة من النواب الآخرين، بمشروع قرار يؤكد أن حياة الطرفين مهمة وليس حياة الإسرائيليين فقط، كما دعا في مشروعه إلى تكثيف العمل الدبلوماسي لحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي عموماً، والتمسك بالقانون الدولي، وحماية حقوق الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، بمعنى أن النائب استخدم لغة محايدة تولي اهتماماً بكلا الطرفين لا كما فعل الجمهوريون.

بل إن ساندرز في مشروعه لم يأت على ذكر حماس أو التعريض بها، خلافاً لما جاء في

---

[26] 138 House Democrats Call for Ceasefire and Bold Leadership from the Biden Administration. David E. Price website, 2021/5/19. Visited on 10/6/2021, at: https://bit.ly/3pL8nBa

[27] Congress.gov. "Cosponsors - S.Res.226 - 117th Congress (2021-2022): A resolution expressing the sense of the Senate that the United States supports Israel, our greatest ally in the region, and its right to defend itself against terrorist attacks." May 19, 2021. https://www.congress.gov/bill/117th-congress/senate-resolution/226/cosponsors.

المشروع الجمهوري الذي حمّل حركة حماس المسؤولية، وطالب بدعم لا مشروط لإسرائيل في إطار سعيها للمواجهة مع هذا التنظيم[28].

وانتهى الأمر في النهاية بمشروعي قرارين نقيضين لم يُتبنَّ أي منهما، بسبب إغلاق كل طرف الطريق على الطرف الآخر في سابقة نادرة بتاريخ الصراع الحزبي داخل الكونغرس الأمريكي[29].

وتجرّأ بعض النواب على تقديم مشاريع قرارات بحظر بيع الأسلحة لإسرائيل إبان المعركة؛ فقد تقدمت مجموعة مكونة من 15 نائباً من أعضاء الكونغرس في الحزب الديمقراطي، بقيادة ألكساندريا أوكاسيو كورتيز وكل من النائب بوكان ورشيدة طليب، بمشروع قرار يحظر تمرير صفقة سلاح بقيمة 735 مليون دولار متفق عليها بين أمريكا وإسرائيل[30]، ودعمت هذا المشروع 70 منظمة أمريكية من المنظمات العاملة في إطار الحقوق المدنية وحقوق الأقليات وغيرها على الساحة الأمريكية، ما شكّل سابقة تاريخية.

ولم يتردّد بيان المجموعة صاحبة المبادرة في إدانة موقف الإدارة الأمريكية التي تعطي من خلال الصفقة إشارات للعالم بأنها غير معنية بالسلام، أو حقوق الإنسان، أو وقف سفك الدماء، سيما وأن هذا السلاح سيستعمل في تغذية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، لقتل المزيد من الأطفال وتدمير المستشفيات والبنى التحتية هناك، وتابعت المجموعة هجومها على إدارة بايدن باعتبار أن تمرير الصفقة سيجعل من أمريكا شريكة مباشرة في القتل والتهجير، ومتواطئة في انتهاك القانون الدولي الإنساني.

وأرادت مجموعة النواب من ذلك كسر حاجز الصمت، والتعبير من خلالها عن حالة احتقان مزمن جراء سياسات إسرائيل، وقد بلغ الموقف أوجه لدى المجموعة عندما دعت إلى ضرورة إعادة

---

[28] Congress.gov. "S.Res.225 - 117th Congress (2021-2022): A resolution expressing the sense of the Senate regarding the value of Palestinian and Israeli lives and urging an immediate cease-fire and diplomatic efforts to resolve the Israeli-Palestinian conflict." May 19, 2021. https://www.congress.gov/bill/117th-congress/senate-resolution/225.

[29] Jacob Magid. Democratic and Republican senators block each other's resolutions on Gaza violence. The Times of Israel, 20/5/2021. Accessed on 11/6/2021, at: https://bit.ly/3ixQuUP

[30] Congress.gov. "Text - H.J.Res.49 - 117th Congress (2021-2022): Providing for congressional disapproval of the proposed direct commercial sale to Israel of certain weaponry and munitions." May 20, 2021. https://www.congress.gov/bill/117th-congress/house-joint-resolution/49/text.

النظر في مبيعات الأسلحة لإسرائيل، ومساءلتها عن كيفية استخدام المساعدات التي تقدمها أمريكا لها، وربط المساعدة المستقبلية ربما بشروط محددة تضعها أمريكا[31].

وفي إطار تحرك شبيه، تقدم النائب الديمقراطي بيرني ساندرز كذلك بمشروع قرار آخر لوقف صفقة السلاح التي تشمل أنظمة دفاعية ومعدات تقنية موجهة لإسرائيل[32]، وجاء مشروع القرار هذا داعماً للمشروع الذي سبقه من المجموعة الديمقراطية في إطار مراجعة ما يصل إلى الاحتلال من أسلحة قد تستخدم في المواجهة المحتدمة مع الفلسطينيين.

وعلى الرغم من عدم تبنّي أي من المشروعين، وهو أمر مفهوم في مجلس اعتاد أن يكون موضوع إسرائيل خارج إطار النقاش فيه، إلا أن مجرد التجرؤ على طرح تلك المشاريع في ظروف الحرب بين إسرائيل والفلسطينيين يحمل دلالات من المرجح أن تلقي ظلالها على العلاقة بين الطرفين على المدى البعيد، وتزيد من التجرؤ على طرح مزيد من المبادرات الشبيهة مستقبلاً.

ثالثاً: اختراق السردية الفلسطينية آذان الكونغرس

عكست مناقشات أعضاء الكونغرس هذه مزيداً من الانكشاف لظهر إسرائيل أمام الرأي العام الأمريكي؛ إذ غدا الاحتلال موضوعاً للنقد والتجريح على ألسنة العديد منهم، فكسر النواب الحواجز التي طالما انتصبت في وجه من يتجرؤون على نقد إسرائيل من قبيل الاتهام باللاسامية ومعاداة اليهود، وربما تكون رشيدة طليب النائب من أصول فلسطينية واحدة من الأكثر قوة عندما وصفت دولة الاحتلال في خطابها بالكونغرس بدولة الأبارتهايد 8 مرات، مؤكدة على أنه يتوجب على أمريكا أن تربط مساعداتها لها بالتزامها بالقانون الدولي، وبحقوق الإنسان، والقضاء على نظام الفصل العنصري الذي يجرد الفلسطينيين من كرامتهم الإنسانية، ووفقاً لطليب "إذا أردنا الوفاء بوعودنا بدعم حقوق الإنسان المتساوية للجميع، فمن واجبنا إنهاء نظام الفصل العنصري الذي عرّض الفلسطينيين على مدار عقود لمعاملة غير إنسانية وللعنصرية".

---

[31] Ocasio-Cortez, Pocan & Tlaib Lead Joint Resolution to Block Weapon Sales to Netanyahu. Ocasio-Cortez webpage, Press Release, 19/5/2021. Accessed on 10/6/2021, at: https://bit.ly/35cHGMk

[32] Congress.gov. "S.J.Res.19 - 117th Congress (2021-2022): A joint resolution providing for congressional disapproval of the proposed transfer to Israel of certain defense articles, including defense services and technical data." May 20, 2021. https://www.congress.gov/bill/117th-congress/senate-joint-resolution/19.

كما ربطت طليب بين الوحشية التي يتعرض لها الفلسطينيون مع تلك التي تعرض لها الأفارقة السود داخل أمريكا وخارجه، في إشارة قدمتها لإدانة الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي تغلق على الفلسطينيين كل الخيارات وتنكر عليهم الواقع الذي واجهه السود الأمريكيون في مقاومة نظام الفصل العنصري[33].

ومن جهة أخرى وصم نواب آخرون دولة الاحتلال بدولة الفصل العنصري مستغلين الأوصاف التي أطلقتها منظمة (بتسيلم) لحقوق الإنسان و(هيومان رايتس ووش) في تقاريرها التي أشارت فيها أن سلوك الاحتلال غير القانوني مع الفلسطينيين يعني حقيقة واحدة وهي أنها دولة (أبارتهايد).

وتحدّثت النائبان إلهان عمر وبريسيلي عن جذور الصراع باعتبار أن الحاصل على الأرض الفلسطينية هو صراع بالأساس بين قوة احتلال وشعب محتل يواجه أعتى أنواع القهر، في ظل نكران لحقه في الوجود أو حقه في تقرير مصيره، ومن غير المعقول أن يكون لإسرائيل حق الدفاع عن النفس دون أن يتم الاعتراف بحقوق الفلسطينيين أيضاً، وإلا فما معنى أن تكتفي الإدارات الأمريكية بالأقوال فيما يتعلق بالحق الفلسطيني بينما تقدم كل المساعدات الممكنة لإسرائيل بدون قيود أو تحفظات كما تقول إلهان عمر.

وأكّدت عمر أن النكبة هي نقطة البداية التي ينبغي دوماً تذكرها، باعتبار أن الخطأ الأساس هو الذي ينبغي أن يصحح، وأيدت ذلك النائب بوش في النقاش ذاته بقولها "فنحن ضد الحرب، وضد الاحتلال وضد نظام الفصل العنصري"[34].

أما بيرني ساندرس فلم يكن أقل قوة في الحديث عن الأزمة من غيره من المؤيدين لوقف إطلاق النار، فقد تناول الأوضاع في غزة من حيث الفقر والبطالة والمنع من السفر، وانعدام الأفق وفقدان الأمل، وغياب الحلول السياسية واستمرار الحصار على 2 مليون إنسان معظمهم لم يتمكن من مغادرة القطاع ولو مرة واحدة بسبب الحصار الإسرائيلي والمصري منذ العام 2007 على حد قوله، ويؤكد أنه بعد كل الدمار الذي خلفته آلة الحرب الإسرائيلية في حرب عام 2014 وهذه

---

[33] Congress.gov. "Congressional Record House Articles." June 12, 2021. https://www.congress.gov/congressional-record/2021/5/13/house-section/article/h2303-1.

[34] المصدر السابق.

الحرب 2021 لا يمكن أن يكون انفجار الموقف واللجوء إلى العنف خياراً مستغرباً إذا لجأ إليه هؤلاء المحرومون من أبسط حقوقهم.

وبالنظر إلى خطاب ساندرس فقد فنّد حجج الجمهوريين وأنصارهم وداعميهم، وعرض الحالة الفلسطينية بشكل عميق، داعياً الإدارة الأمريكية إلى القيام بما يتوجب عليها بالضغط لوقف إطلاق النار.

نجح هؤلاء النواب في إدخال مصطلحات ومفردات لم يسبق تداولها في الأوساط الحزبية الأمريكية تحت قبة الكونغرس على هذا النطاق، فإسرائيل دولة تمارس الإرهاب، وهي نظام فصل عنصري تقوم باحتلال غير شرعي لأراضي الغير بالقوة، كما أنها تسببت في نكبة الفلسطينيين، بيد أن ذلك وُوجه من أنصار إسرائيل في الكونغرس، أمثال ماكونيل زعيم الجمهوريين في الكونغرس، باستهجان واستنكار شديدين باعتبار أن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وأنها ضحية "إرهاب" حركة حماس، وإسرائيل وفقاً له لا تقاتل الفلسطينيين بل تقاتل منظمة إرهابية، وهو ما ينبغي ألا يغيب عن أذهان النواب[35].

كما أن هذه المنظمة، من وجهة نظر النائب بيري، منظمة لا تحمل سوى الموت لكل يهودي، واعتبارها مجرد كتلة سياسية أمر يستدعي الاستنكار، وقد استفزه إطلاق لفظ (أبارتهايد) بحق إسرائيل في الكونغرس حيث اعتبره تعدّياً بحق البلد التي يتمتع فيه مواطنوه العرب بأكثر أنواع الحريات في منطقة الشرق الأوسط، وهو بطبيعة الحال أمر مرفوض ومن شأنه تشجيع الإرهاب[36].

أمام هذه النقاشات بين مؤيد ومعارض، فإن ما هو أكيد أن هناك محرمات تحت قبة الكونغرس الأمريكي قد تم تحديها، وأن ما كان محظوراً مجرد التفوه به سابقاً أصبح الآن حقيقة واقعة سيكون مطلوباً التعايش معها في المستقبل. وهو ما عبّر عنه بتحسر زعيم الجمهوريين ماكونيل، حين قال:

لفترة طويلة، وقف الجمهوريون والديمقراطيون معًا إلى جانب إسرائيل، أنا فخور

---

[35] Congress.gov. "Congressional Record Senate Articles." June 12, 2021. https://www.congress.gov/congressional-record/2021/5/17/senate-section/article/S2534-3.

[36] Congress.gov. "Congressional Record House Articles." June 12, 2021. https://www.congress.gov/congressional-record/2021/5/18/house-section/article/H2525-2.

> بكل العمل الذي أنجزناه معاً، مثل تحسين دفاعات القبة الحديدية الإسرائيلية، وتوفير ذخائر دقيقة التوجيه، ومقاتلات الضربة المشتركة، والتعاون في تكنولوجيا مكافحة الأنفاق لإحباط الإرهابيين، وقد آتت هذه الجهود التي يبذلها الحزبان ثمارها لإسرائيل والولايات المتحدة، في الآونة الأخيرة في عام 2014، خلال الصراع الرئيسي الأخير بين إسرائيل وحماس، وقف معظم الديمقراطيين بلا تردد مع الجمهوريين لإدانة حماس بشكل قاطع ودعم إسرائيل، ولكن الآن، بدلاً من دعم إسرائيل، ضغط كبار الديمقراطيين عليها[37].

يمضي الزعيم الجمهوري في السياق ذاته في التعبير عن دهشته من جرأة البعض على التعرض لإسرائيل هذه المرة بشكل خارج عن المألوف، موجهاً حديثه لعضو ديمقراطي:

> بينما تقاتل إسرائيل الإرهابيين، أشار الرئيس الديمقراطي للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب هذا الأسبوع إلى أنه قد يحاول عرقلة إمداد التقنيات الدقيقة التي تساعد إسرائيل على تجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين. كيف يمكن أن يكون لذلك معنى[38]؟

وسواء نجحت جهود الديمقراطيين في توصيل رسالتهم بحسم إلى إدارة بايدن وللإسرائيليين أو لا، فقد تم تثبيت معطيات جديدة في المشهد السياسي الأمريكي، وهو ما يؤكد أن معركة "سيف القدس" أحدثت انقسامات ملموسة بين الفاعلين على الساحة الداخلية في أمريكا، وأعلت من شأن نمط جديد من النواب يملك الشجاعة للتعريف بالوجه الآخر من القصة، والتي طالما كانت تسمع من جانب واحد، بمعنى أن السردية الصهيونية المتعلقة بكونها دوماً ضحية (الإرهاب الفلسطيني) لم تعد تحظى بالإجماع بين مكونات الطيف الأمريكي المختلفة، بل إن السردية الفلسطينية آخذة باختراق جدار الخزان الأمريكي الذي طالما حرص القائمون عليه على تغييبها.

وفقاً لمدير منظمة (مسلمون أمريكيون من أجل فلسطين) أسامة أبو رشيد، فإن هناك ما لا يقل عن 28 نائباً في مجلس النواب حالياً، وحوالي 5 آخرين في مجلس الشيوخ الأمريكي يقفون مع فلسطين من حيث المبدأ، وهو ما يعده سابقة ستترك أثرها على السياسة الأمريكية على المدى

---

[37] Congress.gov. "Congressional Record Senate Articles." June 12, 2021. https://www.congress.gov/congressional-record/2021/5/19/senate-section/article/S2745-3.

[38] المصدر السابق.

البعيد[39]، لا سيما أن التوازنات في غرفتي الكونغرس حساسة جداً ولا تحتمل أن تنعكس أي انقسامات حزبية على التوازن الهشّ المطلوب لتمرير خطط بايدن وسياساته؛ فالأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب هي بفائض 6 نواب فقط، بينما يتساوى الجمهوريون والديمقراطيون في مجلس الشيوخ مع ترجيح صوت نائبة الرئيس لصالح الديمقراطيين[40]، وهو ما يعطي التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي إمكانية المناورة مع الإدارة إذا اقتضت الضرورة ذلك، ورغم غياب مؤشرات على مثل هذه المقايضة إلا أن مجرد وجودها كاحتمال يعني أنها ورقة يمكن أن يأتي يوم وتُستخدم.

ومن جهة أخرى، شهدت شوارع أمريكا وولاياتها مظاهرات ومسيرات واعتصامات لم تشهد زخمها من قبل، فحجم التفاعل مع تلك الأنشطة التضامنية مع القضية الفلسطينية كان كبيراً وملموساً، وشمل الكثير من المنظمات والقطاعات والشخصيات من كافة الخلفيات العرقية والدينية والمهنية، وهو ذاته ما شهدته شوارع العالم من أقصاه إلى أقصاه، كما عبّر المواطنون الأمريكيون عن إصرارهم على ضرورة تدخل حكومتهم لوقف حاسم لإطلاق النار متبنّين شعارات ومطلقين أوصافاً على دولة الاحتلال شبيهة بتلك التي ترددت في الكونغرس وأكثر.

كانت واحدة من أبرز تلك الفعاليات رسالة وقعها أكثر من 500 عضو من أعضاء حملة بايدن الانتخابية ووجهوها له، وعبر الموقعون فيها عن دوافعهم للخروج عن الصمت وتصوراتهم ومشاعرهم تجاه ما حصل إبان العدوان، فهم ينطلقون من ذات المنطلقات التي انطلقوا منها لانتخاب بايدن في مواجهة (الترامبية)، وينطلقون من قناعتهم أن هناك تطهيراً عرقياً يجري هناك في فلسطين على أيدي دولة الاحتلال، وأن هناك نظام (أبارتهايد) ينتهك أبسط حقوق الإنسان الفلسطيني، مما يوجب تكاتف كل الجهود لإنهائه.

ورأى الموقعون أن ما حلّ بالفلسطينيين من دمار وقتل جاء بسبب غياب أيّ حلول سياسية عادلة ودائمة من شأنها أن تضع حداً لمعاناتهم، وقد وصفوا عمليات طرد السكان من منازلهم، والتضييق عليهم في معيشتهم، وتخريب بناهم التحتية المتهالكة، بأنه أحال فلسطين إلى منطقة غير قابلة للعيش.

وبقراءة الرسالة يمكن للمرء أن يجد أوجه تشابه عديدة بين تلك الخطابات التي قيلت من قبل

---

[39] برنامج سيناريوهات (أميركا وإسرائيل.. هل ولّى عصر الدعم المطلق للاحتلال؟ وماذا ربح الفلسطينيون؟). مرجع سابق.

[40] "كيف تعاملت إدارة بايدن مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؟". المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، 2021/5/27. شوهد بتاريخ 2021/6/16، على الرابط: https://bit.ly/3q7QYTq

بعض الديمقراطيين في الكونغرس وهذه الرسالة، من حيث درجة الإحساس بالظلم الواقع على الفلسطينيين، وبمدى الشعور بطبيعة الوحشية التي اتسم بها السلوك الإسرائيلي في الهجوم على قطاع غزة وسائر الفلسطينيين في القدس والشيخ جراح والضفة الغربية وداخل الخط الأخضر[41].

ولكن، يمكن الإشارة إلى أنّ صدعاً تعمق داخل الحزب على قاعدة الموقف من العدوان الأخير على الفلسطينيين[42]؛ ففي الوقت الذي شهدنا فيه هذه المبادرات شهدنا بيانات لنواب ديمقراطيين يحمّلون حماس فقط المسؤولية، ويتساوقون بالكامل مع الرواية المعاكسة، ومثال ذلك زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب ستيني إتش هوير الذي أصدر تصريحاً صحفياً معتبراً أن حماس مسؤولة عن قتلى الطرفين من المدنيين، وأن وقفاً لإطلاق النار ينبغي أن يبدأ من طرف حماس، مؤكداً تضامنه مع الدولة اليهودية، ورافضاً لأي محاولة لربط المساعدات الأمريكية لإسرائيل بأي اشتراطات، يقول: "أنا لا أؤيد اشتراط المساعدة الأمريكية لإسرائيل، الحليف الرئيسي، والأمة التي نتشارك معها مصالح استراتيجية ورغبة في السلام والأمن"[43]، كما يؤكد هذا المسؤول في سياق آخر على:

> وقوف أمريكا إلى جانب حليفتنا إسرائيل لأننا نفهم ما تمثله الدولة اليهودية: سعي شعب حُرم من الحرية وتقرير المصير لفترة طويلة لبناء مستقبل في وطنه القديم على أساس الديمقراطية والعدالة والسلام، تستمر علاقتنا في أن تكون مبنية على المثل العليا والأهداف المشتركة[44].

---

[41] Over 500 Democratic Staffers Tell Biden to 'Hold Israel Accountable' for 'Killing Palestinian Civilians'. Clarion website, 28/5/2021. Accessed on: 10/6/2021, at: https://bit.ly/3viHt4z

[42] Zachary B. Wolf. Biden faces an angry rift in his own party over Israeli-Palestinian conflict. CNN, 16/5/2021. Accessed on 10/6/2021, at: https://cnn.it/3zgvaZX

[43] Steny Hoyer. Hoyer Statement on the Situation in Israel and Gaza. Press release, 18/5/2021. Accessed on 11/6/2021, at: https://www.majorityleader.gov/content/hoyer-statement-situation-israel-and-gaza

[44] Steny Hoyer. Hoyer Statement on Hamas Rocket Attacks. Press release, 12/5/2021. Accessed on: 11/6/2021, at https://www.majorityleader.gov/content/hoyer-statement-hamas-rocket-attacks

رابعاً: تحولات في الرأي العام

جاءت التغيرات التي برزت على الصعيد الرسمي، سواء في الكونغرس أو في البيت الأبيض أو حتى في الشارع، منسجمة مع تغيرات كانت في الأساس تأخذ مجراها تدريجياً على صعيد الرأي العام الأمريكي والتي يبدي فيها الجمهور ميلاً أكثر من ذي قبل نحو قبول الرواية الفلسطينية والتعاطف معها؛ ففي استطلاع للرأي جرى في أمريكا بين 15-17 أيار/ مايو 2021 حول المواجهة الأخيرة يتعلق بمن يتحمل المسؤولية عنها حماس أم إسرائيل، كانت أغلبية من الحزب الديمقراطي تحمّل إسرائيل المسؤولية وبنسبة 38.5%، بينما حمّل 15.5% من أنصار الحزب فقط حماس تلك المسؤولية.

في حين نجد الصورة معكوسة لدى الحزب الجمهوري حيث يحمّل 42.5% المسؤولية لحماس ويرى 12.5% أن إسرائيل هي من تتحمل المسؤولية. ونجد الانقسام ذاته عند من يصنفون أنفسهم بغير الحزبيين، حيث يرى 31.5% منهم أن إسرائيل تتحمل المسؤولية، بينما يرى 28.6% منهم أن حماس هي التي يجب أن تلام[45]، وهذا يعني أننا أمام مؤشر على متغيرات ذات شأن على الساحة الأمريكية قد تفضي مع الزمن إلى تغيرات جوهرية عند صانع القرار في الحزب الديمقراطي.

إن الاتجاهات العامة للجمهور الأمريكي حول إسرائيل والفلسطينيين ثابتة إلى حد بعيد منذ مطلع القرن الماضي، لكن هناك تغيرات طرأت مؤخراً بين فئات عمرية وحزبية وأيديولوجية أفضت إلى النتيجة التي قرأناها، وعلى مدار العشرين سنة الماضية أظهر الجمهوريون ميلاً شبه ثابت نحو إسرائيل، بينما انقسم الديمقراطيون بعد العام 2014 ليظهر أن اتجاهات متزايدة في أوساطهم أخذت تميل لإدانتها، وفي حين تزداد شعبية إسرائيل في الفئة العمرية من كبار السن نجد ذلك آخذاً بالتناقص بشكل لافت في أوساط الشباب الأصغر عمراً، وهو ذاته في أوساط الرجال مقابل النساء، وتحديداً في البيض منهم أكثر من الفئات الملونة[46].

إن حصيلة استطلاعات للرأي يشرف عليها شبلي تلحمي على مدار 30 عاماً في إطار

---

[45] Trafalgar Group. "Nationwide Issues Survey", May 2021. Accessed on 15/5/2021, at: https://bit.ly/3grRnNm

[46] Lydia Saad. "Key Trends in U.S. Views on Israel and the Palestinians". Gallup website, 28/5/2021. Accessed on 13/6/2021, at: https://news.gallup.com/poll/350393/key-trends-views-israel-palestinians.aspx

مشروع حول الشرق الأوسط في جامعة ميريلاند الأمريكية، خلص فيها إلى أن ثلثي المستطلعة آراؤهم من الأمريكيين في العادة لا يريدون للإدارة الأمريكية أن تنحاز لأي طرف من أطراف الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، في حين لم يطرأ تغير على هذا الصعيد، وظهرت زيادة في أوساط أنصار الحزب الجمهوري خلال العقد الأخير تشير أن أغلبية منهم يدعمون موقفاً أمريكياً منحازاً لإسرائيل بما نسبته 64% حسب استطلاع أجري في أيلول/ سبتمبر 2019، في حين زادت نسبة الديمقراطيين الذين يؤيدون الحياد إلى نحو 80% وفقاً لذات الاستطلاع.

وفي تطور يحمل أهمية خاصة ظهر أنه، وعلى مدار سنوات عديدة، كانت هناك أغلبية ديمقراطية تؤيد فرض نوع من العقوبات الاقتصادية على إسرائيل بسبب الاستمرار في مشاريعها الاستيطانية، وعلى العكس من الجمهوريين، فعلى سبيل المثال أيد 66% من الديمقراطيين هذه الخطوة في استطلاع أجري في تشرين أول/ أكتوبر من العام 2019، بينما أيد ذلك 23% فقط من نظرائهم الجمهوريين[47].

أما قبيل اندلاع المواجهة الأخيرة، وفي آخر استطلاع أجراه معهد غالوب في شهر آذار/ مارس 2021 تبين أن الجمهوريين والديمقراطيين لا زالوا على ذات الانقسام بينهم في العلاقة مع المسألة الفلسطينية، مما يرسخ فكرة أن التغيرات في العلاقة مع الفلسطينيين مرتبطة بالتطورات في الحزب الديمقراطي، ففي الوقت الذي أبدى فيه 80% من الجمهوريين تعاطفهم مع إسرائيل أبدى فقط 10% منهم هذا التعاطف مع الفلسطينيين، في حين بدا المشهد لدى الديمقراطيين مختلفاً، إذ أظهر 43% منهم تعاطفه مع إسرائيل، بينما حظي الفلسطينيون من هذا التعاطف بـ 38%.

وعند سؤالهم عن الجهة التي يتوجب على الإدارة الأمريكية ممارسة الضغط عليها أفاد ما نسبته 63% من الجمهوريين بضرورة أن يوجه ذلك نحو الفلسطينيين، بينما 17% منهم فقط قالوا بضرورة توجيهه نحو إسرائيل، وفي مقابل ذلك رأى 53% من أنصار الحزب الديمقراطي أن مثل هذا الضغط ينبغي أن يمارس على إسرائيل، بينما أشار ما نسبته 29% منهم أن ذلك ينبغي فرضه على الفلسطينيين.

---

[47] Shibley Telhami. Changing American Public Attitudes on Israel/Palestine: Does It Matter For Politics? Project on Middle East Political Science, University of Maryland, 31/5/2021. Accessed on 13/6/2021, at: https://pomeps.org/changing-american-public-attitudes-on-israel-palestine-does-it-matter-for-politics

وعند السؤال عن تأييد إقامة دولة فلسطينية من عدمه، أفاد 38% من الحزب الجمهوري أنهم يؤيدون ذلك، بينما يعارضه 50%، في حين أن 67% من الحزب الديمقراطي أظهروا دعمهم، في حين كانت نسبة المعارضين 22% فقط.

وعلى الأرجح أن تتغير الأرقام لتبدو في صالح الفلسطينيين أكثر، لا سيما بعدما شهدنا تحركات واسعة شملت الكثير من قطاعات الشعب الأمريكي عبرت عن تأييدها للفلسطينيين أمام العدوان الإسرائيلي[48].

وعلى العموم، فإن التوجه العام الأمريكي غدا أكثر ميلاً لقبول فكرة انتقاد إسرائيل أكثر من أي وقت مضى، وهذا يؤكده استطلاع آخر للرأي أظهر أن ثلثي المستطلعة آراؤهم بما فيهم 80% من الديمقراطيين يرون أنه من المقبول، بل من الواجب على أعضاء الكونغرس، وضع العلاقة الأمريكية– الإسرائيلية قيد المساءلة.

يمكن القول بأن هذه التغيرات جاءت تتويجاً لمسار طويل من مراقبة الشارع الأمريكي لسلوك إسرائيل العدواني تجاه شعب فلسطين، لا سيما مؤخراً في خططها لضم أجزاء من الضفة الغربية، والتي أحرجت حتى أنصار إسرائيل من الديمقراطيين، وجعلتهم أكثر جرأة على نقدها، لا سيما بعد فوز العديد من النواب التقدميين من الحزب في انتخابات عامي 2018 و2020[49].

خامساً: استجابة إدارة بايدن

إزاء كل تلك الرسائل والخطابات ومشاريع القرارات وانضمام كتاب أعمدة صحفية وفضائيات عديدة ومثقفين ورواد وسائل تواصل اجتماعي لفضح الممارسات الإسرائيلية قامت الإدارة الأمريكية بتحركات راعت العديد من التوازنات قبل أن تصل مع الإسرائيليين إلى ساعة الحسم التي توقفت فيها النيران، فقد تحدث الرئيس الأمريكي مع رئيس وزراء دولة الاحتلال 6 مرات خلال المعركة، وحرّك وزير خارجيته ووزير دفاعه، وأرسل مبعوثاً خاصاً إلى المنطقة لبحث وقف إطلاق النار، وأجرى وفريقه 80 اتصالاً بالمسؤولين في المنطقة للحيلولة دون تفاقم المواجهات

[48] Lydia Saad. Americans Still Favor Israel While Warming to Palestinians. Gallup website, 19/3/2021. Accessed on 13/6/2021, at: https://news.gallup.com/poll/340331/americans-favor-israel-warming-palestinians.aspx

[49] شبلي تلحمي. مرجع سابق.

أو انزلاقها إلى الأسوأ[50]، كما استعمل هو وأركان إدارته لغة حاول من خلالها إظهار وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني كما يقف إلى جانب نظيره الإسرائيلي، لا سيما عندما ركز على موضوع الكرامة والحرية والديمقراطية للفلسطينيين والأمن للإسرائيليين.

لم يشأ بايدن الذي كان عازفاً عن الانخراط في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي أن يبدأ انخراطه بحمل نتنياهو على أمر يعلم أنه لن يمرره بالضغط الناعم أو الدبلوماسية الملساء، لذلك، كان بايدن عندما يتواصل مع رئيس وزراء إسرائيل يضع في ذهنه طبيعة العلاقة غير الودية التي خلفتها حقبة أوباما معه، حيث اتسمت بالتوتر، لا سيما بعد أن سمحت إدارة أوباما في حينه بتمرير قرار مجلس الأمن 2334 في شهر كانون أول/ ديسمبر 2016.

آثر بايدن ما أسماه الدبلوماسية الهادئة والفعالة التي جمعت بين الرغبة الأمريكية التدرجية في وقف إطلاق النار من جانب، وحاجة الإسرائيليين استكمال المهمة التي خرجوا لها عبر تكبيد حماس الخسائر اللازمة من جانب آخر، وبدلاً من مطالبة نتنياهو وقف إطلاق النار خلال المكالمات الست معه كان يطالبه بمجرد خفض التصعيد، وفي المرة الرابعة بدأ يطالبه بخفض كبير للتصعيد إلى أن أخذ يستخدم لغة أكثر حزماً لوقفها[51].

إن المكالمات الست، بالإضافة إلى الاتصالات من قبل كبار المسؤولين في البيت الأبيض مع كبار المسؤولين الإسرائيليين وغيرهم من الزعماء في المنطقة، تؤكد أن إدارة بايدن رأت في هذه المعركة شيئاً مختلفاً إن كان على صعيد موقف أعضاء الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي أو في ردة الفعل الشعبية الواسعة على امتداد العالم، وهو ما أسس لمثل هذه الدبلوماسية المكثفة التي راوحت بين الدور الأمريكي الكلاسيكي في توفير الغطاء السياسي والقانوني لإسرائيل حتى لا يضيق الخناق عليها عبر مجلس الأمن، وبين محاولات إقناعها من خلف الكواليس وبطرق التفافية بضرورات التوقف.

---

[50] Aamer Madhani. Hour-by-hour: Biden's behind-the-scenes push for cease-fire. AP news, 21/5/2021. Accessed on 10/6/2021, at: https://bit.ly/2RSdz9Q

[51] The White House. Press Gaggle by Principal Deputy Press Secretary Karine Jean-Pierre. Press briefings, 19/5/2021. Accessed on 12/6/2021, at: https://bit.ly/3xdHNTJ

المبحث الثالث: خلفيات الانزياح

ثمّة تغير جوهري طرأ على المشهد السياسي الدولي بشقيه السياسي والشعبي، بيد أن المستوى الرسمي وتحديداً الغربي منه لا زال بعيداً عن مواكبة المستويات الشعبية التي تفاعلت بشكل غير مسبوق مع ما كان يجري على الأرض في فلسطين، إلاّ أن طبيعة الانزياح في المشهد الكلي يشي أن هناك كوامن وقفت خلف هذا التغير لا بد من فهمها لتفسير طبيعة تلك الكيمياء في العلاقة الأممية مع القضية الفلسطينية.

أولاً: الحراك الفلسطيني على الأرض

شكّل التحدي الذي أظهره الفلسطينيون في باب العامود في القدس مطلع شهر رمضان عامل دفع لمزيد من الصمود والمواجهة، فبعد أن بلغت سخونة الموقف حدّ الاشتباك اليومي مع المحتل، وسالت معها دماء على الأرض، آثرت الحكومة الإسرائيلية التراجع وسحب فتيل المواجهة بإزاحتها للحواجز الحديدية التي كانت قد وضعتها لإعاقة وصول الشبان إلى المسجد الأقصى، وسرعان ما سرت مشاعر الزهوّ بهذا النصر ليضاف إلى السجل المقدسي من الانتصارات الجزئية على المحتل في مواجهات باب الرحمة وباب الأسباط والبوابات الإلكترونية والكاميرات وغيرها، وهو ما أشعر الفلسطينيين عموماً أن بمقدورهم فعل الكثير بحراكهم ومقاومتهم على الأرض، مما عزز الموقف في حيّ الشيخ جراح ودفع بالمئات من الشبان للتواجد فيه للتضامن مع سكان الحي المهددين بالطرد، ولمحاولة تحقيق نصر جزئي آخر مستفيدين من الزخم الشعبي الذي ترافق مع هبة باب العامود.

ولم يكن هذا الحراك العالمي ليكون، وفقاً لرئيس المركز الفلسطيني الأوروبي للتواصل (يوروبال) زاهر البيراوي، لولا تحرك الفلسطينيين على الأرض وصمودهم في وجه آلة البطش الإسرائيلية، فكلما كان هناك هدوء في الأراضي الفلسطينية كانت الساحة الدولية على ذات الشاكلة في تضامنها والعكس صحيح[52]، وهو ما أكده أيضاً رئيس المبادرة الفلسطينية مصطفى البرغوثي، والخبير العسكري والاستراتيجي محمد فرغل وغيرهما في ندوة عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن حول المواجهة الأخيرة[53].

---

[52] مقابلة مع زاهر البيراوي. أجراها الباحث بتاريخ 2021/6/8 .

[53] مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوة المواجهة الفلسطينية- الإسرائيلية 2021 ... الأبعاد الاستراتيجية، 2021/6/12 (الأردن)، ينظر الرابط:

ومما لا شك فيه أن اشتعال الموقف في كل فلسطين رفضاً لممارسات الكيان الاستيطاني العنصري قد ألهم الكثيرين حول العالم كي يتوحدوا لذات الغاية ويوصلوا رسالة تضامنهم بقوة.

ثانياً: وسائل التواصل الاجتماعي

جعل الانتشار المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي في كافة بقاع الأرض من نقل المعلومة ونشرها على أوسع نطاق أسهل مما كان عليه الأمر عبر التاريخ كله، وإذا ما ألقينا نظرة على حجم انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في العالم ندرك سرّ التغير في طبيعة التفاعل الدولي والأمريكي مع ما حدث؛ فوفقاً لواحدة من أحدث الإحصائيات فقد بلغت أعداد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في العام 2021 ما قدره 3,78 مليار شخص، بزيادة مقدارها حوالي مليار مستخدم خلال 4 أعوام فقط، حيث لم تتجاوز أعدادهم في العام 2017 حاجز 2,86 مليار.

ومن المتوقع وفق ذات المصادر أن تبلغ تلك الأعداد في العام 2025 ما قدره 4,41 مليار مستخدم، أي بزيادة قدرها حوالي مليار ونصف المليار خلال الفترة نفسها، أي بوتيرة أكثر سرعة بضعف ونصف مما كانت عليه خلال الأعوام الأربعة الماضية[54].

كان للقضية الفلسطينية نصيب لا يستهان به من هذا الحجم الكبير من مستخدمي تلك الوسائط، فالصور التي كانت تخرج من فلسطين إبان المواجهة كانت بسرعة عالية وبشكل مباشر، ولاقت رواجاً واسعاً في أوساط رواد وسائل التواصل الاجتماعي، مما زاد من وعي الناس على حقيقة ما يجري على الأرض من عدوان احتلالي بحق شعب أعزل، وهو ما حرّك قطاعات واسعة من زبائن تلك الوسائط الإعلامية الجديدة.

فقد خرجت مسيرة في لندن مثلاً، وشارك فيها حوالي 200 ألف متضامن، وتقدر نسبة الشباب فيها بحوالي 80%، والكثيرون منهم قد انخرطوا بقوة في التنظيم والحشد والتفاعل مع الهتافات على مدار أيام المواجهة الأحد عشر، مما يؤكد المدى الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في أوساطهم من حيث الدعاية والتوعية والتحشيد[55]، وهذا ما يؤكده أيضاً على الضفة الأخرى من الأطلسي أسامة أبو رشيد من وسط المسيرات الحاشدة التي نظمها الأمريكيون من كافة خلفياتهم،

---

http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-2021-06-12.html

[54] H. Tankovska. Number of social network users worldwide from 2017 to 2025. Statista, 28/1/2021. Accessed on 14/6/2021, at: https://www.statista.com/statistics/278414/number-of-worldwide-social-network-users/

[55] زاهر البيراوي. مرجع سابق.

حيث أشار إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي في أوساط الأجيال الجديدة دفعتهم للخروج من قفص الإعلام التقليدي الموجه على الساحة الأمريكية كي يتفاعلوا مع قضية إنسانية بامتياز[56].

تقول الناشطة على وسائل التواصل الاجتماعي من حي الشيخ جراح منى الكرد أن قضيتهم أخذت طابعها العالمي بتلك الوسائل، داعية كل الشباب للانخراط في معركة الوعي تلك[57].

وفي الوقت الذي تملك فيه الكرد مليون ونصف المليون متابع على (الانستغرام)، وتقوم بنقل المعاناة الفلسطينية في القدس أولاً بأول، نجد نوعية من المشاهير الفنانين قد عبروا عن تضامنهم بتغريدات أقلقت اللوبي الصهيوني في أمريكا[58].

ثالثاً: تضامن حركات الحقوق المدنية

إن تبنّي الحركات العاملة في إطار الحقوق المدنية عبر العالم للقضية الفلسطينية باعتبارها واحدة من قضاياها أعطى لحركة التضامن مع فلسطين في أمريكا وغيرها زخماً واسعاً، فحركة (حياة السود مهمة) وغيرها من الحركات على الساحة الأمريكية على سبيل المثال دخلت على خط التضامن مع فلسطين في خطابها ووقفاتها في الولايات والمدن الأمريكية، وهو ما يفسر إلى جانب عوامل أخرى هذا الكمّ الكبير من التفاعل مع الشعب الفلسطيني إبان المواجهة الأخيرة كما يقول الخبير في الشأن الأمريكي أسامة أبو رشيد[59]، ووفقاً للأكاديمي لجيمس زغبي فإذا ما كان الواحد يدعم (حياة السود مهمة) فلن يكون من الصعب عليه القول أيضاً بأن (حياة الفلسطينيين مهمة)[60].

إن وقوف منظمات فلسطينية وإسلامية مع تلك الحركات في احتجاجاتها على وحشية الشرطة الأمريكية في التعامل مع السود ساعد في توعية وتنبيه هذه الفئات إلى طبيعة المشترك بين المقهورين، سواء على أيدي الشرطة الأمريكية أو نظيرتها الإسرائيلية، وقد لعب رواد مواقع التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في توصيل تلك الرسائل إلى قطاعات واسعة من المتضامنين من خلال نشر صور ومقاطع فيديو

---

[56] برنامج سيناريوهات (أميركا وإسرائيل.. هل ولّى عصر الدعم المطلق للاحتلال؟ وماذا ربح الفلسطينيون؟). مرجع سابق.

[57] الجزيرة نت. برنامج (للقصة بقية)، 2021/5/31. شوهد بتاريخ 2021/6/14 على الرابط الآتي: https://bit.ly/3xig58k

[58] زاهر البيراوي، مرجع سابق.

[59] برنامج سيناريوهات (أميركا وإسرائيل.. هل ولّى عصر الدعم المطلق للاحتلال؟ وماذا ربح الفلسطينيون؟). مرجع سابق.

[60] Michael Lee. "Democrats side with Hamas, a terrorist origination, over Israel in latest conflict: Poll". Washington Examiner website, 19/5/2021. Accessed on 15/5/2021, at: https://washex.am/35q9hcK

متشابهة للعنف الممارس على السود وعلى الشعب الفلسطيني في كلا البلدين، ممّا عزز الشعور لدى كثيرين بأن الوحشية واحدة وأن حياة الفلسطينيين تستحق التضامن معها.

> بالنسبة لهؤلاء النشطاء، ترتبط الحقوق الفلسطينية والصراع المستمر منذ عقود على الأراضي في الشرق الأوسط بأسباب مثل وحشية الشرطة، وظروف المهاجرين على الحدود الأمريكية المكسيكية، يقوم نشطاء الأحزاب الذين يناضلون من أجل العدالة العرقية الآن بنشر رسائل ضد "استعمار فلسطين" باستخدام هاشتاغ حياة الفلسطينيين مهمة #PalestinianLivesMatter.[61]

جاء تشكل هذه الصورة في أذهان المتضامنين مع الحالة الفلسطينية على شكل تبلور تيار تقدمي في الحزب الديمقراطي أخذ يعبر عن ذاته في الكونغرس الأمريكي بمشاريع قرارات وخطابات نقدية لإسرائيل غير معهودة، تستمد روحها من شعور هؤلاء أن تحقيق الحقوق الفلسطينية لا يقل أهمية عن تحقيق الحقوق المدنية للفئات المضطهدة والمستهدفة على الساحة الأمريكية، وتجلّى ذلك عندما ردت النائب في الكونغرس ألكاسندرا أوكاسيا كورتيز على ما كان يردده الرئيس بايدن ومعاونوه بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن ذاتها، متسائلة، وفي الكونغرس، إن كان من حق الفلسطينيين أيضاً أن يعيشوا، وإن كان ساسة أمريكا حقاً يؤمنون بذلك، ولقي هذا الخطاب صداه لدى أعضاء آخرين تجرأوا للتعبير عن تعاطفهم مع الحالة الفلسطينية، مستنكرين على حكومتهم الكيل بمكيالين إزاء الحقوق الفلسطينية المصادرة[62].

رابعاً: الإعلام التقليدي

تصدرت قناة الجزيرة الفضائية وسائل الإعلام، عندما استنفرت كل طواقمها للقيام بواجبهم المهني إزاء المواجهة المحتدمة على الأرض، فانتشر مراسلوها في الكثير من النقاط الساخنة، وعملوا على نقل الصورة على مدار 24 ساعة دون توقف، مما أبقى على الشعور بحرارة الموقف مستداماً.

وبحكم عالمية قناة الجزيرة فقد شاهدها القاصي والداني بتوقيت بلده، مما ساهم في توعية

---

[61] Lisa Lerer and Jennifer Medina. "Tensions Among Democrats Grow Over Israel as the Left Defends Palestinians". The New York Times, 18/5/2021. Accessed on 15/6/2021, at: https://nyti.ms/3ws0pPD

[62] Congress.gov. "Congressional Record House Articles." June 12, 2021. https://www.congress.gov/congressional-record/2021/5/13/house-section/article/h2300-6.

المشاهدين على حقيقة ما يجري على الأرض من عدوان يبدو فيه الفلسطيني ضحية آلة الدمار الإسرائيلية التي تهدم الأبراج السكنية أمام كاميرات التلفزة العالمية دون تردد، والتي قامت بمسح عائلات بأكملها من السجل المدنيّ بعد أن قصفتها بطائراتها الحربية، عدا عمّا خلّفته من دمار في البنى التحتية والمدنية المختلفة.

وكان لطواقم الجزيرة، والذين يمكن تسميتهم بالجيش، قصب السبق في عولمة ما يحصل في غزة والقدس وعموم أراضي فلسطين، مما أتاح لجيش وسائل التواصل الاجتماعي أن يقوم بدوره بنقل هذا المحتوى إلى الملايين ممن لا يعرفون الجزيرة ولربما لم يسمعوا بفلسطين من قبل[63].

لقد جاء العمل المهني الاستثنائي الذي قامت به قناة الجزيرة رغم استهداف البرج الذي كان يحوي مكاتبها، ورغم التهديدات التي لم يكونوا بمنأى عنها[64]، مما يؤكد أن الانتماء للمهنة الممزوج بالعدالة والمصداقية والشعور بالواجب تجاه الحقيقة، يمكنه أن يتجاوز بالمراسل الصحفي حدود الحرص على الأمن الشخصي إلى نطاق أكثر اتساعاً وأعمق تأثيراً.

وربما يمكن القول أنه لولا تغطية قناة الجزيرة الرائدة للأحداث ابتداء من حي الشيخ جراح ومروراً بباب العامود والأقصى والعدوان على غزة، لكان المشهد مختلفاً عما رأيناه، وهو ما استدعى شكر حركة حماس على لسان رئيسها في غزة السنوار وغيره للقناة والعاملين فيها، على ما قدمته خدمة للحقيقة والمصداقية والمهنية[65]، وفي هذا الإطار وجه مدير القناة أحمد اليافعي رسالته لمراسليها والعاملين فيها يشكرهم على ما قدموه خلال الحرب، متحدثاً عن أنهم كانوا نافذة العالم على ما يحصل على أرض فلسطين ومنخرطين في ما أسماه معركة الوعي الحضاري[66]:

> أحد عشر يوماً من الحرب أوقفت العالم مشدوداً لما يحدث هناك في القدس أو غزة أو تل أبيب، فيما كنتم أنتم تواصلون النشرة بالنشرة والعاجل بالعاجل في

---

[63] أديب زيادة. صورة إسرائيل في الغرب.. ما الذي تغير؟. (بعد أمس)، الجزيرة بودكاست، 2021/6/1. شوهد بتاريخ 2021/6/14 على الرابط الآتي: https://apple.co/3wsx6wo

[64] جنان الصباغ. أسرار ريادة الجزيرة خلال قصف غزة. جريدة الراية القطرية، 2021/5/26. شوهد بتاريخ 2021/6/14 على الرابط الآتي: https://bit.ly/2TvJ2Pk

[65] كلمة يحي السنوار في المؤتمر الصحفي بعد انتهاء معركة سيف القدس. موقع الجزيرة نت، 2021/5/26. شوهد بتاريخ 2021/6/14 على الرابط الآتي: https://bit.ly/3gxlSQB

[66] هاجر بوغانمي. أحمد اليافعي: تغطية الجزيرة لحرب غزة أيقونة. جريدة الشرق القطرية، 2021/5/23. شوهد بتاريخ 2021/6/14 على الرابط الآتي: https://bit.ly/3gDKXto

معركة ومواجهة لا تقل ضراوة، معركة الوعي الحضاريّ التي محّصت من ادعى انتماءه للإعلام، ورفعت قدر من كان على قدر المسؤولية، نعم هدموا مكتب الجزيرة، لكنكم بنيتم مواقع في قلوب الجماهير.... كنتم بشهادة العالم نافذة على ما يحدث، وبجهودكم وتفانيكم قدمتم تغطية تاريخية، شرفتم بها إرث الجزيرة وشرفتم دور الصحافة للعالم.

كما لعبت عوامل أخرى دوراً في استثنائية المشهد المآزر لفلسطين على الساحة الدولية ومنها الأمريكية، فوصول نواب ليبراليين إلى الكونغرس الأمريكي، واستعداد هؤلاء لفتح معركة مع إسرائيل على مستويات عدة داخل الكونغرس، مدعومين من شارع يقف إلى جانبهم، قد عزّز من إيجابية المشهد، وجعل من دولة الاحتلال تنتقل في الوعي السياسي الأمريكي الجمعي من كونها موضوعاً فوق حزبي، أي أنها ليست موضع خلاف، إلى مسألة خلاف بين الأحزاب[67].

الخاتمة

إن المقاومة الفلسطينية وهي تخضع لممارسات الظلم والاضطهاد الإسرائيلي جعلها موضع احترام في عيون الكثيرين حول العالم، وأحدثت تغيرات مشهودة على الساحة الدولية، وإن عجلة التسوية السلمية التي تقودها السلطة الفلسطينية ببطء أحياناً وسرعة أحياناً أخرى دفع بالقضية الفلسطينية إلى مؤخرة الأجندة الدولية والأمريكية، بل ساهم في خسارة الكثير من النقاط على الأرض لصالح المشروع الصهيوني، لا سيما عندما آثرت إدارة ترامب أن تتنكر لكل القرارات والقوانين الدولية المتعلقة بطبيعة الصراع واصله، فقد ثبت أن العلاقة على هذا الصعيد عكسية بامتياز، هدوء أكثر يقابله تراجع في مكانة القضية أكبر.

إن ما حصل على الساحة الأمريكية وفي أروقة السياسة شكّل نقلة نوعية في التعاطي مع الصراع في فلسطين، إلا أن ترجمة ذلك على شكل سياسات لا زال شيئاً بعيد المنال، ويحتاج من الفلسطينيين فعلاً أكبر على الأرض.

كما تدل كل المؤشرات على أن السردية الفلسطينية آخذة بالتوسع والانتصار مقابل نظيرتها الصهيونية الآخذة بالانحسار، وإن وسائل التواصل الاجتماعي، وحركات الحقوق المدنية ووسائل الإعلام التقليدية لعبت دوراً هاماً إلى جانب عوامل أخرى في صناعة المشهد المتحول، وهذا يحتاج

[67] برنامج سيناريوهات (أميركا وإسرائيل.. هل ولّى عصر الدعم المطلق للاحتلال؟ وماذا ربح الفلسطينيون؟). مرجع سابق.

إلى البناء عليه واستشراف الكيفيات التي من شأنها الإبقاء على وهج القضية الفلسطينية مشتعلاً إلى أن يتحقق الهدف المنشود فلسطينياً.

قائمة المراجع

المصادر العربية

[1]- القائد الضيف: لن نقف مكتوفي الايدي بشأن جرائم العدو في حي الشيخ جراح. وكالة القدس للأنباء، 2021/5/4. شوهد بتاريخ 6/6 على الرابط: http://alqudsnews.net/mobile/post/167517.html

[2]- حماس لن تقبل بأقل من انفراجة كبيرة للأوضاع بغزة.. السنوار: إذا عادت المعركة مع الاحتلال فسيتغير شكل الشرق الأوسط. الجزيرة نت، 2021./6/5، شوهد بتاريخ 2021/6/10 على الرابط: https://bit.ly/2SeM4aD

[3]- رأي محكمة العدل الدولية في الجدار. وكالة وفا للأنباء، 2004/7/9. شوهد بتاريخ 2021/6/1، على الرابط: https://bit.ly/3wumZaA

[4]- أحمد الرويضي، قوانين الاحتلال للسيطرة على القدس. الجزيرة نت 2016/4/3. شوهد بتاريخ 2021/6/7 على الرابط: https://bit.ly/3fUQCfm

[5]- برنامج سيناريوهات، سيناريوهات تهويد القدس.. لماذا يتم تهجير الفلسطينيين؟ وما الذي تغير في حرب غزة الأخيرة؟ قناة الجزيرة الفضائية، 2021/5/27. شوهد بتاريخ 2021/6/7 على الرابط الآتي: https://bit.ly/3ps1159

6- حديث خاص مع د.عزمي بشارة حول مآلات التصعيد في غزة وواقع ومستقبل القضية الفلسطينية-. التلفزيون العربي، 2021/5/16. شوهد بتاريخ 2021/6/3 على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=YekIzHa6vNI

7- الاحتلال والقانون الدولي الإنساني. موقع لجنة الصليب الأحمر الدولية. شوهد بتاريخ 5/6/2021، على الرابط: https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/634kfc.htm

8- "نائب وزير الخارجية الروسي: إسرائيل فشلت بتحقيق أهدافها وحماس فاجأت الجميع بإمكانياتها". الجزيرة نت 2021/6/6م. شوهد بتاريخ 2021/6/10 على الرابط: https://bit.ly/3v1Djhl

9- "وزير خارجية ألمانيا: لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها". القدس العربي، 2021/5/20. شوهد بتاريخ 2021/6/16، على الرابط: https://bit.ly/2U8mSDk

10- 50 مسؤولاً أوروبياً سابقاً ينددون باتهام الجنائية بمعاداة السامية. موقع عربي 21، 2021/5/31. شوهد 2021/6/16، على الرابط: https://bit.ly/3wxBwCc

11- بيان للوزير أنتوني ج. بلينكن. الموقع الإلكتروني للسفارة الأمريكية في قطر، 2021/2/24. شوهد بتاريخ 2021/6/15، على الرابط: https://bit.ly/3pXA1uB

12- عوض الرجوب. هل يعود الفلسطينيون والإسرائيليون إلى طاولة المفاوضات؟ وكالة أنباء الأناضول 2020/12/2. شوهد 2021/6/9 على الرابط الآتي: https://bit.ly/3idHqEm

13- زها حسن، وآخرون. إعادة رسم سياسة الولايات المتحدة الأميركية. مالكوم كير- كارنجي للشرق الأوسط.

2021/4/27. شوهد بتاريخ 2021/6/9 على الرابط الآتي: https://carnegie-mec.org/2021/04/27/ar-pub-84402

14- باربرا بليت آشر. الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني يسبب صداعاً لإدارة بايدن. 2021/5/16، شوهد 2021/6/9 على الرابط الآتي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57128536

15- أليس للفلسطينيين حق الدفاع عن النفس؟ متحدث الخارجية الأمريكية يتهرب من الإجابة. موقع قناة الجزيرة مباشر، 2021/5/11. شوهد بتاريخ 2021/6/9 على الرابط الآتي: https://bit.ly/3g4BwDX

16- "أنا متردد".. الناطق باسم الخارجية الأميركية يتجنب إدانة قتل أطفال غزة. تلفزيون الشرق- دبي، 2021/5/11. شوهد بتاريخ 2021/6/9، على الرابط الآتي: https://bit.ly/3ghXimE

17- محمد طارق. دعماً لإسرائيل.. واشنطن تلزم مجلس الأمن الصمت للمرة الخامسة. وكالة أنباء الأناضول، 2012/5/19. شوهد بتاريخ 2021/6/9 على الرابط الآتي: https://bit.ly/34Xd1T0

18- باشليه تتهم إسرائيل باقتراف جرائم حرب في غزة. مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان، 2021/5/27. شوهد بتاريخ 2021/6/9 على الرابط الآتي: https://bit.ly/3pDGdIa

19- برنامج سيناريوهات (أميركا وإسرائيل...هل ولّى عصر الدعم المطلق للاحتلال؟ وماذا ربح الفلسطينيون؟)، الجزيرة نت، 2021/6/3. شوهد بتاريخ 2021/6/4 على الرابط: https://bit.ly/3x61XPs

20- "كيف تعاملت إدارة بايدن مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؟". المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، 2021/5/27. شوهد بتاريخ 2021/6/16، على الرابط: https://bit.ly/3q7QYTq

21- مقابلة مع زاهر البيراوي. أجراها الباحث بتاريخ 2021/6/8

22- مركز دراسات الشرق الأوسط. ندوة المواجهة الفلسطينية- الإسرائيلية 2021... الأبعاد الاستراتيجية. (الأردن: عمان، 2021/6/12)

23- برنامج (للقصة بقية)، الشيخ جراح.. قصة حي صامد في وجه الاحتلال منذ عقود. الجزيرة نت، 2021/5/31. شوهد بتاريخ 2021/6/14 على الرابط الآتي: https://bit.ly/3xig58k

24- أديب زيادة. صورة إسرائيل في الغرب.. ما الذي تغير؟. (بعد أمس)، الجزيرة بودكاست، 2021/6/1. شوهد بتاريخ 2021/6/14 على الرابط الآتي: https://apple.co/3wsx6wo

25- جنان الصباغ. أسرار ريادة الجزيرة خلال قصف غزة. جريدة الراية القطرية، 2021/5/26. شوهد بتاريخ 2021/6/14 على الرابط الآتي: https://bit.ly/2TvJ2Pk

26- كلمة يحي السنوار في المؤتمر الصحفي (بعد انتهاء معركة سيف القدس). الجزيرة نت، 2021/5/26. شوهد بتاريخ 2021/6/14 على الرابط الآتي: https://bit.ly/3gxlSQB

27- هاجر بوغانمي. أحمد اليافعي: تغطية الجزيرة لحرب غزة أيقونة. جريدة الشرق القطرية، 2021/5/23. شوهد بتاريخ 2021/6/14 على الرابط الآتي: https://bit.ly/3gDKXto

المصادر الإنجليزية

1-UNSC Res. 252. UN website, 21/5/1968. Accessed on 3/6/2021, at: https://undocs.org/S/RES/252(1968)

2- UNSC Res. 478. UN website, 20/8/1980. Accessed on 3/6/2021, at: https://undocs.org/S/RES/478(1980)
3-UNSC Res. 2334. UN website, 23/12/2016. Accessed on 1/6/2021 at: https://undocs.org/ar/S/RES/2334%20(2016)
4- More than 25 Democratic senators call for immediate ceasefire in Middle East. CNN, 17/5/2012. Accessed on 10/6/2021, at: https://cnn.it/2Tj75RB
5- Sen. Ossoff Leads 29 Senators Urging Immediate Ceasefire in Middle East. Jon Ossoff website, 16/5/2021. Accessed on: 10/6/2021, at https://bit.ly/3cxlUa9
6- Murphy, Young Call for Ceasefire in Middle East. Murphy webpage, 16/5/2021. Accessed on: 10/6/2021, at https://bit.ly/3ghFFop
7- 138 House Democrats Call for Ceasefire and Bold Leadership from the Biden Administration. David E. Price website, 2021/5/19. Accessed on: 10/6/2021, at https://bit.ly/3pL8nBa
8- Congress.gov. "Cosponsors - S.Res.226 - 117th Congress (2021-2022): A resolution expressing the sense of the Senate that the United States supports Israel, our greatest ally in the region, and its right to defend itself against terrorist attacks." May 19, 2021. https://www.congress.gov/bill/117th-congress/senate-resolution/226/cosponsors.
9- Congress.gov. "S.Res.225 - 117th Congress (2021-2022): A resolution expressing the sense of the Senate regarding the value of Palestinian and Israeli lives and urging an immediate cease-fire and diplomatic efforts to resolve the Israeli-Palestinian conflict." May 19, 2021. https://www.congress.gov/bill/117th-congress/senate-resolution/225.
10- Jacob Magid. Democratic and Republican senators block each other's resolutions on Gaza violence. The Times of Israel, 20/5/2021. Accessed on: 11/6/2021, at https://bit.ly/3ixQuUP
11- Congress.gov. "Text - H.J.Res.49 - 117th Congress (2021-2022): Providing for congressional disapproval of the proposed direct commercial sale to Israel of certain weaponry and munitions." May 20, 2021.
https://www.congress.gov/bill/117th-congress/house-joint-resolution/49/text.
12- Ocasio-Cortez, Pocan & Tlaib Lead Joint Resolution to Block Weapon Sales to Netanyahu. Ocasio-Cortez webpage, Press Release, 19/5/2021. Accessed on: 10/6/2021, at: https://bit.ly/35cHGMk
13- Congress.gov. "S.J.Res.19 - 117th Congress (2021-2022): A joint resolution providing for congressional disapproval of the proposed transfer to Israel of certain defense articles, including defense services and technical data." May 20, 2021. https://www.congress.gov/bill/117th-congress/senate-joint-resolution/19.
14-Congress.gov. "Congressional Record House Articles." June 12, 2021. https://www.congress.gov/congressional-record/2021/5/13/house-section/article/h2303-1
15-Congress.gov. "Congressional Record Senate Articles." June 12, 2021. https://www.congress.gov/congressional-record/2021/5/17/senate-section/article/S2534-3.
16-Congress.gov. "Congressional Record House Articles." June 12, 2021. https://www.congress.gov/congressional-record/2021/5/18/house-

section/article/H2525-2.
17-Congress.gov. "Congressional Record Senate Articles." June 12, 2021. https://www.congress.gov/congressional-record/2021/5/19/senate-section/article/S2745-3
18- Over 500 Democratic Staffers Tell Biden to 'Hold Israel Accountable' for 'Killing Palestinian Civilians'. Clarion website, 28/5/2021. Accessed on: 10/6/2021, at https://bit.ly/3viHt4z
19- Zachary B. Wolf. Biden faces an angry rift in his own party over Israeli-Palestinian conflict. CNN, 16/5/2021. Accessed on: 10/6/2021, at https://cnn.it/3zgvaZX
20- Steny Hoyer. Hoyer Statement on the Situation in Israel and Gaza. Press release, 18/5/2021. Accessed on 11/6/2021, at: https://www.majorityleader.gov/content/hoyer-statement-situation-israel-and-gaza
21- Steny Hoyer. Hoyer Statement on Hamas Rocket Attacks. Press release, 12/5/2021. Accessed on 11/6/2021, at: https://www.majorityleader.gov/content/hoyer-statement-hamas-rocket-attacks
22- Aamer Madhani. Hour-by-hour: Biden's behind-the-scenes push for cease-fire. AP news, 21/5/2021. Accessed on 10/6/2021, at https://bit.ly/2RSdz9Q
23- The White House. Press Gaggle by Principal Deputy Press Secretary Karine Jean-Pierre. Press briefings, 19/5/2021. Accessed on: 12/6/2021, at https://bit.ly/3xdHNTJ
24- Trafalgar Group. "Nationwide Issues Survey", May 2021. Accessed on 15/5/2021, at https://bit.ly/3grRnNm
25- Lydia Saad. "Key Trends in U.S. Views on Israel and the Palestinians". Gallup website, 28/5/2021. Accessed on: 13/6/2021, at https://news.gallup.com/poll/350393/key-trends-views-israel-palestinians.aspx
26- Shibley Telhami. Changing American Public Attitudes on Israel/Palestine: Does It Matter For Politics? Project on Middle East Political Science, University of Maryland, 31/5/2021. Accessed on 13/6/2021, at:https://pomeps.org/changing-american-public-attitudes-on-israel-palestine-does-it-matter-for-politics
27- Lydia Saad. Americans Still Favor Israel While Warming to Palestinians. Gallup website, 19/3/2021. Accessed on 13/6/2021, at: https://news.gallup.com/poll/340331/americans-favor-israel-warming-palestinians.aspx

ندوة: المواجهة الفلسطينية- الإسرائيلية 2021
الأبعاد الاستراتيجية*

الملخص

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط ندوة بعنوان (المواجهة الفلسطينية- الإسرائيلية 2021، الأبعاد الاستراتيجية) والتي تهدف إلى رصد الأبعاد الاستراتيجية لنتائج المواجهة سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً، وعلى المستويات المتعددة، إسرائيلياً وفلسطينياً وعربياً ودولياً، وإبراز الفرص المتاحة ما بعد المواجهة فلسطينياً وعربياً، إضافة إلى محاولة رسم المسارات والأدوات اللازمة فلسطينياً وعربياً لإدارة الصراع، وتغيير معادلاته لصالح تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بالتحرير والعودة، وهزيمة المشروع الصهيوني.

شارك في الندوة 15 باحثاً وأكاديمياً وخبيراً استراتيجياً من الأردن وفلسطين والجزائر والسودان والمملكة المتحدة بأوراقٍ علميةٍ، إضافة إلى حضور عدد من الباحثين والمتخصصين في القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي، وتوزعت الندوة على جلستين، تناولت الأولى الأبعاد الاستراتيجية للمواجهة، وتناولت الثانية الفرص الاستراتيجية لما بعد المواجهة. ويشكل هذا التقرير حصيلة أوراق الباحثين والخبراء ومناقشات المشاركين، وهو يتوزع على 6 محاور رئيسة.

وقد خلُص المشاركون في محور الأبعاد الاستراتيجية لنتائج المواجهة على المستوى الإسرائيلي إلى أن المواجهة الأخيرة عبّرت عن تحدٍ استرتيجي رئيسي ومركزيّ لإسرائيل، يتمثل بأنّ هناك شعباً فلسطينياً حيّاً يستطيع أن يهبّ بشكل موحد، متجاوزاً الاتفاقيات وجميع الظروف السياسية التي تحيط القضية الفلسطينية.

وفي محور الأبعاد الاستراتيجية لنتائج المواجهة على المستوى الفلسطيني فقد أشار المشاركون إلى أن المواجهة الأخيرة حققت عدة نتائج أثرت في الوزن السياسي والقيمة الوطنية الكلية لسلوك وفكر حركة حماس، كما أثبتت وحدة الشعب الفلسطيني، وأعادت البوصلة لفلسطينيي الداخل وما يعانوه من تمييز عنصري.

وفي محور الأبعاد الفكرية الاستراتيجية لنتائج المواجهة أوضح المشاركون بأن المواجهة قد ساهمت في تقديم رؤية جديدة تستند إلى التشكيك بأن القوة الإسرائيلية لا تقهر، وإحياء روح المقاومة لدى الشعوب العربية، كما ساهمت في نشوء جيل جديد مختلف يمتلك الرواية والأدوات، وعزّزت الصوت العربي الفلسطيني الإسلامي في العواصم الغربية المنحازة لإسرائيل.

وفيما يخص الفرص الاستراتيجية للشعب الفلسطيني ما بعد المواجهة فقد أشار المشاركون إلى أن تبني الاستراتيجية الكفاحية بدل نهج المفاوضات والاتفاقات، وإنهاء الانقسام، وتعميق بناء حركة تضامن عالمي مع الفلسطينيين، ستكون من أهم الفرص السياسية التي تتيحها نتائج هذه المواجهة للفلسطينيين.

وفي مناقشتهم الفرص الاستراتيجية للعالم العربي في إدارة الصراع مع المشروع الصهيوني لخص المشاركون هذه الفرص بمجموعة من النقاط كان أبرزها: مغادرة مربع اتفاقيات السلام، وليس بالضرورة بإلغائها رسمياً ولكن بإلغاء آثارها عملياً، ودعم وحدة الشعب الفلسطيني ونضالة، إضافة إلى إنشاء صندوق لدعم فلسطين في كل دولة عربية.

وفيما يتعلق بالمسارات والأدوات اللازمة لمواجهة الاحتلال ودحر المشروع الصهيوني على المستوى الفلسطيني، فقد

---

* **تقرير علمي للندوة أعدّه أ. سعيد لحام- مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط، وحرّره د. بيان العمري- مدير تحرير المجلة.**

أكد المشاركون على ضرورة إيجاد رؤية استراتيجية فلسطينية جديدة لإدارة المواجهة والصراع، أما على المستوى العربي والدولي فلا بد من استثمار نتائج المواجهة الأخيرة التي استقطبت الاهتمام الإقليمي والدولي، من أجل تعزيز مكانة القضية الفلسطينية، إضافة إلى تطوير العلاقة مع الدول العربية والإسلامية، وخاصة الأردن للتوافق على رؤية مشتركة في الدفاع عن القدس والتصدي لمشاريع الترانسفير والتوطين والوطن البديل.

الكلمات المفتاحية: العدوان الإسرائيلي، المشروع الصهيوني، القضية الفلسطينية، الوحدة الفلسطينية، إنهاء الانقسام، حماس، الحرب على غزة.

A Seminar report
The Palestinian-Israeli Confrontation 2021
Strategic Dimensions

Mr. Saeed Al-Lahham

Abstract

The Middle East Studies Center held a seminar entitled "Israeli-Palestinian Confrontation 2021: Strategic Dimensions," which aims to monitor the strategic dimensions of the results of the confrontation politically, militarily, socially, intellectually, and at multiple levels: Israeli, Palestinian, Arab, and international. The seminar highlighted the post-confrontation opportunities for Palestinians and Arabs, as well as to find out the emerging paths and tools necessary for Palestinians and Arabs to manage the conflict, to change its equations in favor of achieving the goals of the Palestinians through ending the Israeli occupation and the return of Palestinian refugees.

Fifteen researchers, academics, and strategic experts from Algeria, Jordan, Palestine, Sudan, and the United Kingdom participated. The seminar was divided into two sessions. The first session addressed the strategic dimensions of confrontation. The second has studied strategic opportunities to the post-confrontation.

This report projects the outcome of the papers of researchers and experts and the participants' discussions, and it is divided into six main parts.

At the Israeli level, the seminar concluded that the recent confrontation had reflected a significant and central strategic challenge to Israel. Participants noted that the current fight had affected the political weight and overall national value of Hamas behavior and thinking at the Palestinian level. It demonstrated the unity of the Palestinian people and restored their compass to the Palestinians in Israel and their suffering of discrimination. The confrontation contributed to the vision, based on the suspicion that real

Israeli power revived the spirit of resistance for the Arab peoples, especially for the new Arab generation.

Moreover, it strengthened the Palestinian-Muslim Arab voice in Western Israeli-aligned capitals.

Concerning strategic opportunities for the Palestinian people beyond confrontation; participants noted that adopting the strategy as a demonstration instead of a negotiation approach, and ending the division, in addition to deepening the building of a global solidarity movement with the Palestinians, will be the most critical political opportunities offered by this confrontation.

In discussing the strategic opportunities for the Arab world to manage the conflict with Israel, participants summarized the most prominent. It included leaving the box of peace agreements, not necessarily by formally abolishing them, but by effectively eliminating their effects, supporting the unity of the Palestinian people and their struggle, and establishing a fund to support Palestine in every Arab State.

Concerning the paths and tools necessary to counteract the Israeli occupation at the Palestinian level, the participants stressed the need to create a new Palestinian strategic vision for managing the conflict and confrontation. Furthermore, at the Arab and international levels, the fight results must be invested to enhance the status of the Palestinian cause and develop relations with Arab and Islamic States, particularly Jordan. The aim is to agree on a shared vision in defense of Jerusalem and counter Israeli policy of transfer and any other alternative homeland projects.

Keywords: Israeli aggression, the Palestinian cause, Palestinian unity, ending the division, Hamas, the war on Gaza.

المقدمة

شكّلت المواجهة الفلسطينية– الإسرائيلية الأخيرة في أيار/ مايو 2021 نقلة نوعية في المقاومة والمواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، من حيث ديناميكيتها ومستوياتها وأبعادها، وشكّلت نتائجها ضربة كبيرة لصورة إسرائيل وقوّتها وأمنها وردعها، وأظهرت ضعف جبهتها الداخلية.

وكشفت المواجهات في عموم فلسطين عن إرادة عظيمة يتمتع بها الشعب الفلسطيني وفصائله المقاومة، ومؤسساته وشخصياته الوطنية في فلسطين والشتات، وأن الرؤية الفلسطينية لمشروع تحرري قائمة وبقوة، وأن الفلسطينيين مصممون على مواجهة إسرائيل، وكان لحشد الرأي العام العالمي بشتى الوسائل والطرق تأثير هامّ في ذلك.

كما أكدت المواجهة على أن الأمة العربية والإسلامية، ومعها الرأي العام العالمي، تمتلك إرادة نحو إسناد الشعب الفلسطيني حال كان فعله موحداً وموجهاً نحو مواجهة الاحتلال.

ومن جانب آخر أظهرت المواجهة القدرات الميدانية والعسكرية للمقاومة الفلسطينية من حيث وحدة قيادتها وتطوير قدراتها، وتوفر الحاضنة الشعبية المؤيدة لها، إضافة إلى توفر دعم إقليمي ودولي شعبي ورسمي يُضعف قدرة الاحتلال على تحريض العالم ضد الشعب الفلسطيني وتبرير عدوانه عليه.

وتشير نتائج المواجهة إلى إمكانيات متعددة وفرص قوية في التأسيس لمرحلة جديدة في معادلات الصراع العربي- الإسرائيلي وإدارته سياسياً وأمنياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً، ولتشكّل تراكماً في مواجهة الاحتلال ودحره وهزيمة المشروع الصهيوني، وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بالتحرير والعودة، لا سيما أنّ مسار مفاوضات السلام واتفاقاته وأشكال التطبيع لم تخلق أي انسجام أو توافق مع أهداف الاحتلال واستمراره.

ولدراسة الأبعاد الاستراتيجية لهذه المواجهة عقد مركز دراسات الشرق الأوسط ندوة بعنوان (المواجهة الفلسطينية- الإسرائيلية 2021، الأبعاد الاستراتيجية) تهدف إلى رصد الأبعاد الاستراتيجية لنتائج المواجهة سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً، وعلى المستويات المتعددة، إسرائيلياً وفلسطينياً وعربياً ودولياً، وإبراز الفرص المتاحة ما بعد المواجهة فلسطينياً وعربياً، إضافة إلى محاولة رسم المسارات والأدوات اللازمة فلسطينياً وعربياً لإدارة الصراع، وتغيير معادلاته لصالح تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بالتحرير والعودة، وهزيمة المشروع الصهيوني.

شارك في الندوة 15 باحثاً وأكاديمياً وخبيراً استراتيجياً من الأردن وفلسطين والجزائر والسودان والمملكة المتحدة بأوراقٍ علميةٍ، إضافة إلى حضور عدد من الباحثين والمتخصصين في القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، وتوزعت الندوة على جلستين، تناولت الأولى الأبعاد الاستراتيجية للمواجهة، وتناولت الثانية الفرص الاستراتيجية لما بعد المواجهة.

ويشكل هذا التقرير حصيلة أوراق الباحثين والخبراء ومناقشات المشاركين، وهو يتوزع على 6 محاور رئيسة.

المحور الأول: الأبعاد الاستراتيجية لنتائج المواجهة على المستوى الإسرائيلي

- **الأبعاد السياسية**

عبّرت المواجهة الأخيرة عن تحدٍ استرتيجي رئيسي ومركزيّ لإسرائيل، يتمثل بأنّ هناك شعباً فلسطينياً حيّاً يستطيع أن يهبّ بشكل موحد، متجاوزاً اتفاقية أوسلو، رغم جميع الظروف السياسية التي تحيط القضية الفلسطينية، كصفقة القرن، وموجة التطبيع، والبطش الإسرائيلي، وتقطيع الوطن إلى أجزاء، وممارسات الاحتلال وجرائمه المختلفة اتجاه الشعب الفلسطيني.

وثمّة أبعاد مركزية للمواجهة الأخيرة تشكل تحدياتٍ سياسية واستراتيجية واجتماعية لإسرائيل على النحو التالي:

1. رغم ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في القدس من خطط الأسرلة والتهويد، اتضح أن القدس بؤرة الصراع، وأن الفلسطينيين والعرب والمسلمين يعتبرونها خطاً أحمر، وما زال أهلها يدافعون عنها، ولا يقبلون أن تكون عاصمة موحدة لإسرائيل كما تزعم، ولا يقبلون بأيّ سيادة إسرائيلية عليها أو على على باب العامود، ولا بمسيرة الأعلام، إضافة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يعانى من إرباك وتخبّط في إدارة ملف القدس بعد المواجهة الأخيرة، رغم استمراره ومحاولاته فرض أمر واقع على المدينة المقدسة.
2. استطاع الحراك الشبابي في القدس وأراضي الـ 48 فرض مواجهة ميدانية، وتجاوز المعيقات التي تفرضها قيادات فلسطينية تقليدية تحاول ضبط الشارع والتأثير فيه، ويظهر هنا بروز جيل جديد من الفلسطينيين يشكل تحدياً لإسرائيل، حيث إن 70% من الفلسطينيين وُلدوا بعد اتفاقية أوسلو، و50% ولدوا بعد الانتفاضة الثانية.
3. بدء الحديث على المستوى الدولي عن حق الفلسطينيين في الدفاع عن النفس وفي المقاومة، ورفض سياسات الاحتلال الإسرائيلي، ويظهر ذلك على سبيل المثال في تقارير معهد ديل كارنيجي الأمريكي، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، ومنظمة بيتسيلم، كما أنه من المتوقع أن تقوم إسرائيل بصرف الملايين لإعادة دعم روايتها السياسية عالمياً بعدما تراجع تأثيرها في المواجهة الأخيرة.
4. من أهم التطورات التي نجمت عن المواجهة الأخيرة الوحدة الفلسطينية في كامل فلسطين

التاريخية، وتجاوز الحديث عن إنهاء الاحتلال للأراضي المحتلة عام 1967، نحو العودة في الصراع إلى آثار احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1948، كما برز الحديث لدى أكاديميين أمريكيين عن بأن سياسات إسرائيل في فلسطين تمثّل سياسات عنصرية وليس احتلالاً فقط.

5. أسفرت المواجهة عن اختراق وعي المجتمع الإسرائيلي بأن الاحتلال يواجه مقاومة متعددة المظاهر تعبّر عن إرادة شعب مقاوم، يقوم بتبادل الأدوار والمهمات، ولديه القدرة والقوة على التواصل والتحرك المشترك.

6. عبّرت المواجهة عن أن استراتيجية إسرائيل في التطبيع مع دول المنطقة وتهميش القضية الفلسطينية فشلت؛ حيث لا يمكن تجاوز القضية الفلسطينية وتهميشها، وأن اتفاقية أوسلو واتفاقيات السلام مع الدول العربية لا تحقق الأمن لإسرائيل.

ويمكن تلخيص التحدي الاستراتيجي لإسرائيل بـ (فتح الصراع على فلسطين التاريخية)؛ حيث من الممكن أن يفتح هذا المجال فلسطينياً لعدم التسليم بقرار التقسيم لعام 1947 على سبيل المثال.

- **الأبعاد العسكرية والأمنية**

تميّزت هذه الجولة باستخدام الطرفين لوسائل جديدة فيها، ورغم التفوق العسكري لإسرائيل إلا أن المقياس الحقيقي للنجاح هو مدى قدرة المقاومة على إعادة بناء قوتها العسكرية وقدراتها القتالية واستثمار المكاسب السياسية التي حققتها.

بدأت المواجهة العسكرية من غزة بقصف أهداف إسرائيلية بتاريخ 10 أيار/ مايو، وحاولت إسرائيل إضعاف القدرات العسكرية للمقاومة من خلال غاراتها الوحشية التي لم تفرق بين الأهداف العسكرية والمدنية، واستمرت العمليات العسكرية 11 يوماً، وكانت التصعيد الأسوأ منذ 2014، وأسفرت عن استشهاد أكثر من 240 فلسطينياً من قطاع غزة، ومقتل 12 إسرائيلياً على الأقل وإصابة المئات.

- **التغييرات الرئيسية في استراتيجية وتكتيكات إسرائيل العسكرية**

أدخلت إسرائيل مفاهيم عملياتية وتكتيكات جديدة في عملياتها الأخيرة في غزّة، مبنية على

خطة أعدها قائد المنطقة العسكرية الجنوبية السابق اللواء هيرزي هاليفي Herzi Halevy، وهي مبنية على ما يسمى "عقيدة الانتصار"، والتي أقرها رئيس الأركان الإسرائيلي الفريق أفيف كوخافي Aviv Kochavi، وتتمثل بحشد كثافة نيرانية كبيرة من خلال التنسيق بين القوات المشتركة (جميع الصفوف) وبشكل سريع وحاسم مع توفر استخبارات دقيقة أفضل من السابق وبهدف التفوق السريع على العدو وسحقه واستعادة حالة ردع طويلة الأمد.

كما أعلن الاستراتيجيون الإسرائيليون وبوضوح أن الرد القاسي والحاسم على حماس موجه أيضاً لحزب الله وإيران لردعهم عن التدخل أو عن أي عمل عدواني مشابه.

ضمن هذا الإطار ولتحقيق الهدف بدأ الجيش الإسرائيلي فوراً باستهداف قادة حماس العسكريين وخبراء الصواريخ في أماكن تواجدهم، وتدّعي إسرائيل أنها قصفت عمارات وأبراجاً تأوي عناصر استخبارات وأسلحة وعناصر بحث وتطوير وقيادات ومراكز قيادة وسيطرة، مع تبجحها بأنها أعطت إنذارات مسبقة قبل قصفها.

ويدّعي الجيش الإسرائيلي أن الغارات الجوية والعمليات الأخرى قد أضعفت قدرات المقاومة على إنتاج الصواريخ، وهو ما يصعب قياسه إلا بمدى قدرة المقاومة وسرعتها في إعادة بناء مشاغلها ومكونات البرنامج الصاروخي؛ حيث قدرت إسرائيل القدرات الصاروخية للمقاومة قبل العمليات بـ 13-15 ألف صاروخ معظمها منتجة محلياً.

كما حاولت إسرائيل جاهدة شلّ منظومة الأنفاق داخل غزة وليس الأنفاق الحدودية فقط كما فعلت عام 2014، حيث تعتقد إسرائيل أن منظومة الأنفاق التي تسميها " شبكة المترو" تمتد مئات الكيلومترات، وهي الركيزة الأساسية في المفهوم القتالي لحماس، وتستخدمها لنقل المقاتلين والصواريخ والمعدات تحت الأرض في الهجوم والدفاع، وتدعي إسرائيل أن غاراتها الجوية قد دمّرت حوالي 100 كم من الشبكة، ولا يمكن التثبت من هذا الادعاء إلا في المستقبل.

على نطاق أوسع، تعتبر إسرائيل أن نظام المعركة لقواتها كان كافياً للتعامل مع تهديدات على عدة جبهات هي غزة والضفة الغربية والشمال، كما استدعت إسرائيل حوالي 7 آلاف جندي من الاحتياط لإسناد منظومتي الاستخبارات والقبة الحديدية بشكل رئيسي، كما استدعت 20 فصيلاً من قوات حرس الحدود للمساعدة في قمع الحراك داخل إسرائيل، وإسناد 9 سرايا من الضفة الغربية من الجيش وُضعت بإمرة الشرطة في الداخل.

ويحاول كل طرف، إسرائيل والمقاومة الفلسطينية، تجيير وتعظيم إنجازاته إلى مكاسب استراتيجية، ومع صعوبة تقدير إنجازات حماس لأن أهدافها اساساً سياسية إلا أن النتائج واضحة من حيث صمودها في وجه أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط، وتعطيل الحياة اليومية في إسرائيل بقصف أهداف في العمق الإسرائيلي وفي تل أبيب بشكل لم يسبق لقوة مواجِهةٍ لإسرائيل أن فعلتها، سواء من حيث عدد الصواريخ أو مدياتها.

وعلى الطرف الأخر أبرزت المواجهة نواحي ضعف كبيرة في بنية إسرائيل، وخاصة المجتمع الإسرائيلي وجبهة إسرائيل الداخلية، وسلطت الضوء على انعدام العمق الجغرافي لإسرائيل؛ حيث أصبحت كامل جغرافيا إسرائيل في متناول صواريخ المقاومة.

كما أبرزت المواجهة دور الحرب النفسية والإشاعة في الحروب، وأثبتت أن القوة الزائدة لا تستطيع بالضرورة الانتصار بالمعركة، خاصة إذا كانت القوة الضعيفة المواجهة تمتلك الإرادة والتصميم والقدرة على بناء القوة واستخدامها بشكل صحيح.

المحور الثاني: الأبعاد الاستراتيجية لنتائج المواجهة على المستوى الفلسطيني

- **الأبعاد السياسية**

منذ اتفاق أوسلو استطاع الاحتلال أن يضبط إيقاع العلاقة نسبياً بينه وبين الفلسطينيين ضمن مجموعة من الضوابط التي أفرزت العديد من المظاهر السياسية، وبني عليها نتائج استراتيجية، من أهمها أنه هندس الديمغرافيا الفلسطينية ضمن مجموعات فلسطينية تمثل أقليات لها مطالب حياتية معينة ومتنوعة "فلسطينيو الداخل، سكان الضفة الغربية، أهل غزة، سكان القدس، فلسطينيو الخارج"، ما منحه قدرة ما في التحكم في إدارة الصراع من ناحية، وجعل الهدف النهائي للعلاقة هو الحكم الذاتي، وليس حق تقرير المصير.

كما أنه جعل الفلسطينين ينتقلون من موضوع التحرير إلى التمسك بموضوع الدولة، وبشكل غير واقعي، ما مكّن للمشروع الصهيوني من إقامة دولة واحدة بأكثر من نظام وآلية تحكم، فصل عنصري في 48، واحتلال في الضفة، وحصار في غزة، وديمقراطي لليهود، وصهيوني توراتي للمستوطنين في الضفة الغربية.

وأصبحت قدرات أي فاعل سياسي فلسطيني في قيادة الشعب الفلسطيني معتمدة على

وجوده داخل منظومات التحكم الصهيونية من خلال وجوده داخل السلطة الفلسطينية، والتي يتحكم فيها الاحتلال وفي منظوماتها الاقتصادية والسياسية والجغرافية.

ولذلك، نُزعت عن الصراع أبعاده القانونية والاخلاقية، فبدل أن يكون صراعاً مع الاحتلال وفقاً لقواعد العدالة الدولية والضوابط الناظمة للشعوب تحت الاحتلال، أصبح الصراع إشكاليات تفاوضية وتضبطه علاقات سياسية.

ولذلك، بُنيت على هذه الضوابط ظواهر حدت من قدرة الشعب الفلسطيني وقواه السياسية على إحداث التغيير، ومن أهمها غياب المشروع الوطني المتفق عليه من الكل الفلسطيني، والتكلس في النظام السياسي الفلسطيني، وعجز الشعب الفلسطيني على اجتراح نموذج مقاومة تتكامل به مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وأصبحت السلطة الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية عبئاً على مشروع التحرير.

وبناءً على ما سبق، مثّلت المواجهة الاخيرة بين الشعب الفلسطيني ودولة الاحتلال محطّة فاصلة في الكثير من هذه الضوابط، وسيكون لها إثر ذلك أبعاد سياسية واستراتيجية على كل الحالة الفلسطينية.

- **نتائج المواجهه الأخيرة على صعيد المقاومة الفلسطينية– وخصوصا حركة حماس**

حققت المواجهة الأخيرة عدة نتائج أثرت في الوزن السياسي والقيمة الوطنية الكلية لسلوك وفكر حركة حماس، داخلياً واقليمياً ودولياً، وذلك من خلال التالي:

1. تحولت حماس من جزء من المشكلة في النظام السياسي من وجهة نظر إقليمية ودولية وفلسطينية أحياناً، إلى فاعل أساسي في أي حل ولا يمكن تجاوزه.
2. استطاعت حركة حماس تثبيت أن مشروع مقاومتها لا يتمثل في الدفاع عن حكمها لقطاع غزة، بل إنه يستجيب للقضايا الوطنية.
3. تحولت حركة حماس إلى قائد لمشروع المقاومة الفلسطينية الحديثة وبالذات بالنسبة للجيل الفلسطيني الجديد.
4. خلّدت المقاومة في أذهان الجيل الفلسطيني الجديد فكرة أن المقاومة تستطيع أن تحقق له آماله وتقف في وجه الاحتلال.
5. قدمت المواجهة الأخيرة النموذج، فقد صنعت نموذجاً عملياً للشعب الفلسطيني.

6. استطاعت حماس أن تتموضع خارج إطار السلطة الفلسطينية، وتتعدّى دور السلطة الوظيفي من خلال التموضع في برنامج تحرري، ودون التصادم مع السلطة الفلسطينية.

- **نتائج المواجهه الأخيرة على صعيد القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني**

1. توسيع الدائرة الرمزية التي تتمتع بها القدس ومحوريتها في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.
2. أثبتت وحدة الشعب الفلسطيني، وتكامليته في استخدام أدوات نضاله في مختلف الحيزات الجغرافية التي يتواجد بها الفلسطينيون، وبشكل غير مسبوق منذ عام 1936.
3. أعادت البوصلة لفلسطينيي الداخل وما يعانوه من تمييز عنصري، وصراعهم مع النظام العنصري.
4. دور الشباب المميز واستثمارهم للعالم الافتراضي سواء في التحشيد الداخلي أو في تأليب الرأي العام العالمي، فالمواجهة في أغلبها كانت شبابية بامتياز.
5. أثبتت قوة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي كأحد الأدوات المهمة في الصراع مع الاحتلال، وتوظيفها في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته وفي إدانة الاحتلال والدفاع عن شرعية المقاومة.
6. الشعور العارم الفلسطيني بقدرة المقاومة على الوقوف في وجه الاحتلال، حيث إنه وبلا شك تراجعت قوة الردع العسكرية الإسرائيلية وقوة الردع السياسية.
7. التفاف الوحدة الشعبية حول الانتصار، والاحتفاء به.

- **نتائج المواجهه الأخيرة على صعيد النظام السياسي الفلسطيني**

رغم أن السلطة الفلسطينية استفادت من المواجهة بعودة الاتصالات معها، وبالذات من الإدارة الأمريكية، وإعادة الأموال المقطوعة، إلا أنّه لا يُمكن تجاهل نتائج المواجهة السلبية عليها، ومن أبرزها:

1. فقدت القيادة المتنفذة للمنظمة وللسلطة ما بقي لديها من ثقة وقدرة على التحكم في المشروع الوطني الفلسطيني، بل حتى إنها لم تعد تمتلك الإمكانية التبريرية لذلك، ففي الوقت الذي لم يستطع الرئيس الفلسطيني أن يُجري انتخابات في القدس نتيجة للموقف الاسرائيلي، أتت المقاومة لتشن حرباً من أجل القدس وتحقق انتصاراً.

2. لم تعد السلطة الفلسطينية قادرة على إقناع أبناء تنظيم فتح وبالذات الشباب بدوره، فضلاً عن إقناع الشارع الفلسطيني، وعبرّ عن ذلك صدور بيانات لحركة الشبيبة الطلابية أثناء المواجهة طالبت بتوجه الشباب إلى الحواجز وقيادة الفعاليات.

- **الأبعاد العسكرية والميدانية**

شهدت المواجهة الأخيرة في غزة تغييرات رئيسية وتطورات في استراتيجية وتكتيك المقاومة، حيث استخدمت مخزونها الصاروخي بطريقة غير مسبوقة من حيث سرعة وكثافة الرمي والمديات، وغالباً ما كانت تطلق الصواريخ من مواقع مختلفة في غزة على الهدف نفسه داخل إسرائيل، وذلك لإشباع منظومة القبة الحديدية وإبطال مفعولها؛ حيث أطلقت المقاومة (4300) صاروخ في 11 يوم قتال، ما يعني (390) صاروخاً كمعدل يومي مقارنة مع أكثر من (4500) صاروخ على مدى 50 يوماً عام 2014 بمعدل (90) صاروخاً يومياً.

واستخدمت المقاومة أساليب مبتكرة، حيث استهدفت المطارين الرئيسيين في إسرائيل، وتسببت بإغلاق مطار بن غوريون بشكل متقطع، واستهدفت القواعد الجوية والبرية الإسرائيلية، كما استخدمت طائرات مسيّرة انتحارية جديدة، واستخدمت أيضاً غواصات مسيّرة صغيرة تصل حمولتها لـ (30) كغم من المتفجرات لاستهداف منصات الغاز البحرية الإسرائيلية، كما نجحت في تفعيل مجموعات مقاومة الدروع المسلحة بصواريخ ضد الدبابات رغم كثافة القصف الجوي، والتي اعترفت إسرائيل بنجاحها في 3 عمليات أدّت إلى مقتل جنود إسرائيليين.

كما أنّ الهبة الشعبيّة في الضفة الغربية والداخل أجبرت إسرائيل على شن عمليات شرطة وأمن (شين بيت) كبيرة في الداخل، وزيادة عدد قواتها العسكرية في الضفة الغربية للسيطرة على الوضع.

ومن الأهداف التي فشلت إسرائيل في تحقيقها في المواجهة الأخيرة:

1- كسر إرادة المقاومة.

2- تدمير قدرات المقاومة من حيث التسليح.

3- تدمير البنية التحتية للمقاومة ومقومات بقائها واستمرارها كشبكة الأنفاق وغيرها.

وعبّر عن ذلك تصريحات المقاومة على أنها قادرة على الاستمرار لمدة 6 أشهر في هذه المواجهة، كما دلّ على ذلك خروج الناطق باسم الجناح العسكري لحركة حماس (أبو عبيدة) في

الساعات الأخيرة قبيل وقف إطلاق النار، وإعلانه تجهيز المقاومة لضربة صاروخية هي الأكبر حجماً، تشمل كافة المناطق الإسرائيلية.

فالمقاومة أبدعت في إدارتها للمواجهة، كما لم تحقق إسرائيل أهدافها على السياق العسكري والاستراتيجي، غير زيادة رصيدها من استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية ووسائل الإعلام!

- **الأبعاد الاجتماعية والفكرية**

لم يتوقف نضال الشعب الفلسطيني للحظة على طول الصراع، وتعدّ الهبّة الأخيرة مدّاً ثورياً لهذا النضال وفصلاً من فصوله، وما يحتاجه الشعب الفلسطيني اليوم هو العمل بنَفَس طويل والبناء على نتائج المواجهة وتحديد الخطوات القادمة، واجتراح نهج نضالي ثوري مستدام، دون المبالغة في تضخيم الإنجازات والقدرات، فما زال المشروع الصهيوني قائماً ويعمل لتحقيق أهدافه.

ففي أراضي 48 شكل إعلان إضراب الكرامة يوم 18 مايو/ أيار 2021، والذي استجاب له الفلسطينيون في كافة أرجاء فلسطين التاريخية، مرحلة جديدة في توحيد الشعب الفلسطيني، كما أن لإعلان الإضراب من مدينة يافا، رغم كل ما تعرضت له تاريخياً من استهداف للهوية العربية، رمزيته، ويعد مفاجأة لإسرائيل.

ورغم سياسات إسرائيل ومحاولاتها في تقسيم الشعب الفلسطيني وإشغاله بقضايا مختلفة، إلا أن المواجهة الأخيرة فرضت على الاحتلال إعادة حساباته وسياساته تجاه الفلسطينيين، فقد عملت إسرائيل على أسرلة الأقلية العربية وطمس هويتها الوطنية والثقافية بسياسات وقوانين كان آخرها قانون القومية اليهودية، ولكن المفاجأة الكبيرة كانت فيما يسمى بالمدن المختلطة (اللد ويافا وحيفا وعكا) ومدن المثلث والجليل والنقب، والتي انتفضت بشكل غير مسبوق وتصدت للعصابات اليهودية من المتشددين والمتطرفين، وقد اعتقدت السلطات الإسرائيلية أن مشروع الأسرلة وإشغال المواطنين العرب في إسرائيل بقضايا المساواة وتحسين الظروف المعيشية قد أخرجهم من دائرة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ولكن المواجهات الأخيرة أثبتت عمق الانتماء الوطني لديهم وارتباطهم بقضية شعبهم.

ومن المهم الإشارة إلى أن النخب والقيادات السياسية الفلسطينية لم تعد تسيطر على الجيل الجديد من الشعب الفلسطيني الذي يسعى لمواجهة الاحتلال والتحرر منه، كما أن سياسات

تدجين الفلسطينيين باستخدام آليات مختلفة للتحكم بالمناطق الفلسطينية المختلفة وتقسيم المجتمع والتفريق بين المناطق الفلسطينية لم تجد نفعاً.

ومن جهة أخرى عبّرت المواجهة الأخيرة عن أنّ استراتيجية السلام الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للفلسطينيين فشلت في تشتيت انتباهه لقضيته المركزية وفي كبت طموحه المتطلع لتحرير وطنه.

وعلى مستوى غزة كان أظهرت المواجهة ما يلي:

1. بناء حالة التفاف شعبي حول المقاومة بتأييدها بصورة كبيرة، ومنحها غطاءً شعبياً جماهيرياً، ربما زاد عن جولات سابقة.
2. جسّدت المواجهة بصورة كبيرة حالة الانسجام الفكري بين مختلف مكونات فصائل المقاومة، لا سيما من خلال غرفة العمليات التي صهرت كل التباينات الأيديولوجية والفكرية في بوتقة واحدة للدفاع عن القدس والأقصى.
3. صدر عن الأوساط الشعبية والجماهيرية من مؤيدي قوى المقاومة خلال أيام المواجهة مفردات وأدبيات موحدة ذات أبعاد وطنية، ما كان له أثر في الصمود والتصدي.
4. تجلّت بعد انتهاء المواجهة مظاهر التضامن الاجتماعي والتكافل المجتمعي لمحاولة جبر أضرار المهدمة منازلهم وتعويضهم، ولو في مراحل أولية، ما ساهم في تعزيز الروح الجماعية، وتفويت الفرصة على العدو في إيجاد شقوق داخلية بين المقاومة وحاضنتها الشعبية.
5. بروز خطاب إعلامي فلسطيني وطني شبه موحد، عبر الإذاعات المحلية والقنوات التلفزيونية التي تكلمت باسم "غرفة العمليات المشتركة"، ومفردة "المقاومة"، بعيداً عن أسماء الحركات والفصائل كلٌّ على حدة.
6. رغم الصعوبات والمعوقات التي تعترض طريق مشروع التحرير وإنهاء الاحتلال، إلا أن نتائج المواجهة ولّدت قناعة وحالة شعورية، على مستوى الشعب الفلسطيني وقواه السياسية وفصائله المقاومة، وكذلك على مستوى الشعوب والنخب والحركات والأحزاب العربية، بأنّ إنهاء الاحتلال كلياً أو جزئياً في مدى زمني معقول نسبياً وتحقيق انتصارات مهمة في المواجهة معه، لم يعد أمراً مستحيلاً ولا يستدعي ترحيل المهمة للأجيال القادمة.

المحور الثالث: الأبعاد الفكرية الاستراتيجية لنتائج المواجهة (عربياً وإسلامياً)

- **الاستراتيجية الفكرية التي استندت عليها إسرائيل منذ تأسيسها**

1. التراث العنصري العدائي القائم على إلغاء الآخر- الفلسطيني والعربي والإسلامي والمسيحي والدرزي، على حدّ سواء.
2. استناد حل الصراع العربي- الإسرائيلي على مفهوم التفوق الإسرائيلي الشامل على العرب، ومحاولة تغيير الصورة الذهنية للصهاينة من أعداء إلى شركاء، وترسيخ فكرة استحالة هزيمة أو زوال المشروع الصهيوني والاحتلال الإسرائيلي.
3. سياسة التفتيت للعرب، لإنهاء فكرة العروبة والأمة العربية والجامعة العربية، والتعامل ثنائياً مع الدول العربية، وفق المصالح الثنائية، وإنهاء فكرة الأمن القومي العربي.
4. إنهاء فكرة وجود المقدسات الإسلامية والمسيحية بالهيمنة والسيطرة الكاملة عليها، وترسيخ فكرة أن القدس الوحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وإنهاء فكرة أن القضية الفلسطينية هي قضية المسلمين، والمسيحيين أيضاً.

- **مساهمة المواجهة في تقديم رؤية جديدة على المستوى العربي**

1. شكّكت بأن القوة الإسرائيلية لا تقهر.
2. ردّت على الدول العربية التي تفكر في التطبيع دون حل القضية الفلسطينية، تعبيراً عن بؤسها واستسلامها.
3. أحيت روح المقاومة لدى الشعوب العربية، والتي خرجت في مظاهرات غير مسبوقة دعماً للمقاومة.
4. وجهت رسالة إلى الدول العربية بأهمية إحياء العمل العربي المشترك، وضرورة التحرك العاجل لمشروع عربي لحل الصراع العربي- الإسرائيلي وفق حقوق الشعب الفلسطيني.

- **مساهمة المواجهة في تقديم رؤية جديدة على المستوى الإسلامي والدولي**

1. أحيت فكرة الارتباط الوثيق للمقدسات الإسلامية والمسيحية بالقضية الفلسطينية، وأنها قضية العالم الإسلامي والمسيحي.

2. نشوء جيل جديد مختلف يمتلك الرواية والأدوات، على سبيل المثال إبراز نيويورك تايمز لصور الأطفال الشهداء في غزة، حيث أصبحت إسرائيل متّهمة بأنها تُعامل الفلسطينيين بنفس المعاملة التي تشتكي بها منهم.
3. حرّكت المواجهة الأخيرة العالم وأثّرت نسبياً على الموقف الأمريكي بعد ما كانت القضية الفلسطينية غائبة عن سلم أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة.
4. عزّزت الصوت العربي الفلسطيني الإسلامي في العواصم الغربية المنحازة لإسرائيل، مما يضغط لتعديل موقفها.

المحور الرابع: الفرص الاستراتيجية للشعب الفلسطيني ما بعد المواجهة

- **الفرص السياسية**

من أهم الفرص السياسية التي تتيحها نتائج هذه المواجهة للفلسطينيين:

1. تبني الاستراتيجية الكفاحية بدل نهج المفاوضات والاتفاقات، إضافة إلى أولوية وقف التنسيق الأمني.
2. إنهاء الانقسام، وتشكيل قيادة وطنية موحدة تحت مظلة منظمة التحرير، من خلال إجراء الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني على أسس ديمقراطية لتجديد الشرعية للنظام السياسي الفلسطيني وتجديد المؤسسات الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى تشكيل لجنة وطنية لإعادة الإعمار في قطاع غزة، وإسناد من تعرّضوا للأذى جراء المواجهة.
3. استثمار الدعم العربي والدولي للقضية الفلسطينية وفرضها على الأجندة الدولية باعتبارها قضية شعب يناضل لإنهاء الاحتلال وحق تقرير المصير.
4. تعميق بناء حركة تضامن عالمي مع الفلسطينيين من خلال تفعيل العقوبات على كل المستويات الرسمية والشعبية، والبناء على التّغير النسبيّ في الموقف الأمريكي، والذي عبّر عنه تحرك مجموعة من التيار التقدمي في الحزب الديموقراطي في الكونجرس لمحاولة منع صفقة أسلحة أمريكية لإسرائيل أثناء المواجهة، إضافة لخروج مظاهرات غير مسبوقة في كبرى المدن الأمريكية.

وتشير هذه التغيرات إلى أن حالة الجمود وإيقاف شعلة المقاومة يشكل خطراً على القضية الفلسطينية، وضرورة إبقائها متّقدة، ما يبقي القضية الفلسطينية حيّة في الوجدان العالمي.

- **الفرص الميدانية**

من المنظور الوطني والتحرري العام، فإن المواجهة الأخيرة تأتي في سياق حركة التحرر الوطنية وهي حرب ممتدة طويلة الامد، لا تنطبق عليها موازين القوى التقليدية، والمعركة لن تحسم بالضربة القاضية وإنما عبر تسجيل نقاط استراتيجية في سجل ميدانيّ يأخذ بالاعتبار معاني الصمود والبقاء والثبات للفلسطينيين، ومرادفات العدوان والاعتداء ونزع الشرعية عن إسرائيل كدولة احتلال، ولعل تجارب حركات التحرر الوطنية في فيتنام والجزائر والهند والعديد من الدول الآسيوية والإفريقية دليل حاضر على مثل هذا التوجه الاستراييجي بمضامينه الشعبية الجامعة.

وقد رسمت الوحدة الميدانية الفلسطينية في هذه المواجهة وصور التلاحم الفلسطيني في أراضي 48 والقدس والضفة مع غزة ملحمة فلسطينية غير مسبوقة، وكان لها الأثر الأبرز في وقف العدوان الإسرائيلي على غزة والقبول بوقف إطلاق النار، ويمكن استثمار هذه الصورة وهذه الوحدة للضغط على الاحتلال الإسرائيلي بعدم الاستفراد بالفلسطينيين في الضفة أو القدس أو غزة، وإجباره على إعادة حساباته تجاه الفلسطينيين كأصحاب قضية واحدة.

المحور الخامس: الفرص الاستراتيجية للعالم العربي في إدارة الصراع مع المشروع الصهيوني

لم تغادر القضية الفلسطينية ومركزيتها ضمائر الشعوب العربية يوماً، على الرغم من تراجع موقعها وأولويتها لدى الجانب الرسمي العربي، وخاصة بعد الربيع العربي وارتداداته التي أثقلت كاهل الشعوب العربية بأعباء أمنية ومعيشية في المحيط الفلسطيني، خاصةً في سوريا ولبنان، وإلى حدٍ ما في مصر، ونتيجةً للحروب والانقسامات الداخلية في العالم العربي من ليبيا إلى العراق، إضافة إلى وصول إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة من 2016-2020، وما تلا ذلك من موجة تطبيع بين دول عربية وإسرائيل، دون أي اعتبارات لحقوق الفلسطينين، ما عمّق الأزمة التي تمر بها القضية الفلسطينية.

ورغم ما سبق أعطت المواجهة الأخيرة بارقة أمل جديدة للشعوب العربية التي انتفضت نصرة للقدس ولحقوق الفلسطينيين، ما كان مفاجئاً، وكأن فلسطين لم تغب عن الوعي العربي.

وتشكل نتائج هذه المواجهة فرصة استراتيجية لدول الطوق، وخاصة مصر والأردن، للعمل على إعادة القضية الفلسطينية إلى محور الأحداث في المنطقة، بعد أن تخلت دولة الاحتلال ومنذ مدةٍ طويلة عن كل مفردات السلام التي رافقت توقيع اتفاقيات السلام العربية؛ فما زال الاحتلال الإسرائيلي مستمرّاً بسياساته ومشاريعه، في الاستيلاء على الأرض، وبناء المستعمرات، وفرض القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وضم الجولان، وخطط ضم أراضي الضفة الغربية، وعليه لم يعد هناك مبرر للطامعين بالسلام مع دولة الاحتلال التي لا حدود لأطماعها.

وتتلخص الفرص الاستراتيجية للعالم العربي في إدارة الصراع مع المشروع الصهيوني بما يلي:

1. مغادرة مربع اتفاقيات السلام، وليس بالضرورة بإلغائها رسمياً ولكن بإلغاء آثارها عملياً، والعمل بموجب المصالح الوطنية في مواجهة المشروع الصهيوني سياسياً وإعلامياً وقانونياً، وبناء القوة الرادعة وتعديل ميزان القوى، فالمشروع الصهيوني خطر على كل الدول العربية وليس على فلسطين وحدها، ولا بدّ من المواجهة مهما حاول البعض تأجيلها، فهذا المشروع لن يكتمل إلا على أنقاض شعوب هذه المنطقة.
2. دعم وحدة الشعب الفلسطيني ونضالة بدلاً من اتخاذ مواقف داعمة لطرف دون آخر.
3. دعم الشعب الفلسطيني مادياً وإعلامياً وسياسياً ومعنوياً، بما يتيح له مواجهة الاحتلال بشكل مستمر، الأمر الذي سيرفع من كلفة الاحتلال إلى مستويات تؤثر تأثيراً مباشراً على المشروع الصهيوني.
4. مغادرة العديد من المفردات التي فرضتها بعض المسارات، مثل القدس الغربية والشرقية والأراضي المحتلة عام 1967، وإرجاع الأمور إلى نصابها، ففلسطين كلها محتلة من النهر إلى البحر، حيث لم ينفع الاستجداء، فلا الصهيونية غيرت نهجها ولا المجتمع الدولي طبّق الشرعية الدولية.
5. إنشاء صندوق لدعم فلسطين في كل دولة عربية، على غرار ما تقوم به العديد من الدول الأجنبية وفي مقدمتها الدول الأوروبية لدعم الدول التي تتعرض لأزمات.

المحور السادس: المسارات والأدوات اللازمة لمواجهة الاحتلال ودحر المشروع الصهيوني

- **فلسطينياً**

يلزم الفلسطينيين رؤية استراتيجية جديدة لإدارة المواجهة والصراع، ولتعتمد على سياسة فتح المسارات، والتخلي عن استراتيجية الخيار التفاوضي الوحيد التي اعتمدها النظام الرسمي العربي، ومن ضمنه السلطة الفلسطينية، لصالح العمل بمسارات متوازية متكاملة، وتقوم هذه الاستراتيجية على الدعائم والركائز التالية:

1. مسار سياسي متوافق عليه وطنياً، ويمكن اعتماد وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني لعام 2006 التي توافقت عليها مختلف القوى الفلسطينية كبرنامج سياسي مشترك للتحرك خلال المرحلة القادمة.
2. مقاومة شعبية نشطة ومستدامة في الضفة الغربية والداخل الفلسطيني المحتل عام 1948.
3. مقاومة مسلّحة في قطاع غزة والمناطق الخاضعة لاحتلال كامل في الضفة الغربية.
4. دور حيوي ونشط لفلسطينيي الشتات في مسيرة النضال الفلسطيني والمواجهة مع الاحتلال.

وإن اعتماد هذه الاستراتيجية فلسطينياً يستدعي التحرك في المسارات التالية:

1. إنجاز ملف المصالحة الفلسطينية كمدخل لتحقيق الوحدة الوطنية وترتيب البيت الفلسطيني، وقطع الطريق على تدخلات الأطراف الخارجية التي تضغط من إجل إدامة حالة الانقسام خدمة لمصالحها في إضعاف الموقف الفلسطيني.
2. تحقيق الشراكة الوطنية وتكامل الأدوار في مواجهة الاحتلال بين مناطق الوجود الفلسطيني بما يتناسب مع معطيات كل ساحة وظروفها.
3. إعادة النظر في مواصلة الالتزام باتفاقيات أوسلو من طرف واحد، ووقف مسار التنسيق الأمني وتجريمه وطنياً.
4. تشكيل لجنة وطنية مشتركة للإشراف على جهود إعادة الإعمار، وعدم السماح بتحوّلها إلى قضية خلافية تنافسية تعزّز الانقسام وتغذي التناقضات.

5. تفعيل دور المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج كحاضنة لتنسيق الجهود والتحركات الشعبية لفلسطينيي الشتات.
6. اعتماد المقاومة، بكل أشكالها، خياراً استراتيجياً لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وتوفير حاضنة سياسية عربياً وإسلامياً لدعمها والدفاع عنها، وتوفير غطاء قانوني لشرعية عملها ومواجهة محاولات إدانتها بالإرهاب.
7. إطلاق إطار وطني لتنسيق جهود المقاومة يطوّر صيغة غرفة العمليات المشتركة التي حققت حضورا جيدا خلال السنوات الماضية، ويسهم في إضفاء بعد وطني لا فصائلي على المقاومة.
8. تقييم مسار المواجهة الأخيرة مع الاحتلال، لمواصلة جهود تطوير إمكانات المقاومة وقدراتها التي شهدت تطوّرا نوعياً ملحوظاً فاجأ الاحتلال، والعمل على تعزيز نقاط القوة التي أظهرتها المواجهة ومعالجة أي اختلالات تحتاج إلى الاستدراك والمعالجة.
9. الحفاظ على معادلة الردع التي حققتها المواجهة الأخيرة، وعدم السماح لجيش الاحتلال بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء.
10. الحفاظ على عنصر المبادرة ونقل المواجهة إلى ساحة العدو، وتجنّب المواجهات الدفاعية إلا عند الضرورة، وربط المقاومة باستمرار بالقدس والقضايا الوطنية العامة وتجنّب ربطها بالحصار والأوضاع المعيشية والإنسانية.
11. بلورة تصور لتفعيل مقاومة شعبية مستدامة في الضفة الغربية تتجاوز الهبات الموسمية، والبناء على الحراك الجماهيري القوي والواسع خلال المواجهة الأخيرة.
12. وضع آليات لإدامة الحراك الشعبي في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، وإنهاء حالة التعايش الوهمي التي حرص الاحتلال على تكريسها فيما مضى ويسعى لإعادتها خلال الفترة القادمة.

- **عربياً ودولياً**

1. استثمار نتائج المواجهة الأخيرة التي استقطبت الاهتمام الإقليمي والدولي، من أجل تعزيز مكانة القضية الفلسطينية وتأكيد عدم إمكانية تجاوزها والقفز عنها عبر اتفاقيات تطبيع عربية إسرائيلية.

2. تطوير العلاقة مع الدول العربية والإسلامية، وطمأنتها إلى أن حالة النهوض الميداني والشعبي فلسطينياً لا تهدد استقرار تلك الدول السياسي والأمني، بل تشكّل عامل قوة لأمنها ولموقفها السياسي.
3. الاستفادة من زخم التأييد الشعبي عربياً وإسلامياً من أجل إطلاق إطار عربي شعبي لتفعيل جهود مواجهة التطبيع وتنسيقها.
4. تطوير العلاقة الفلسطينية مع الأردن إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية في مواجهة خطر الاحتلال الصهيوني على فلسطين والأردن، والتوافق على رؤية مشتركة في الدفاع عن القدس والتصدي لمشاريع الترانسفير والتوطين والوطن البديل.
5. التحرك دولياً لإدانة الاحتلال الإسرائيلي سياسياً وقانونياً في المؤسسات الدولية والمجالس البرلمانية، وتكريس صورة إسرائيل كدولة احتلال وعدوان.
6. استثمار حالة الوعي والتعاطف الشعبي الدولي مع الشعب الفلسطيني خلال المواجهة الأخيرة لبناء لوبي شعبي دولي داعم لعدالة القضية الفلسطينية ولحق الشعب الفلسطيني في الحياة الكريمة وضاغط على الحكومات الغربية لاتخاذ مواقف أكثر عدالة وتوازناً.
7. التواصل النشط مع التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي الأمريكي ومع الحركات الشعبية والشبابية التي اتخذت مواقف مميزة خلال المواجهة الأخيرة، للتأثير في مواقف الإدارة الأمريكية من أجل تبني مواقف أكثر توازناً وأقلّ انحيازاً في دعم الكيان الصهيوني.

ندوة: العدوان الإسرائيلي على القدس والمسجد الأقصى 2021 التداعيات والتحولات*

الملخص

اندلعت المواجهة الأخيرة في كل الأراضي الفلسطينية على خلفية انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في القدس، وإجراءاته التهويدية التي تصاعدت في شهر رمضان من خلال اعتداءات الشرطة الإسرائيلية على المقدسيين في باب العمود، والمواجهات التي اندلعت بين شباب القدس والمستوطنين رداً على استفزازاتهم، ثم قضية حي الشيخ جراح والمحاولات الإسرائيلية لتهجير سكانه الفلسطنيين منه قسرياً لصالح المستوطنين اليهود، وصولاً إلى اقتحام الشرطة الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك صباح 28 رمضان، وقمع المرابطين فيه، واستخدام العنف الشديد في ذلك، ما أدى إلى إصابة المئات منهم؛ تمهيداً لتنفيذ مخطط اقتحام آلاف المستوطنين للقدس في ما يسمى "عيد توحيد القدس" الإسرائيلي، إلا أن صمود المرابطين المقدسين وتنفيذ المقاومة الفلسطينية لتحذيرها وتدخلها عسكرياً أدى إلى إلغاء هذا الإقتحام، ونشبت عن إثر ذلك حرباً اسرائيلية على غزة استمرت أحد عشر يوماً.

وكانت لهذه المواجهة تداعيات على الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وشهدت تحولات فيه، تستدعي رصدها وتحليلها، إضافة إلى دراسة الخيارات الفلسطينية والعربية الممكنة لإدامة مواجهة الإحتلال الإسرائيلي ودرء عدوانه المستمر على القدس والمسجد الأقص في ضوء نتائج المواجهة الأخيرة.

في ضوء ذلك عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان ندوة بعنوان (العدوان الإسرائيلي على القدس والمسجد الأقصى 2021- التداعيات والتحولات)، داعياً إليها باحثين متخصصين في القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، ومشاركين دارسين لتفاعلات الصراع السياسية والإستراتيجية. حيث عُقدت الندوة في جلسة واحدة توزعت على ثلاثة محاور رئيسية في ثلاث أوراق عمل قدمها باحثون متخصصون، إضافة إلى المناقشات والمداخلات والتساؤلات للمشاركين.

وقد تناول المحور الأول الإجراءات التهويدية لمدينة القدس وتداعياتها على الواقع الجغرافي والديموغرافي والسياسي وعلى القضية الفلسطينية، بينما تناول المحور الثاني الإمكانات والخيارات الفلسطينية (الشعبية/ السياسية/ العسكرية) لمواجهة هذه المخططات وحماية القدس والمسجد الأقصى، وأخيراً فقد ناقش المحور الثالث الخيارات المتاحة أردنياً وعربياً لمواجهة إسرائيل في قضية القدس والمسجد الأقصى.

وقد خلُصت الندوة إلى أن الأردن رسمياً وشعبياً كان الأكثر تفاعلاً مع الأحداث في فلسطين، وبرز دوره في تفعيل العالم العربي والإسلامي مع الأحداث، إضافة إلى أن التحديات التي برزت بعد مواجهة العدوان الأخير تشير إلى إمكانية خلق فرص متعددة أمام مواجهة إسرائيل، ومنها استثمار حالة الوحدة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل، وحالة الدعم العربي والإسلامي والرأي العام العربي للشعب الفلسطيني، والتغير في المزاج الدولي تجاه ممارسات إسرائيل ضد

---

* **تقرير علمي للندوة أعدّه أ. سعيد لحام- مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط، وحرّره د. بيان العمري- مدير تحرير المجلة.**

الشعب الفلسطيني، وقدرة فصائل المقاومة على تعزيز معادلة الردع مع الاحتلال مما يعني أن الأردن والعالم العربي معني بإعادة النظر في خياراته في التعامل مع التهديد الإسرائيلي.

الكلمات المفتاحية: العدوان الإسرائيلي، المسجد الأقصى، التهويد، القضية الفلسطينية، الوحدة الفلسطينية، فصائل المقاومة.

A seminar report

Israeli Aggression against Jerusalem and Al-Aqsa Mosque 2021: Implications and Transformations

Abstract

The recent confrontation in all Palestinian territories has erupted against the backdrop of the violations of the Israeli occupation in Jerusalem, which escalated in the holy month of Ramadan through Israeli police attacks on the Jerusalemites in Damascus Gate. It also witnessed the Israeli police storming the Al-Aqsa Mosque on the morning of 28 Ramadan and using extreme violence against Palestinians, resulting in hundreds of injuries. Moreover, the clashes erupted between the youth of Jerusalem and the Israeli settlers in response to their provocations, followed by the issue of Sheikh Jarrah's neighborhood and Israeli attempts to forcibly displace the Palestinian citizens from Jerusalem for the benefit of Jewish settlers.

As a prelude to the planned invasion of Jerusalem by thousands of settlers on Israel's so-called "Jerusalem Unification Day." However, the Palestinian Jerusalemites' resilience and the warns from the Palestinian resistance led to the cancellation of this break-in; as a result, an 11-day Israeli war erupted on Gaza.

This confrontation has had many repercussions on the Palestinian-Israeli conflict and has witnessed a sort of transformation. It is premature to judge such change, but it needs to be monitored, analyzed, and examined to excavate new Arab and Palestinian approaches and policies to perpetuating the Israeli occupation and ward off its continuous aggression against Jerusalem and Al-Aqsa mosque.

The Middle East Studies Center in Amman held a seminar entitled "Israeli Aggression against Jerusalem and the Al-Aqsa Mosque 2021 - Repercussions and Transformations". It has invited researchers specialized in the Palestinian cause and the Arab-Israeli conflict and participants studying the political and strategic interactions of the conflict. In one session, the seminar was held with three main axes in three working papers submitted by researchers. Participants have intensely discussed it.

The first theme focused on the Israeli policy to Judaize Jerusalem since its occupation in 1967 until today. The researcher analyzed the dangerous implications of such policy on the Palestinian citizens and the Palestinian holy places, including the Al Aqsa mosque.

He provided the historical record of enmity practices and aggressions of the Israeli settlers supported by the Israeli government and police.

The researcher examined the geographical, demographic, social, and political repercussions on Palestinians and their cause in Jerusalem. The second axis addressed Palestinians' possible options to counteract these Israeli schemes and protect Jerusalem and the Al-Aqsa Mosque. Finally, the third axis discussed the options available to Jordan and Arabs to confront Israel in the issue of Jerusalem and the Al-Aqsa Mosque.

In the end, the seminar found out that Jordan, at both official and popular levels, was the most reactive to the events in Palestine, and its role emerged in activating the Arab and Islamic world with the events. However, the challenges that occurred after the recent aggression indicated the multiple opportunities that could be created to confront Israeli policies against Palestinians.

Such as the uniting Palestinian faction with the Arab and Islamic support, to invest in the Arab public opinion for the favor of Palestinian cause, to put down a coercive plan to light the international community of realties regarding Israeli violations and provocations against Palestinian rights, including killing women and children and destroying their homes at daily bases.

The participants called on Arab leaders and political parties to revise their policies and options to face Israeli propaganda. They are to reconsider the right of Palestinians to retaliate against Israeli military attacks by the means they have until the end of the Israeli occupation and halt the Israeli threats against Arab countries.

Keywords: Israeli aggression, Al-Aqsa Mosque, Judaization, the Palestinian cause, Palestinian unity, resistance factions.

مقدمة

اندلعت المواجهة الأخيرة في معظم الأراضي الفلسطينية إثر انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في القدس، وإجراءاته التهويدية التي تصاعدت في شهر رمضان باعتداءات الشرطة الإسرائيلية على المقدسيين في باب العمود، والمواجهات التي اندلعت بين شباب القدس والمستوطنين رداً على استفزازاتهم، ثم المحاولات الإسرائيلية في حي الشيخ جراح لتهجير سكانه الفلسطينيين منه قسرياً لصالح المستوطنين اليهود، وصولاً إلى اقتحام الشرطة الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك

صبيحة 28 رمضان، وقمع المسلمين المصلين فيه، واستخدام العنف الشديد في ذلك، ما أدى إلى إصابة المئات منهم، تمهيداً لتنفيذ مخطط اقتحام آلاف المستوطنين للقدس في ما يسمى "عيد توحيد القدس" اليهودي، إلا أن صمود الفلسطينيين وأهل القدس وتنفيذ المقاومة الفلسطينية لتحذيرها وتدخلها عسكرياً أدى إلى إلغاء هذا الاقتحام، ونشبت إثر ذلك مواجهة عسكرية بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وإسرائيل استمرت 11 يوماً.

وكان للعدوان الإسرائيلي على القدس والمسجد الأقصى وحي الشيخ جراح تداعيات على الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وشهد تحولات لا بد من رصدها وتحليلها، إضافة إلى دراسة الخيارات الفلسطينية والعربية الممكنة لإدامة مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ودرء عدوانه المستمر على القدس والمسجد الأقص في ضوء نتائج المواجهة الأخيرة.

ولذلك عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان ندوة بعنوان (العدوان الإسرائيلي على القدس والمسجد الأقصى 2021، التداعيات والتحولات)، وشارك فيها من الأردنّ وفلسطين باحثون مختصون وخبراء في القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي، ويتناول هذا التقرير أهم الأفكار الواردة في أوراق الباحثين ومناقشات المشاركين في الندوة.

الإجراءات التهويدية لمدينة القدس

لمدينة القدس دور وأهمية كبيرة في القضية الفلسطينية، هي تشكّل مفتاحاً مهماً للحرب أو السلام في منطقة الشرق الأوسط؛ كما تُعبّر قضية القدس بوضوح عن جميع الأبعاد السياسية والدينية والتاريخية والمستقبلية الخاصة بالصراع العربي- الإسرائيلي.

وتأتي المشاريع الإسرائيلية المتعاقبة للسيطرة على القدس وتهويدها وخلق هوية قومية يهودية، وتسعى إسرائيل إلى فرضها كأمر واقع من خلال بعث الروح الثقافية لدى المجتمع اليهودي والمتعلقة بالقدس كأساس ديني وسياسي، لتحقيق التماسك داخل المجتمع، ولخلق واقع ديموغرافي جديد تحاول إسرائيل استثماره في أي مفاوضات مستقبلية.

ويمكن تلخيص إجراءات التهويد في القدس بقول مؤسس الحركة الصهيونية هرتزل: "إذا حصلنا يوماً على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون".

وتتمثل وسائل تهويد القدس التي تنفذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالاستيطان وتهجير السكان ومصادرة الأراضي واستخدم العنف وسنّ القوانين العنصرية وتهويد الثقافة والتربية.

كما تتّسم السياسات الإسرائيلية لتهويد القدس بما يلي:

1- أنّها تشكل إجماعاً وطنياً على المستوى الحكومي والحزبي والشعبي الإسرائيلي، ويُنظر لها بأنها تقوي الوحدة الوطنية الإسرائيلية.

2- علانية قرارات التهويد وصراحتها ومباشرتها، وتشكيلها لأرضية نظرية وإدارية وقانونية مهمة تسبق الإجراءات التطبيقية، بعكس الوضع في بقية الضفة الغربية حيث تُتخذ الإجراءات دون اتخاذ قرارات.

3- اعتبار إسرائيل لإجراءات التهويد بأنها مسألة داخلية ولا تنطبق عليها قواعد القوانين الدولية لأن إسرائيل قامت بضم القدس واعتبرتها جزءاً من أراضيها.

الفعل الفلسطيني لمواجهة المخططات الإسرائيلية وحماية القدس

أظهرت المواجهة الأخيرة في القدس والداخل الفلسطيني 1948 والضفة الغربية وغزة صموداً بطولياً للشعب الفلسطيني، ويعد ذلك امتداداً للنضال الفلسطيني التاريخي ضد الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين، وتدل المواجهة الأخيرة أنه، وبعد 73 سنة من النكبة، ما زال الشعب الفلسطيني يقاوم الاحتلال ويرفض ممارساته وإلغائه لحقوق الشعب الفلسطيني على أرضه؛ حيث شهدت المواجهة الأخيرة لأول مرة توحَد الجغرافيا الفلسطينية والهوية الفلسطينية، وأصبح الجميع تحت مظلة مقاومة الاحتلال بالوسائل المختلفة الشعبية والعسكرية.

وكان من اللافت تحرك فلسطينيي الداخل المحتل عام 1948، ما يُعدّ تحولاً في الصراع ومفاجأة للاحتلال لا تقل أهمية عن التطور الملحوظ لقدرات المقاومة العسكرية في غزة، إضافة إلى التحرك الشعبي العربي والإسلامي الكبير وتفاعل فلسطينيي الشتات وأحرار العالم، مما يساهم في بناء الشخصية والهوية الوطنية الفلسطينية وبعث الروح فيها من جديد.

كما أثبتت مقاومة الشعب الفلسطيني أنها تزداد قوة رغم محاولات إضعافها في الحروب السابقة، ومن خلال الحصار المفروض على غزة منذ 15 سنة.

تداعيات المواجهة على القضية الفلسطينية

يدل التفاعل الشعبي الكبير في القدس والضفة الغربية والداخل المحتل عام 1948 على أن الإرادة السياسية الشعبية للفلسطينيين استطاعت حتى الآن إفشال المخططات التهويدية، وأن الكل الفلسطيني ملتف حول خيار المقاومة، وكان صمود المقدسيين رافعة لدور المقاومة، مما جعل خيار المفاوضات وجدواه في الضغط على إسرائيل في تحصيل الحقوق الفلسطينية مشكوكاً فيه.

وكان للمواجهة الأخيرة دور حاسم في إعادة القضية الفلسطينية إلى سلّم الصدارة على الساحة العربية والدولية، ورسّخت أهمية القدس عالمياً وأهميتها بالنسبة للمسلمين، حيث كانت عنواناً للمواجهة.

وقد هزّت هذه المواجهة صورة إسرائيل، وأكّدت أنها دولة مارقة على القانون الدولي، وغير جادة ألبتة في تحقيق السلام وتقديم أي حق للشعب الفلسطيني.

كما أثرت في تموضع وأدوار وأوزان أطراف الصراع، حيث أضعفت موقف السلطة الفلسطينية وقوّت موقف المقاومة، وعززت دور كل من مصر وقطر في القضية الفلسطينية.

أما دور الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جو بايدن فقد برز في احتواء الموقف وخفض التصعيد والوصول إلى وقف إطلاق النار، واختلفت في ذلك عن سياسة إدارة الرئيس السابق ترامب وحتى عن موقف الإدارة الأمريكية إبّان الحرب على غزة عام 2014.

وبانتهاء هذه الجولة تبدو الإدارة الأمريكية غير مستعجلة على إطلاق مسار المفاوضات واحياء عملية السلام من جديد، لما يبدو غياباً عن أولوياتها في الفترة المقبلة؛ حيث يتركز الموقف الأمريكي الذي عبّر عنه وزير الخارجي الأمريكي في زيارته إلى الشرق الأوسط عقب انتهاء المواجهة على تثبيت وقف إطلاق النار في غزة، إضافة إلى طرح القضية الفلسطينية كقضية مادية بتقديم المساعدات العاجلة للفسلطينيين والمساهمة في إعادة الإعمار، أو كقضية إنسانية تسعى فيها لتقليل عدد الضحايا المدنيين وعدم التركيز على السبب الرئيس لهذا الصراع وهو وجود الاحتلال على أرض فلسطين.

ومن جهة أخرى أثبت العدوان الإسرائيلي على القدس ومواجهة الفلسطينيين له فشل أهداف مشاريع التطبيع وعدم جدواها ودحض الادّعاء بأن هذه المشاريع تخدم القضية

الفلسطينية وتحقق الأمن القومي العربي، كما يدل على ذلك عدم وجود أي دور للدول التي قامت بالتطبيع مؤخراً في منع العدوان على القدس والمسجد الأقصى.

كما أنّ الفعل الفلسطيني لمواجهة العدوان الإسرائيلي يؤكّد على أهمية إعادة بعض الدول العربية للنظر في علاقاتها من حركة حماس التي برزت كطرف فلسطيني مهمّ للغاية في ملفات القضية والصراع العربي- الإسرائيلي، وأنها لاعب رئيس لا يمكن تجاوزه؛ حيث امتلكت زمام المبادرة من خلال التدخل عسكرياً والتصدر للدفاع عن القدس وحي الشيخ جراح.

الخيارات الفلسطينية لمواجهة العدوان الإسرائيلي

بعد انتهاء المواجهة الأخيرة يجد الفلسطينيون أنفسهم أمام مجموعة من الخيارات المتعددة للاستمرار في مواجهة الاحتلال ومخططاته ومشاريعه على قاعدة جديدة فرضها إنجازهم في هذه المواجهة، ومن هذه الخيارات إطلاق المقاومة في الضفة الغربية المحتلة، وطالما أن المناطق الفلسطينية تواجه أشكالاً مختلفة من الاحتلال، فإن ذلك يتيح أيضاً أشكالاً مختلفة من المقاومة يُمكن التكامل فيما بينها.

ومن ذلك وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل من قَبل السلطة، وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وتجديد شرعية المؤسسات، وإعادة بناء منظمة التحرير لتشمل جميع الفصائل، كما أنه لا بد من استمرار حالة توحّد فصائل المقاومة وصولاً إلى إطار وطني جامع يزيد من لحمة الشعب الفلسطيني ويمهّد الطريق لتحقيق المصالحة.

ومن المتوقع أن تقوم المقاومة، وعلى رأسها حركة حماس، بتطوير أدائها وخطابها السياسي، مع القيام بحملة علاقات عربية ودولية لكسر العزلة عنها، فهي بحاجة إلى برنامج دبلوماسي يحقق لها حضوراً سياسياً على الساحة العربية والدولية يماثل حضورها الميداني في فلسطين، ويحقق من خلالها مصالح الشعب الفلسطيني بحق العودة وحق تقرير المصير.

الخيارات العربية لمواجهة العدوان الإسرائيلي

مع تراجع الخيار العسكري للدول العربية في السياق الرسمي منذ عام 1973، ودخول كل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في معاهدات سلام مع إسرائيل، تشهد مواقف وخيارات الدول العربية تجاه مواجهة اسرائيل في قضية القدس والمسجد الأقصى تباينات

بسبب تعدد المرجعيات السياسية لكل دولة، كما أن حالة التشتت العربي تنعكس على خيارات الدول العربية تجاه القضية الفسطينية.

ويأتي تحرك بعض الدول العربية محكوماً باتفاقيات السلام التي أبرمت مؤخراً، حيث لم تأخذ هذه الدول أي مواقف داعمة للموقف الفلسطيني، وكانت تبدو وكأنها على الحياد.

فيما يبرز دور دولة قطر وعلاقتها مع حركة حماس في سياق سياسة احتواء الحركة بضوء أخضر أمريكي، حيث تشكل الدوحة حالياً عنواناً لحركة حماس للتواصل معها دولياً، فضلاً عن بروز دور مصر فيما يتعلق بإدارة ملف قطاع غزة من حيث المعابر والإعمار.

لكن نتائج المواجهة تشكّل فرصة لإعادة روح العلاقات العربية- العربية، وإعادة بلورة مشروع عربي في ظل المتغيرات الجديدة، للتأكيد على أن الخيار الأمثل للعرب هو بناء القوة الرادعة لإسرائيل ودعم صمود الشعب الفلسطيني، وتُشكل المعادلة التي فرضتها صورايخ المقاومة مثالاً يمكن النظر إليه في إدارة الصراع مع الاحتلال، مع فارق الإمكانات الهائل بين الدول العربية والفصائل الفلسطينية.

ومن جهة أخرى أظهر العدوان الإسرائيلي على القدس والمسجد الأقصى، إضافة إلى الفعل الفلسطيني تجاهه، أظهر حالة التحول في المجتمعات العربية لدى الأجيال الشابة تحت سن العشرين والذين يشكلون ما نسبته 53% من الشعوب العربية، وبيّن أهمية إحداث تحول مهمّ في الوعي العام بأهمية القضية الفلسطينية وأهمية مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، كما عبّر عن تغيّر الرأي العام العربي والدولي، ودلّ على ذلك حجم ردة الفعل الشعبية العربية والعالمية، لذلك لا بدّ من انتباه النخب السياسية العربية لهذا التحول من حيث تقارب خطابها السياسي مع تطلعات الشباب العربي والتكيّف معها.

خيارات الأردن لمواجهة العدوان الإسرائيلي

كان الأردن الأكثر تفاعلاً رسمياً وشعبياً في هذه المواجهة، وكان الشارع الأردني بمختلف مكوناته موحداً بدعم الموقف الفلسطيني، وكان دوره مؤثراً في تحريك الشارع العربي والإسلامي، ومع أن تفاعل الأردن مع الحدث كان الأبرز، إلا أنه لم يقدم الدور السياسي المأمول.

وتبرز أهمية دور الأردن في مواجهة عدوان إسرائيل على القدس والمسجد الأقصى من الارتباط الشامل بين الأردن وفلسطين تاريخياً وسياسياً وجغرافياً وديمغرافياً وأمنياً واستراتيجياً، إضافة إلى المسؤولية التاريخية للهاشميين تجاه القدس والمسجد الأقصى.

ورغم تحرك السياسة الأردنية ضمن خيارات سياسية وقانونية واقتصادية في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية، إلا أن الأردن يمكنه مواجهة إسرائيل في المحافل الدولية كمحكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية، ومجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يمتلك العلاقات والأدوات والأطر اللازمة لذلك؛ فالأردن ليس مجرد متضامن مع القضية الفلسطينية، بل هو طرف رئيس فيها، يؤثر ويتأثر، خاصة في موضوع ملفات اللاجئين والقدس والحدود والمياه.

ولذلك، تشكّل المواجهة الأخيرة فرصة للأردن لتوسيع وتنويع خياراته السياسية والتحرك في الهوامش المتاحة، وذلك بالانفتاح على الدول الفاعلة في القضية الفلسطينية، والتنسيق مع تركيا وقطر اللتين تقدّران الدور الأردني في القضية، وتدعمان الوصاية الهاشمية في القدس، ومع مصر التي كان لها دور بارز في المواجهة الأخيرة.

كما يستدعي العدوان الإسرائيلي على القدس والمسجد الأقصى إعادة تقييم الأردن لعلاقته مع إسرائيل، وإعادة تعريفها على أنها مصدر تهديد وجودي للأردن، حيث تطمع إسرائيل فيه من حيث تصفية القضية الفلسطينية على حسابه، لا سيما أن إسرائيل لا تلتزم بتعهداتها في معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية، ما يحتّم إعادة النظر كذلك في التنسيق الأمني مع إسرائيل وإيقاف المشاريع والعلاقات الاقتصادية واللوجستية معها.

كما أن الأردنّ معنيّ بقوة في رفع مستوى خطابه تجاه القضية الفلسطينية، والانفتاح على حركة حماس ذات الوزن الكبير في الشارع الفلسطيني، وفي التأثير في مسار الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وأن الأردن هو الأولى في العلاقة مع حركة حماس؛ حيث تتوافق نظرتها للأردن مع مصالحه العليا، إضافة لتأييدها للوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس، ويُمكن للأردن كذلك أخذ دور رائد في ملف المصالحة الفلسطينية والعمل على تشجيع كافة الأطراف الفلسطينية، وعلى رأسها السلطة، على إعادة ترتيب منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، ما يساهم في تقوية الشعب الفلسطيني وصموده وتحقيقه لمكاسب تخدم الأردنّ كما تخدم القضية الفلسطينية.

كرونولوجي

أحداث الشيخ جراح والأقصى والمواجهة العسكرية[1]

أ. عصام عيادات*

الملخص

شهد حي الشيخ جراح الذي يقع شمال البلدة القديمة في القدس المحتلة احتجاجات وتوتراً متصاعداً إثر نية الاحتلال إخلاء منازل الفلسطينيين لصالح الجمعيات الاستيطانية، وتعود قصة الحي عندما أقام الأردن مساكن لإيواء 28 عائلة هُجرت عام 1948، حيث أُبرم عقد بين وزارة الإنشاء والتعمير والعائلات الفلسطينية عام 1956، وكان من أهم شروطه قيام العائلات بدفع أجرة رمزية على أن يتم تفويض الملكية للعائلات الفلسطينية بعد انقضاء 3 سنوات من إتمام البناء، لكن تأخر التنفيذ وحرب حزيران 1967 حالا دون تسجيل الأرض بأسماء العائلات، وفي عام 1972 بدأت معاناة هذه العائلات حيث ادّعت لجان إسرائيلية ملكيتها للأراضي التي أقيمت عليها المنازل وتقدّمت للمحكمة لإخلاء 4 عائلات بحجة الاعتداء على أملاك الغير.

وفي الأحداث الأخيرة تزامن هذا التوتر مع دعوات من جماعات المعبد المتطرفة لاقتحام المسجد الأقصى يوم 28 رمضان/ الموافق 10 أيار/ مايو 2021 للاحتفال بما يسمى "يوم توحيد القدس"، وقد دعا نشطاء فلسطينيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي لصدّ هذا الاعتداء والدفاع عن المسجد الأقصى، ودعت كذلك مجموعة من المؤسسات أهالي القدس وجميع الفلسطينيين من مختلف المناطق للرباط في المسجد الأقصى من مساء 27 رمضان/ 9 أيار وحتى عصر 28 رمضان/ 10 أيار لصد هجمات المستوطنين.

ورداً على الأحداث المتتالية أعلنت قيادة المقاومة الفلسطينية في الغرفة المشتركة في قطاع غزة أنها تمنح الاحتلال مهلة حتى الساعة السادسة من مساء يوم 10 أيار/ مايو لسحب جنوده من المسجد الأقصى

---

[1]. استقى هذا التقرير معلوماته من المنصات الحكومية الرسمية التالية: موقع فرانس 24/ الموقع الإلكتروني لسكاي نيوز عربية/ موقع قناة الجزيرة/ وزارة الإعلام الفلسطينية/ وكالة الأناضول الإخبارية/ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا/ وكالة فلسطين اليوم/ موقع عرب 48/ موقع عربي 21/ موقع دوتيشه فيليه/ القناة الرسمية لكتائب الشهيد عز الدين القسام على منصة تلجرام/ القناة الرسمية للناطق الرسمي باسم كتائب القصام أبو عبيدة على منصة تلجرام/ الموقع الإلكتروني لتلفزيون العربي/ الموقع الإلكتروني لجريدة العرب الدولية– الشرق الأوسط–/ الموقع الإلكتروني لحركة المقاومة الإسلامية– حماس/ موقع حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني/ قناة المنار الإخبارية/ موقع مؤسسة لاجئين– بوابة اللاجئين الفلسطينيين.

*** مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط، وطالب ماجستير علوم سياسية في الجامعة الأردنية.**

المبارك وحي الشيخ جراح، والإفراج عن كافة المعتقلين خلال هبّة القدس الأخيرة، وإلا سيكون هنالك رد آخر للمقاومة.

وقد دخلت الأحداث فصلاً جديداً بعد أن وجّهت المقاومة ضربة صاروخية لدولة الاحتلال في القدس رداً على جرائمه وعدوانه على المدينة المقدسة.

وجاء هذا التقرير الذي يغطي الفترة ما بين 13 نيسان/ أبريل 2021 وحتى 5 يونيو/ حزيران 2021، لرصد الأحداث بتسلسلها الزمني ابتداءً من أحداث الشيخ جراح والأقصى وانتهاء بالواجهة العسكرية الفلسطينية- الإسرائيلية.

الكلمات المفتاحية: حي الشيخ جراح، المسجد الأقصى، الاحتلال الإسرائيلي، المواجهة العسكرية، المقاومة الفلسطينية، وقف إطلاق النار.

Chronology

The Events of Sheikh Jarrah, Al-Aqsa, and Military Confrontation between Palestinians and Israeli occupation

Mr. Issam Eiadat

Abstract

The Sheikh Jarrah neighborhood, which is located north of the Old City of occupied Jerusalem, witnessed protests and escalating tension due to the Israeli intention to evacuate the homes of the Palestinian citizens in favor of the Israeli settlement associations. The neighborhood's story began when 28 Palestinian families who refuge from their homes and lands under Israeli gang's threats and massacres in 1948 have been resettled in this area in East Jerusalem. The Jordanian government and the refugee families signed a contract in 1956 to build their new homes on this land owned by the Jordanian state. However, the June 1967 war prevented the land from being registered in the names of the families as Israel has occupied the whole West Bank, including East Jerusalem, by force. In 1972, Israeli committees claimed ownership of the newly occupied lands on which Palestinian houses were built. They submitted to the Israeli court to evict four families from their homes on the pretext of assaulting others' property—a false declaration by Israeli settlers as part Judaizing plan of the Whole city by the Israeli government.

The tension coincided with calls by extremist temple groups to storm Al-Aqsa Mosque, Ramadan 28 / May 10, to celebrate the so-called

"Unification Day of Jerusalem." Palestinian activists called on social media to repel this attack and defend Al-Aqsa Mosque. A group of institutions called on the people of Jerusalem and all Palestinians from different regions to stay in Al-Aqsa Mosque from the evening of 27 Ramadan / May 9 until the afternoon of 28 Ramadan / May 10 to repel the settlers' attacks.

In response to the subsequent Israeli violations and aggressions, the Palestinian Resistance in Gaza alerted the Israeli government until 6 p.m. on May 10 to withdraw its soldiers from the Al-Aqsa Mosque and Sheikh Jarrah. Furthermore, they called upon Israel to release detainees during the recent events in Jerusalem, or there will be another response to the Resistance. Israel bombed several sites in Gaza, and as retaliation, the Palestinian resistance factions responded from Gaza by missile strikes on different cities and military posts in Israel, including Jerusalem.

The report, which covers the period from April 13, 2021, to June 5, 2021, is intended to monitor events in chronological order, from the events of Sheikh Jarrah and Al-Aqsa to the military escalation between Palestinians and Israel as the occupier state.

Keywords: Sheikh Jarrah Neighborhood, Al-Aqsa, Military Confrontation, Palestinian Resistance, Ceasefire, Israeli Occupation.

التسلسل الزمني لأبرز الأحداث 4/13 - 2021/6/5

13 نيسان/ أبريل

- إعلان جماعات استيطانية تنظيم أوسع اقتحام للمسجد الأقصى يوم 28 رمضان (10 مايو/ أيار)، بمناسبة ما يسمى "يوم القدس".

15 نيسان/ أبريل

- اقتحام مستوطنين للمسجد الأقصى بمناسبة ما يسمى ذكرى "استقلال إسرائيل"، وقوات الاحتلال تقتحمه مساء وتخرج المعتكفين.

21 نيسان/ أبريل

- الكشف عن مخطط للمستوطنين تحت عنوان "ليحترق العرب" للهجوم على الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة.

22 نيسان/ أبريل

- إصابة 105 فلسطينيين واعتقال 50 على يد شرطة الاحتلال.
- مظاهرة لحركة "لهافا" اليمينية المتطرفة عند مدخل البلدة القديمة مرددة: "الموت للعرب".

23 نيسان/ أبريل

- كتائب القسام تصدر بياناً يحذر إسرائيل من مغبة الاستمرار في انتهاكاتها بحق المقدسيين.
- رداً على انتهاكات الاحتلال في القدس، فصائل فلسطينية في غزة تطلق صاروخاً على مستوطنة إسرائيلية قريبة من القطاع.

3 أيار/ مايو

- اشتباك في حي الشيخ جراح على هامش مظاهرة لدعم العائلات الفلسطينية المهددة بإخلاء منازلها.

7 أيار/ مايو

- محاولة الاحتلال إخلاء بيوت عائلات فلسطينية من أهلها في حي الشيخ جراح وتسليمها للمستوطنين، ومواجهات مع الاحتلال.
- تجمع عشرات الآلاف من المصلين المسلمين في باحات المسجد الأقصى للاحتجاج على تهديد النظام القضائي الإسرائيلي بطرد العديد من العائلات من حي الشيخ جراح، وسرعان ما تحولت هذه المظاهرة إلى اشتباك بين الفلسطينيين والسلطات الإسرائيلية، مما أسفر عن إصابة ما يقارب 200 فلسطيني.

9 أيار/ مايو

- وزارة الخارجية الأردنية تستدعي القائم بأعمال السفارة الإسرائيلية في عمان، للتأكيد على احتجاج الحكومة الأردنية وإدانتها للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة.

- مشاركة مئات الأردنيين بتظاهرة في عمان للمطالبة بإغلاق السفارة الإسرائيلية وطرد السفير الإسرائيلي، كما طالبوا بإسقاط اتفاقية السلام الموقعة بين الأردن وإسرائيل.

10 أيار/ مايو

- اقتحام قوات الاحتلال المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين ووقوع أكثر من 350 إصابة.
- غرفة العمليات المشتركة للفصائل تمهل الاحتلال الإسرائيلي حتى السادسة مساء للانسحاب من المسجد الأقصى، ووقف اعتداءاتها على المقدسيين.
- إعادت اقتحام الشرطة الإسرائيلية للمسجد الأقصى، مستخدمة الرصاص المعدني وقنابل الغاز المسيل للدموع والصوتية.
- الفصائل الفلسطينية تقصف مدناً إسرائيلية بالصواريخ، وكتائب القسام تقصف مستوطنة سديروت الصهيونية برشقتين صاروخيتين.
- بدء إسرائيل لحرب واسعة على قطاع غزة.
- إفشال أكبر تجمع سنوي للمستوطنين في باب العامود بعد دوي صافرات الإنذار، وفشل اقتحام الأقصى الذي دعا إليه المستوطنون.

11 أيار/ مايو

- أصدرت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية بيان تالياً.
- ارتفاع أعداد الإصابات إلى 520 فلسطينياً، جراء الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين في المسجد الأقصى ومحيطه بالقدس المحتلة.
- أكثر من 333 إصابة في مدينة القدس المحتلة نقلت إلى مستشفيات "المقاصد" و "الفرنساوي" و "المطلع" و "المستشفى الميداني للهلال"، كما ذكرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

- تحويل الرحلات القادمة إلى مطار بن غوريون إلى مطار آخر في الجنوب.
- الأمم المتحدة تحذر الفلسطينيين والإسرائيليين من الانزلاق إلى الفوضى، والاتحاد الأوروبي يتحدث عن اتصالات لوقف التصعيد.
- طائرات إسرائيلية تدمر برجاً من 13 طابقاً.
- في ضربةٍ صاروخيةٍ هي الأكبر، استهدفت كتائب القسام ظهر اليوم أسدود وعسقلان بـ 137 صاروخاً من العيار الثقيل، وعتراف الاحتلال بإصابة 7 إسرائيليين ومقتل 2 من جنوده، وانقطاع التيار الكهربائي عن مناطق واسعة جراء قصف كتائب القسام المكثف لعسقلان.
- إسرائيل توجه كافة الطائرات المتوقع وصولها إلى مطار بن غوريون إلى اليونان وقبرص.
- دمرت طائرات الاحتلال الإسرائيلي العديد من المقار والمؤسسات الإعلامية المتواجدة في برج الجوهرة والذي تم تدمر جميع طوابقه، ويضمّ (صحيفة فلسطين، وتلفزيون trt التركي، وقناة المملكة الأردنية، وفضائية النجباء، وفضائية الاتجاه، ووكالة سبق، وفضائية الكوفية، ووكالة "APA" المحلية للتصوير، وتلفزيون سوريا، وقناة روسيا اليوم، والوكالة الوطنية، وإذاعة الصحفي الصغير للأطفال، ونادي الصحفي الصغير، ومنتدى الإعلاميين) ما أدى إلى تضرّر وتلف جميع المعدات من أجهزة بثّ فضائي واستوديوهات.
- سقوط3 شهداء، بينهم امرأة، جراء قصف إسرائيلي استهدف منزلاً في مخيم الشاطئ غرب غزة.
- إصابة فلسطينيين بحالات اختناق بالغاز في مواجهات مع الاحتلال جنوب بيت لحم.
- وزير الدفاع الإسرائيلي يسمح لوزير الأمن الداخلي بتعزيز الشرطة بـ 8 وحدات من قوات حرس الحدود.
- إصابة 3 إسرائيليين بجروح طفيفة في القصف الذي تعرضت له مدينة حولون.

12 أيار/ مايو

- أصدرت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية بياناً.
- أعلنت الولايات المتحدة أنها سترسل مبعوثاً إلى المنطقة، كذلك أعلنت خطوط الطيران الأمريكية عن إلغاء رحلتها إلى تل أبيب ليومين.
- الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يقول إن على إسرائيل التوقف فوراً عن ممارساتها المخالفة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، وروسيا تعبر عن قلقها الشديد إزاء التطورات الأخيرة في القدس وغزة.
- القسام تعلن استشهاد عدد من قادتها في قصف إسرائيلي، بينهم باسم عيسى قائد لواء غزة.
- أصدرت كتائب الشهيد عز الدين القسام بياناً عسكرياً.
- توجيه كتائب القسام لضربة صاروخية كبيرة بـ 100 صاروخ لبئر السبع المحتلة رداً على استئناف الاحتلال لقصف الأبراج المدنية، و 110 صواريخ كبيرة إلى منطقة تل أبيب ومطار "بن غوريون" رداً على استئناف استهداف الأبراج السكنية.
- استهداف كتائب القسام جيباً للاحتلال بصاروخٍ موجه شمال قطاع غزة.
- قصفت كتائب القسام محيط الجيب الذي استهدفته بالكورنيت شمال القطاع بـ 21 قذيفة هاون من عيارات مختلفة، كما قصفت عسقلان ونتيفوت وسديروت بـ 130 صاروخاً رداً على قصف برج الشروق وكردٍ أولي على اغتيال ثلة من قادة القسام.
- كتائب القسام تكشف أن الضربة الصاروخية التي وجهتها لتل أبيب ومطار "بن غوريون" استخدمت فيها لأول مرة صواريخ SH85 تيمناً بالقائد الشهيد محمد أبو شمالة، إضافة إلى صواريخ من طراز A120، M75، J80، J90، فيما استهدفت بئر السبع المحتلة بصواريخ من عائلة سجيل.
- دمرت طائرات الاحتلال الإسرائيلي العديد من المؤسسات الصحفية المتواجدة في برج

الشروق والذي تم تدميره بالكامل ويضمّ (شركة غزة للإنتاج pop، وجريدة الحياة الجديدة، ومركز غزة للإعلام، وشركة الميادين للإعلام، وقناة القدس اليوم، وإذاعة الأقصى والأقصى مباشر، وإذاعة أطياف، وإذاعة الحياة، ومركز هلا فلسطين، وتلفزيون العربي، وقناة روسيا اليوم، والتلفزيون الألماني ZDF، وتلفزيون دبي، وقناة الجزيرة الإنجليزية، وقناة برس، ومؤسسة طيف الإعلامية، ومؤسسة هنا القدس الإعلامية، وشركة فلسطين للإنتاج الإعلامي).

- إصابة 4 من الطواقم الصحفية بجروح وصفت ما بين المتوسطة والخفيفة، جراء استهداف طائرة استطلاع تتبع الاحتلال، بصاروخ، لسيارة مدنية تحمل شارة صحافة press.
- أوامر بإرسال 16 وحدة من قوات حرس الحدود إلى مدينة اللد.
- 15 مصاباً فلسطينياً في مواجهات مع قوات الاحتلال في محيط البلدة القديمة في القدس.
- إصابة 5 إسرائيليين بجروح طفيفة في مدينة بيتح تيكفا شرق تل أبيب جراء قصف صاروخي من غزة، إصابة 3 إسرائيليين خلال هروبهم للملاجئ بعد إطلاق صواريخ من غزة على تل أبيب ونقل 35 مصاباً إلى المستشفى في عسقلان جراء سقوط صواريخ من غزة.
- اعتقال أكثر من 60 فلسطينياً في الضفة الغربية خلال 24 ساعة.

13 أيار/ مايو

- أصدرت كتائب الشهيد عز الدين القسام بياناً عسكرياً.
- اندلاع مواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالمدن المختلطة، وعلى رأسها اللد.
- إطلاق 3 صواريخ من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل وسقوطها بالبحر.
- استهداف محطتي رادار للقبة الحديدية شرق خانيونس وشرق غزة بعدد من الرشقات الصاروخية.

- رصد الجيش الإسرائيلي إطلاق 160 صاروخا من قطاع غزة.
- تصديق وزير الدفاع الإسرائيلي على استدعاء 9 آلاف جندي من قوات الاحتياط.
- إطلاق 5 رشقات صاروخية باتجاه أهداف مختلفة من قبل الفصائل الفلسطينية.
- استهداف الجيش الإسرائيلي 4 غرف عمليات لحركة حماس.
- الإسعاف الإسرائيلي يقول إنه عالج 19 إسرائيلياً أصيبوا بجروح جراء رشقات استهدفت مواقع إسرائيلية.
- انقطاع التيار الكهربائي في منطقة بتاح تكفا وإصابة مبنى بشكلٍ مباشرٍ جراء القصف القسامي لتل أبيب.
- تصريح أبو عبيدة إطلاق صاروخ عياش تجاه مطار رامون جنوب فلسطين وعلى بعد نحو 220 كم من غزة- صاروخ عياش 250 بمدى أكبر من 250 كم وبقوة تدميرية هي الأكبر.
- كتائب القسام تقصف "نيرعوز" بـ 3 قذائف هاون من العيار الثقيل.
- كتائب القسام تستهدف بطاريات مدفعية الاحتلال "الهاوتزر" شرق غزة بـ 12 صاروخ Q20.
- دمرت طائرات الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل، عمارة "الوليد" بغزة، ويتواجد فيها شركة ريكود للإنتاج الإعلامي ويتضمنها مكتبي الصحفيين مثنى النجار ومعتصم مرتجى، ومؤسسة "آيديا" للإنتاج الإعلامي .
- إصابة الصحفي مراسل trt بجروح، جراء سقوط صواريخ أطلقتها طائرات الاحتلال بجانب فريق قناة "تي آر تي عربي" (TRT) أثناء تغطيته الأحداث الميدانية في قطاع غزة.
- تعرض الموقع الإلكتروني لوكالة الرأي الفلسطينية لهجوم إلكتروني قوي، تزامناً مع استمرار التغطية الإخبارية للعدوان الإسرائيلي.

- تعرّض موقع وكالة "شمس نيوز" الإخبارية الإلكتروني في قطاع غزة، لعملية قرصنة، ما أدى إلى توقف الموقع عن العمل لساعات عدّة.

14 أيار/ مايو

- الاحتلال الإسرائيلي يجدد اعتداءه على معتصمين في حي الشيخ جراح ويعتقل 9 أشخاص.
- اعتقال الشيخ كمال الخطيب، عضو لجنة المتابعة العليا كفر كنا بالجليل- شمالي فلسطين المحتلة.
- ضحايا من عائلة واحدة 6 أفراد بينهم 4 أطفال وجنين في بطن أمه في مجزرة شمال غزة.
- إعلان جيش الاحتلال الإسرائيلي اعتراضه مسيرة انطلقت من غزة.
- الإعلان عن مباحثات أممية مع حماس لاحتواء الأوضاع المتصاعد.
- تظاهر لبنانيون عند الحدود وتجاوز بعضهم السياج، حيث أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي النار وقتلوا أحدهم.
- تظاهر آلاف الأردنيين في عمان وقرب الحدود مع إسرائيل والضفة الغربية المحتلة:
  - شارك نحو 4 آلاف أردنيّ في مظاهرة انطلقت من المسجد الحسيني الكبير في وسط عمان.
  - شارك في منطقة الكرامة على بعد كيلومترات قليلة من الحدود مع إسرائيل والضفة الغربية، نحو 3 آلاف أردنيّ مطالبين بفتح الحدود لنصرة القدس الشرقية وغزة.
- اعتراف الاحتلال الإسرائيلي بإصابة 5 من أفراده وأضرار كبيرة في 3 مبانٍ بعد القصف القسامي الأخير لبئر السبع، وإصابة واحد بجراح خطيرة بعد قصف المقاومة الأخير لعسقلان.

- استهداق كتائب القسام مصنع الكيماويات بنير عوز بطائرة شهاب الانتحارية.
- رفع حظر التجول عن تل أبيب ومحيطها لمدة ساعتين من الساعة 10 وحتى الساعة 12 ليلاً، بأمر من قائد هيئة الأركان أبو خالد محمد الضيف.

15 أيار/ مايو

- احتشاد كبير على الحدود الأردنية واللبنانية نصرة للقدس وغزة.
- الرئيس الأمريكي بايدن يبحث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو العمليات العسكرية.
- 11 شهيداً بينهم 6 أطفال وسيدتان في قصف إسرائيلي بمخيم الشاطئ.
- إجراء أول اتصال هاتفي بين الرئيس عباس والرئيس بايدن.
- تضرّر مكاتب مركز تطوير MDC مركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت في مدينة غزة جراء تدمير برجي الجلاء والجوهرة القريبين من المكتب.
- استهدفت قوات الاحتلال عدداً من الصحافيين بقنابل الصوت والرصاص المطاطي، ما أدى إلى إصابة الصحافي ينال جبارين بشظايا قنابل الصوت في قدمه، خلال تغطيتهم المواجهات بين عناصرها وبين شبّان فلسطينيين وعناصر الشرطة عند مدخل مدينة أم الفحم.

16 أيار/ مايو

- أردنيون ولبنانيون يتظاهرون على الحدود، مظاهرات في أنحاء العالم متضامنة مع غزة والشعب الفلسطيني، والصين وتونس والنرويج تدعو لوقف الاعتداءات، واحترام الوضع القائم في القدس.
- عملية دهس في حي الشيخ جراح نفذها الشهيد شاهر أبو خديجة.
- ارتفاع عدد المصابين في عملية القدس إلى 7 من أفراد الشرطة الصهيونية.
- استهداف الاحتلال لوزارات ومقرات أمنية بغزة بالقصف.

- إعلان الجيش الإسرائيلي قصف 11 راجمة صواريخ للفصائل الفلسطينية.
- الأمم المتحدة تدعو إسرائيل وفلسطين لوقف فوري لإراقة الدماء.
- فشل مجلس الأمن، للمرة الثالثة في أسبوع، في إصدار بيان يدين العدوان على غزة.
- أعلنت مصر عن فتح معبر رفح واستقبال الجرحى.
- قصف مربع سكني فوق ساكنيه وارتقاء 26 شهيداً.
- المبعوث الأممي تور وينسلاند، يجري مشاورات مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين ومن حماس والمخابرات المصرية.
- الخارجية الأمريكية تدعو للتهدئة.
- أكثر من 38 ألفاً لجؤوا إلى مدارس الأونروا.
- كتائب القسام تقصف قاعدة "حتسور" الجوية برشقة صاروخية رداً على استهداف العدو للمدنيين الآمنين.
- كتائب القسام تطلق رشقاتٍ صاروخيةً كبيرة لمناطق أسدود وعسقلان وبئر السبع و"سديروت" وقاعدة "رعيم" وقاعدة التنصت 8200.
- تضرر مبنى قناة " فلسطين اليوم"، في برج عليوة، جراء قصف طائرات الاحتلال الإسرائيلي، عدداً من البنايات المأهولة وسط مدينة غزة.

17 أيار/ مايو

- اتساع الغارات على قطاع غزة إذ كانت الأوسع منذ بدء العدوان.
- كتائب القسام تهدي ضربات صاروخية لروح شهيد حي الشيخ جراح.
- وفق بيان لجيش الاحتلال، إطلاق 110 صواريخ على 35 هدفاً في غزة خلال 20 دقيقة مستخدماً 54 طائرة.

- حديث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن محاولات للتهدئة.
- اعتراف الاحتلال بإصابة 8 أفراد، وتضرر عدد من المباني في أسدود بعد القصف الأخير.
- كتائب القسام تقصف "كريات جات" برشقةٍ صاروخيةٍ رداً على استمرار العدوان.
- تدمير طائرات الاحتلال الإسرائيلي بشكل كلي لمؤسسة مشارق للدعاية والإعلان، والفلسطينية للطباعة والإعلان، ومطبعة تفعيل، وشركة فلكس، وشركة ادمارك، ومكتبة ومطبعة النهضة، خلال قصفه لعمارة الأوقاف غرب مدينة غزة.
- تضرر مكتب موقع فلسطين الآن بعد قصف عمارة عجور في شارع الوحدة.

18 أيار/ مايو

- إضراب شامل في عموم فلسطين، تشارك فيه القدس والضفة والداخل المحتل في الـ48 والشتات.
- تقديم مصر لمقترح لوقف إطلاق النار اعتباراً من يوم الخميس في 6 صباحاً.
- 11 قتيلاً من الإسرائيليين على إثر الهجمات الصاروخية من غزة.
- اعتقال الشابين الأردنيين: مصعب الدعجة وخليفة العنوز.
- في عملية مشتركة، كتائب القسام وسرايا القدس وألوية الناصر صلاح الدين يستهدفون مستوطنة "سديروت" وموقع "زيكيم" برشقات صاروخية.
- تدمير طائرات الاحتلال لعدد من المكاتب ودور النشر جراء قصف عمارة كحيل بشارع الثلاثين غرب مدينة غزة، ومن ضمنها مكتبة سمير منصور للطباعة والنشر والتي تحتوي على 100.000 كتاب، ومكتبة رؤية، ومكتبة اقرأ.

19 أيار/ مايو

- أطلقت "أونروا" نداء إنسانياً بقيمة 38 مليون دولار لإغاثة غزة.

- وجه وزير الحرب الإسرائيلي بيني غانتس بشن هجمات ليلية مكثفة ضد غزة.
- "القسام" تكشف عن طيارة استطلاع جديدة نفذت طلعات تصوير وعادت بسلام.
- كتائب القسام تستهدف حافلة لنقل الجنود قرب قاعدة "زيكيم" شمال قطاع غزة بصاروخ موجه.
- تقييد موقع يوتيوب لقناة الجزيرة وعدد من القنوات، وتقييد البث الحي للأحداث في فلسطين وغزة، بدعوى أن "المحتوى غير مناسب".
- استهدفت إسرائيل 525 منشأة اقتصادية في هجماتها الجوية وبنيران المدفعية على قطاع غزة المتواصلة لليوم العاشر على التوالي.
- خسائر مباشرة بقيمة 22 مليون دولار نتيجة قصف مزارع حيوانية وأراض زراعية فلسطينية، و27 مليون دولار في المنشآت الاقتصادية والتجارية جراء قصفها، ومنه قصف المنطقة الصناعية واستهداف عدد من المصانع بشكل مباشر.
- قصف شوارع وبنى تحتية فلسطينية بقيمة 22 مليون دولار.
- قصف 73 مقر حكومي فلسطيني.
- تضرّر 57 مدرسة وعيادات رعاية صحية فلسطينية.

20 أيار/ مايو

- اتفاق وقف إطلاق النار "متبادل ومتزامن"، يدخل حيز التنفيذ الجمعة عند الساعة 02:00 فجراً بتوقيت فلسطين.
- حسب وزارة الصحة الفلسطينية، بلغ ضحايا العدوان في غزة: 232 شهيداً، بينهم 65 طفلاً و 39 سيدة و17 مسناً، بجانب نحو 1900 جريح، إضافة إلى 28 شهيداً بالضفة وقرابة 7 آلاف جريح بالضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس، وشهيدين أحدهما في مدينة أم الفحم والآخر في مدينة اللد.

- وزارة الأشغال العامة والإسكان بغزة تعلن عن أضرار القطاع:
  - هدم 1800 منزل.
  - تضرّر نحو 17 ألف منزل.
  - تشريد أكثر من 120 ألف مواطن.
  - تضرّر 66 مدرسة وهدم 3 مساجد وتضرر 40 مسجداً.
  - تكلفة إزالة المباني المتضررة نحو 150 مليون، وإعادة تأهيل قطاع الإسكان تحتاج 350 مليون دولار.
- قناة كان العبرية تعلن:
  - مقتل 12 إسرائيلياً، وإصابة نحو 330.
  - نحو 4 آلاف صاروخ أطلقت على إسرائيل.
- أقدمت مخابرات الاحتلال الإسرائيلي على بث رسائل تشويش وتحريضية ضد المقاومة الفلسطينية عبر أثير صوت الأقصى.
- حظرت شركة "واتس أب" حسابات عشرات الصحافيين والمصوّرين في قطاع غزة، بحجّة "مخالفة سياسات واتس أب" أو دون إبداء سبب للحظر.

21 أيار/ مايو

- الساعة 02:00 فجراً بتوقيت فلسطين وقف إطلاق النار يدخل حيز التنفيذ.
- أصدرت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية بياناً.
- احتفالات في الضفة الغربية والقدس والداخل الفلسطيني بـ "الانتصار".
- اندلاع مواجهات جديدة بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية في باحة المسجد الأقصى بالقدس الشرقية عقب صلاة الجمعة.

- قيام الشرطة الإسرائيلية بإطلاق قنابل صوتية ورصاص مطاطي لتفريق المتظاهرين، وضربت البعض بالهراوات.

22 أيار/ مايو

- مشاركة حشود ضخمة في الفعالية التي دعت إليها الحركة الإسلامية الأردنية في منطقة الأغوار الأردنية، قرب الحدود الأردنية الفلسطينية، احتفالاً بانتصار المقاومة في قطاع غزة.

24 أيار/ مايو

- إعلان شرطة الاحتلال البدء بتنفيذ عمليات اعتقال واسعة ضد فلسطينيي الداخل المحتل في إطار حملة وصفتها صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية بأنها محاولة "استعادة للردع".
- مداهمة قوات الاحتلال عدداً من منازل المواطنين في أنحاء متفرقة من القدس.
- اندلاع مواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال في حي الطور، ومنطقة بطن الهوى ببلدة سلوان، وفي حي بطن الهوى بسلوان، أطلق الشبان الألعاب النارية على منازل استولى عليها المستوطنون في البلدة قبل أسابيع قليلة.
- حظر إدارة موقع الفيس بوك لمئات حسابات صحفيين قاموا بتغطية العدوان عبر تطبيق واتس أب في اليوم الأخير للعدوان على غزة.

28 أيار/ مايو

- وقفة شبابية أردنية أمام مسجد الجامعة الأردنية انتصاراً للمسجد الأقصى ودعماً للمرابطين.
- مدّدت محكمة الصلح في القدس المحتلة اعتقال صحافيين فلسطينيين اعتُقلا مساء أمس، في حيّ الشيخ جراح في المدينة.
- شهيد خلال قمع الاحتلال الإسرائيلي مسيرة في نابلس تندد بالاستيطان.

29 أيار/ مايو

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 3 مواطنين من بلدة العيسوية بالقدس المحتلة.
- إصابة 3 شبان برصاص الاحتلال في نعلين وإعادة إغلاق البوابة الحديدة.
- إجبار مواطن على هدم منزله ومزرعته في بيت لحم.
- قمع وقفة تضامنية في الشيخ جراح.

30 أيار/ مايو

- أفاد منسق اللجان الشعبية والوطنية لمقاومة الجدار والاستيطان شرق يطا وجنوب الخليل أن الاحتلال قام بهدم العيادة بحجة البناء دون ترخيص في المناطق المسماة.
- شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات في حي الشيخ جراح، شملت فتاة أطلق سراحها لاحقاً، وتعرض شاب آخر من أبناء الحي المهدد بالاستيطان للضرب المبرح، وتم اعتقاله.
- مهاجمة قوات كبيرة من شرطة الاحتلال للمشاركين في الوقفة التضامنية، واعتدت عليهم بالضرب وأطلقت باتجاههم قنابل الغاز المسيل للدموع وأبعدتهم بقوة السلاح من مدخل الحي المغلق بالمكعبات الإسمنتية.

2 حزيران/ يونيو

- أعلنت وزارة الزراعة في غزة، أن إجمالي الخسائر والأضرار التي تكبدها القطاع الزراعي خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة بلغت 204 ملايين دولار أمريكي.
- زار فيليب لازاريني المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" (UNRWA) اليوم حي الشيخ جراح في القدس المحتلة.

3 حزيران/ يونيو

- اعتقال قوات الاحتلال لطفلة من حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة بتهمة رسمها علم فلسطين على وجه زميلاتها.

4 حزيران/ يونيو

- قمع قوات الاحتلال لـ "ماراثون القدس" الذي انطلق من أمام مدخل حي الشيخ جراح المحاصر، باتجاه حي بطن الهوى في القدس المحتلة.
- إطلاق قوات الاحتلال لوابلٍ من قنابل الغاز المسيل للدموع والصوت تجاه عشرات المشاركين في الماراثون، ما أدَّى إلى وقوع 12 إصابة وفق الهلال الأحمر الفلسطيني.
- اندلاع مواجهات بعد اقتحام قوات مدججة من شرطة الاحتلال خيمة في حي بطن الهوى في سلوان وإطلاق قنابل الصوت والغاز والرصاص المطاطي على المقدسيين المتواجدين في المكان، نتج عنها 19 إصابة إثر القمع الوحشي لقوات الاحتلال، وهدم الخيمة.
- اعتقال شابَيْن ومصادرة أجهزة الصوت من المكان.
- اندلاع مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة الجنوبية من بلدة نعلين غرب مدينة رام الله.
- إطلاق قوات الاحتلال للرصاص الحي تجاه المواطنين خلال مواجهات في المنطقة الجنوبية في البلدة المحاذية للجدار، ما أدى إلى إصابة مواطنين اثنين نقلا على إثرها للعلاج.
- إطلاق قوات الاحتلال للرصاص الحي وقنابل الغاز والصوت بكثافة، ما أدى إشعال النيران في إحدى الأراضي الزراعية.

5 حزيران/ يونيو

- تظاهر مئات الإسرائيليين في مدينة القدس، دعماً لتشكيل حكومة جديدة.
- تعرّض مراسلة الجزيرة إلى اعتقال أثناء تغطيتها وفريق الجزيرة مظاهرات المتضامنين مع حي الشيخ جراح في الذكرى 54 للنكسة.

- إفراج سلطات الاحتلال الإسرائيلي الليلة عن مراسلة الجزيرة بعد ساعات من اعتقالها في القدس المحتلة، وقرار إبعادها 15 يوماً عن حي الشيخ جراح.
- تصريحات رئيس حركة المقاومة الإسلامية– حماس في غزة يحيى السنوار عن الأهداف التي قال إن المقاومة حققتها خلال الحرب الأخيرة، وعن النتائج والأولويات وأشكال الاستثمار التي ستقوم بها لنتائج هذه الحرب.

المقالات والتقارير

الأزمة الاقتصادية اللبنانية، الأسباب والحلول

د. محمد موسى*

الملخص

مما لا شك فيه أن الأزمة الاقتصادية اللبنانية لم تبرز بين ليلة وضحاها، إنما تكشفت مع الأيام نتيجة لعدة أسباب أساسية داخلية وخارجية هيأت للواقع الاقتصادي الحالي، المتمثل بارتفاع الدَّيْن العام وارتفاع فاتورة الإنفاق الحكومي وتراجع الليرة اللبنانية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري وتراجع احتياطات المصرف المركزي، وغيرها من عناوين التأزّم الاقتصادي.

ويبحث هذا التقرير في أسباب هذه الأزمة وتراكماتها وآفاق الحلول الممكنة، حيث أكد التقرير خلال البحث في أسباب الأزمة أن ثمة أكثر من عامل وراء الأزمة الاقتصادية في لبنان، تبدأ من شكل الاقتصاد اللبناني وهيكليته؛ فهو اقتصاد ريعي البنية هشّ المعالم، كما أن الفساد ومنظومته المتحكمة في الكثير من مفاصل الدولة على كافة المستويات كان سبباً مهماً في تفاقم هذه الأزمة، إضافة إلى العامل الإقليمي وتحديداً الحرب السورية بكل تشعباتها وانعكاساتها بوجود ما يفوق 1.5 مليون لاجئ سوري في لبنان (ما عدا غير المسجلين)[1] بسلبياته وإيجابياته.

وقد أدرج التقرير سبع خطوات ممكنة لانتشال لبنان من أزمته الحالية، كان أهمها: ثورة قانونية وقضائية حقيقية تضرب بيد من حديد على الفاسدين، وإصلاحات في عمق الإدارات الحكومية، وبلورة اتفاق مع صندوق النقد الدولي لاستجلاب تمويل يقارب 25 مليار دولار ضمن خطة خمسية عنوانها الأساسي الإصلاحات الجوهرية في ملفات جوهرية أولها قطاع الكهرباء.

وقد خلُص التقرير إلى أن رؤية الحل المنشود ليست بالقريبة زمنياً في ظل الحالة الدولية والإقليمية التي بدأت التفاوض لكنها لم تبلور حلولاً حتى الساعة، ما يعني أن بداية التسوية الإقليمية هي التي ستنسحب على لبنان، وبعدها لا بد من ضغوط دولية على النخبة الحاكمة في لبنان كما يفعل اليوم صندوق النقد الدولي والدول المانحة للقيام بالإصلاحات، وكذلك ضغوط على السلطة السياسية لإقرار كل القوانين الإصلاحية الفاعلة لا سيما الكابيتال كونترول، وإلا فنحن أمام نوع من الهدنة بين اللبنانيين أشبه بسياسة الترقيع التي لا تجدي، والتي قد تمثل تمهيداً لانفجار اجتماعي هائل طالما أنه لم ينطلق حل مستدام يؤدي إلى انفراج حقيقي في بلورة صورة لبنان ودوره في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة اللبنانية، الاقتصاد اللبناني.

Lebanese Economic Crisis: Causes and Solutions

Dr. Mohamed Moussa

Abstract

The new over willing Lebanese economic crisis did not arise overnight. However, the problem has unfolded with the days due to several

---

* أكاديمي وباحث اقتصادي لبناني.

[1] بتصرف من تقرير هيومن رايتس واتش 2019.

fundamental internal and external reasons. These reasons led to the current economic reality. This reality includes the rise in public debt, the increase in the government expenditure bill, the decline in the Lebanese lira, the increase in the balance of payments deficit, the deficit in the trade balance, the decline in Central Bank reserves, and other headlines economic crisis.

The report examines the causes of the crisis, its accumulation, and the prospects for possible solutions. It stressed that there is more than one factor behind the economic situation in Lebanon. It starts with the shape and structure of the Lebanese economy; a rentier economy with a fragile system, corruption, and controlling man State joints at all levels. Moreover, the regional factor has a fundamental role in this crisis, especially the Syrian war in all its ramifications and repercussions, with more than 1.5 million Syrian refugees in Lebanon and a significant Lebanese party who supported the Syrian regime militarily.

The report proposed steps to lift Lebanon out of its current crisis. The most important of these steps is an essential legal and judicial track to face corruption, reforms in the depth of the government departments. It also includes the formulation of an agreement with the International Monetary Fund (IMF) to obtain approximately $25 billion within a five-year plan, whose main title is Fundamental Reforms in Fundamental Files, the first of which is the Electricity Sector.

In the end, the report concluded that the vision of the desired solution was not soon in light of the international and regional situation that had begun negotiations. However, it has not crystallized answers until now, which means that the beginning of a regional settlement will be the one that will withdraw to Lebanon.

The international pressure on the ruling elite in Lebanon, as the IMF and donor countries do today, implement reforms and pass all effective reform laws, wildly the Capital Control.

Otherwise, Lebanon might face just a kind of truce among the Lebanese, similar to a patching policy that does not work. That might be a prelude to a massive social explosion, so long as a sustainable solution is not launched that will lead to a real breakthrough in the image of Lebanon and its role in the region as well the internal turbulence would continue to break for long.

Keywords: Lebanese crisis, Lebanese economy.

مقدمة

أضحى لبنان، البلد الآمن ذو الدخل الفردي المعتدل والمصنف عربياً بأنه بوابة العرب إلى أوروبا، على شفير الإفلاس، والإفلاس ليس بالمعنى المالي النقدي فحسب، إنما إفلاس شامل على المستوى السياسي الذي بدوره أوصل البلاد إلى إفلاس اقتصادي عام، وكأنه يتدحرج من شاهق بفعل الأزمات المتراكمة والمتلاحقة في آن، وهي تتجلى اليوم في صورة مقيتة تعيد زمن الأيام السوداء على شعب استُنزف حتى الرمق الأخير ولا زال يكابد للبقاء.

نتحدث عن بلاد غارقة بمديونية تبلغ 100 مليار دولار مضافاً إليها 6.5 مليار فائدة خدمة الدين وتخلّف عن الدفع، مما أخرجها من سوق السندات الدولية، وجعل وكالات التصنيف الائتماني الكبرى كموديز وفيتش وستاندرد اند بورز تنزل بتصنيفها إلى حدود الإفلاس، وناتج قومي خسر 60% من قوته فتراجع إلى حدود 18 مليار بعد أن كان قرابة 53 مليار، وعملة محلية منهارة أمام الدولار الأمريكي، وتضخم وصل حسب مؤشر ستيف هانكي إلى ما يقارب 365% خلف فنزويلا، وبطالة تفوق 50% خاصة بين الشباب، ناهيك عن الكفاءات المهرولة على أبواب السفارات للهجرة، والمالية العامة المنهارة حيث وصلت سياسة الدعم الحكومي للسلع لحدود الاحتياطيات الإلزامية في المصرف المركزي، مع نسب فقر بحسب الإسكوا وصلت إلى 55% من اللبنانيين، بينهم 23% فقراً مدقعاً، أي حوالي 1.4 مليون لبناني باتوا في حد العوز للأسف، ولا زال الحبل على الجرار.

كل هذه الظروف المأساوية تزامنت مع كارثة الكوارث "بيروتشيما" أو يعرف بانفجار مرفأ بيروت الذي دمّر نصف العاصمة، وشل واجهة لبنان البحرية مع العالم، في كارثة تقدر خسائرها بما يفوق 8 مليارات دولار حسب التقارير الدولية.

أسباب وتراكمات

مما لا شك فيه أن الأزمة الاقتصادية لا تبرز فجأة، إنما تتمظهر مع الأيام نتيجة لعدة أسباب أساسية داخلية وخارجية تهيئ المناخ الاقتصادي الواقع، عاكسة لغة واضحة وهي لغة الأرقام والإحصاءات والبيانات التي تدلل على عمق الأزمة.

ثمة أكثر من عامل وراء الأزمة الاقتصادية في لبنان تبدأ من شكل الاقتصاد وهيكليته؛

فالاقتصاد اللبناني اقتصاد ريعي البنية، هش المعالم بكل ما للكلمة من معنى، حيث تغيب القدرات الإنتاجية فيصبح البلد رهين اقتصاد الخدمات والسياحة، ولا دور فعلياً وازناً للزراعة أو الصناعة، فأصبحت البلاد مكشوفة ومعرضة بأمنها الاقتصادي والغذائي والصناعي وهنا بيت القصيد.

وتالياً جوهر الخريطة الاقتصادية منذ ما بعد اتفاقية الطائف، حيث بني للبنان دور محدد، ولكن حسابات المعنيين لم تنجح، وهذا يقودنا إلى الطامة الكبرى وهو الفساد ومنظومته المتحكمة في الكثير من مفاصل الدولة على كافة المستويات، وللتذكير يحتل لبنان المرتبة 148 لمؤشر مدركات الفساد عالمياً، وهي دلالة تكفي للإشارة إلى مدى انهيار لغة الشفافية الاقتصادية، وكمؤشر إضافي تشير العديد من التقارير إلى نهب حوالي 52 مليار دولار من خزينة الدولة لا يُعرف كيف صُرفت ولا أين تبددت، مُضافاً إليها الفجوات الهائلة في المصرف المركزي وتسلط المصارف في بلاد لم يجرؤ سياسيوها على إقرار قانون "كابيتال كنترول" في زمن تهريب الودائع تحت فساد سقف القانون للأسف[2].

هذا القانون وأدواته هو نفسه ما ساهم في وصول الدَّيْن العام إلى أرقام فلكية تقارب 100 مليار دولار مصحوب بفائدة خدمة الدَّيْن بما يقارب 6.5 مليار دولار سنوياً، مع الإشارة إلى أن الفوائد وصلت في بعض الحِقَب إلى ما يقارب 36% على السندات الحكومية! لقد تراكم الدين تدريجياً وبالتالي خدمة الدين المترتبة عليه جراء الفوائد المرتفعة، كل ذلك مع انتفاخ فاتورة الإنفاق الحكومي الذي زادت أعباؤه بفعل العوامل الانتخابية وارتفعت فاتورته بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب، مما ضاعف الإنفاق الحكومي عليه من 400 مليون دولار إلى قرابة 1.8 مليار دولار سنوياً، وأودى بمالية الدولة إلى الهاوية.

أما قطاع الكهرباء فهو رمز الدَّيْن العام بامتياز، وقد رصدت الحكومات المتعاقبة على مرّ السنوات فعلياً اعتمادات مالية لإصلاح قطاع الكهرباء تعادل نحو نصف الدَّيْن الخارجي، وفق تقديرات البنك الدولي ولكن لا كهرباء، وتؤكد التقارير أن هذا القطاع أبرز مكامن الهدر، وحتى اليوم ما زال اللبنانيون يدفعون فاتورتي كهرباء، واحدة للدولة وثانية لأصحاب المولدات التي يستخدمونها لدى انقطاع التيار، وفي ذلك مأساة جديدة تضاف إلى حياة اللبنانيين الموعودين بالعتمة على أبواب الصيف الحالي 2021.

---

[2] تصرف عن موقع العربية في حديث عن الفجوة المالية في لبنان.

وفي متابعة للأسباب لا يمكن تجاوز العامل الإقليمي، وتحديداً الأزمة السورية والحرب الأهلية فيها، بكل تشعباتها وانعكاساتها، والذي فتح عنواناً جديداً وجرحاً متفاقماً في الأزمة اللبنانية، وهو التهريب، وخصوصاً تهريب الدولار والمواد الغذائية المدعومة إلى الخارج نتيجة لقانون قيصر الذي ضيّق الخناق الاقتصادي على سوريا ودول الجوار فيها، وأرخى بمفاعيله السلبية على الاقتصاد اللبناني، إضافة إلى جشع التجار وارتباطاتهم السياسية التي جعلت الدولار يقضم الليرة ويأكلها تماماً بالمعنى المالي والنقدي، وللتأكيد لقد خسرت العملة المحلية (الليرة اللبنانية) ما يفوق 85% من قيمتها، فبعد أن كان السعر شبه ثابت عند 1500 ليرة لكل دولار، لامس الدولار عتبة 15000 ليرة، مما جعل القدرة الشرائية للبنانيين والمقيمين شبه معدومة، حيث قفزت أسعار السلع في بلد يستورد كل شيء، وللدلالة فقد زاد العجز في ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري على مرّ سنوات من النمو المتباطئ وقطاع مصرفي متضخّم يمنح فوائد خيالية على الودائع.

ولقد أنفق مصرف لبنان خلال خمس سنوات ما يفوق 30 مليار دولار لتغطية العجز في الميزان التجاري بحسب حاكم المصرف المركزي اللبناني، وتجاوز الدين العام أكثر من 170% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومع تراجع احتياطات المصرف المركزي الذي لطالما اعتُبر عرّاب استقرار الليرة منذ عام 1997، بدأت ملامح الانهيار المتسارع منذ عام تقريباً مع أزمة سيولة حادة وشحٍّ في الدولار، علماً بأن المصارف، ومنذ نهاية الصيف الماضي، فرضت قيوداً على سحب الدولار وتحويل الأموال دون إقرار كابيتال كونترول، مما فتح باب التساؤلات عن المستفيدين من التحويلات بعد ثورة تشرين وإبانها في تواطؤ موصوف على المودعين في المصارف اللبنانية من جهة والاقتصاد اللبناني عموماً، حيث تسربت كميات هائلة من العملات الصعبة إلى خارج البلاد مضاعفةً أزمة شح الدولار وضاربةً في عمق أزمة الناس الذين يسحبون أموالهم المودعة في المصارف على سعر 3900 ليرة للدولار، وفي ذلك احتيال كبير على ما يقارب 70% من قيمة الوديعة الدولارية لإطفاء خسائر المصرف المركزي والمصارف في آن واحد.

ومن جهة أخرى، لا يمكننا إغفال العلاقة الجوهرية بين حزب الله وإيران التي انعكست ضغوطاً على لبنان وحكومته الحالية بفعل نظرة المجتمع الدولي والإدارة الأمريكية على أن لبنان ساحة إقليمية لإيران، الأمر الذي فاقم الضغط المباشر على الاقتصاد اللبناني والمساعدات التي

يتلقاها، وأصبح لبنان نسبياً رهين لعبة الأمم، حيث يقع على أجندة الصراع الأمريكي– الإيراني، مضافاً إلى ذلك مسألة ترسيم الحدود البحرية الجنوبية في مياه المتوسط تحت الرعاية الأمريكية، وبالتالي فإن أي اتفاق في هذين الأمرين يمكن أن ينعكس إيجاباً على لبنان والمنطقة عموماً.

وببساطة، يقف لبنان أمام أزمة وجودية بقالب اقتصادي مالي في ظرف حساس على مستوى المنطقة والعالم، لا سيما بعد جائحة كورونا وتبعاتها على الاقتصاد العالمي، والأزمات الدولية والإقليمية المحيطة، وصولاً إلى فشل الساسة اللبنانيين في إدارة الدولة وحوكمة القطاعات وبسط يد الدولة والقضاء بفاعلية وقدرة، وبكلام أوضح فإن الأزمة اللبنانية في جوهرها أزمة حوكمة مُنبثقة من نظام طائفي يعاني من خلل بُنيوي، ما حال دون صنع سياسات رشيدة، وسمح بانتشار ثقافة الفساد والهدر المستمرة، والتي قد تفاقم الأزمة إلى حدود أشد قساوة مما هي عليه الآن، خاصة بعد انفجار المرفأ في العاصمة بيروت.

آفاق الحلول

لا شك أن الأزمة اللبنانية الاقتصادية مستفحلة وآخذة بالاشتداد، خاصة أن الكل يعلم أن رفع الدعم الحكومي سيكون نهاية أيار/مايو 2021 حاملاً مزيداً من المآسي إلى اللبنانيين الذين يجمعون أن الأسوأ لم يأت بعد، خاصة مع تأزم ولادة الحكومة التي ما زالت في طور التأليف منذ انفجار بيروت في 4 آب/ أغسطس 2020.

إن أولى الخطوات الحقيقية لانتشال لبنان من أزمته الحالية تتمثل في حكومة جديدة عنوانها الأبرز بعث الثقة في الداخل والخارج الذي يراقب الوضع اللبناني عن كثب، وليس بالغريب وجود الاهتمام الأوروبي– الأمريكي– العربي والمبادرات المتلاحقة لدعم لبنان، ولكن النخبة السياسية اللبنانية باتت للأسف في وادٍ والمجتمع اللبناني في وادٍ آخر، بحسب تعبير وزير الخارجية الفرنسي السيد جان إيف لودريان.

وبالتالي فإن المطلوب للحل:

أولاً: حكومة اختصاصيين أكفياء أصحاب أيدٍ نظيفة بعيدين عن كل المصالح الحزبية والفئوية، حكومة بعيدة عن كل محاور المنطقة إلا بما يفيد لبنان اقتصادياً، حكومة لا يقودها إلا مصلحة الوطن، وهذا طلب صعب المنال على المدى المنظور في بلد يحكمه ملوك الطوائف.

ثانياً: لا بد أن تكون أولى مهام الحكومة بلورة اتفاق مع صندوق النقد الدولي لاستجلاب تمويل يقارب 25 مليار دولار ضمن خطة خمسية عنوانها الأساسي الإصلاحات الجوهرية في ملفات جوهرية، أولها قطاع الكهرباء الذي استنزف 44 مليار دولار، أي ما يقارب نصف الدَّيْن العام.

ثالثاً: إصلاحات في عمق الإدارات الحكومية وعددها الهائل الذي لا بد أن يخفض بما لا يقل عن 40% عن وضعها الحالي لكي تستطيع مالية الدولة وميزانيتها مجابهة الخطر الداهم.

رابعاً: مفاوضات جادة وحقيقية مع الدائنين الدوليين والمحليين لبلورة اتفاق طويل الأمد على نسب فوائد شبه صفرية ضمن آليات مساعدة فنية من الجهات الدولية المختصة على غرار اليونان وقبرص وسواها من الدول.

خامساً: تفعيل مجلس نقد يضمن قوة العُملة المحلية والمحافظة عليها، وهذا حال العديد من دول العالم ضمن الأزمات المالية الكبرى، بمعنى لا طبع للنقود دون تغطية حقيقية، وللإشارة فقد تضخمت الكتلة النقدية اللبنانية 6 أضعاف من 5 تريليونات ليرة إلى ما يفوق 30 تريليون، مما ضرب الليرة اللبنانية في الصميم.

سادساً: ثورة قانونية وقضائية حقيقية تضرب بيد من حديد على الفاسدين ومن يرعاهم، فبدون قضاء نزيه فاعل لا حل، فالقضاء النزيه باب أول لجلب الاستثمارات الخارجية والمحلية، والقوانين العصرية أداة في خلق بيئة استثمارية قادرة.

سابعاً: الاستفادة من الحلول الإقليمية في إنهاء ترسيم الحدود البحرية لجهة الشمال مع الحكومة السورية، أو جنوباً مع الاحتلال الإسرائيلي قبل أن يقضم الحدود ويأكل الأخضر واليابس، وعليه قد تشكل الثروات الأحفورية بارقة أمل لحل اقتصادي موعود.

خاتمة

يدرك الجميع أن لبنان نقطة تقاطع دولي وإقليمي، وبلد يتداخل فيها السياسي بكل ما هو اقتصادي ومالي، وبالتالي فإن المفتاح المركزي والأساسي للحل الاقتصادي في لبنان عنوانه الخارجي المتمثل بالرضى الدولي الذي يبدأ مع الأمريكي، وبوابته حلول الترسيم الحدودي مع إسرائيل وتقليم أظافر حزب الله في الداخل والإقليم، وفرنسي مع حكومة تبقي مصالح فرنسا الفرنكوفونية حاضرة، وصولاً إلى شركة توتال في أعماق البحر حيث الثروات النفطية والغازية، مروراً بدور لبنان كمنصة في

مياه شرق المتوسط الحارّة، وبالأزمات من تركيا إلى ليبيا واليونان وقبرص ومنتديات الطاقة الإقليمية، وعربي خليجي يتعامل مع لبنان بعيداً عن المحاور، وصولاً إلى إيران الطامحة في كل الساحات وعلى رأسها لبنان، حيث تمثل نقطة ثقل في أي حل لهذا البلد المنهك اقتصادياً وسياسياً.

إن رؤية الحل المنشود ليست بالقريبة زمنياً في ظل الحالة الدولية والإقليمية التي بدأت التفاوض لكنها لم تبلور حلولاً حتى الساعة، ما يعني أن بداية التسوية الإقليمية هي التي ستنسحب على لبنان، وبعدها لا بد من ضغوط دولية على النخبة اللبنانية الحاكمة، كما يفعل اليوم صندوق النقد الدولي والدول المانحة للقيام بالإصلاحات، وأيضاً وجود ضغوط على السلطة السياسية لإقرار كل القوانين الإصلاحية الفاعلة، لا سيما الكابيتال كونترول، وإلا فنحن أمام نوع من الهدنة بين اللبنانيين أشبه بسياسة الترقيع، في زمن لم يعد الترقيع يجدي، والتي قد تمثل تمهيداً لانفجار اجتماعي هائل فيما بعد، طالما أنه لم ينطلق حل مستدام يؤدي إلى انفراج حقيقي في بلورة صورة لبنان ودوره في المنطقة.

قراءة في تشكيل الحكومة الإسرائيلية (36) الجديدة 2021

أ. إبراهيم عبد الكريم*

الملخص

بعد 4 دورات انتخابية للكنيست، رافقتها أزمة سياسية داخلية غير مسبوقة، تتعلق بتشكيل الحكومة وبرامجها، وبعد تطورات وتجاذبات حزبية ومفاوضات ائتلافية مكثفة، قُدّمت حكومة جديدة (36) إلى الكنيست يوم الأحد 2021/6/13، ونالت الثقة البرلمانية، وسُمّيت "حكومة التغيير"، حيث أنهت حقبة بنيامين نتنياهو في رئاسة الحكومة، وفتحَ تشكيلُها الباب أمام استقراءات وتخمينات متباينة تتعلق بمكوناتها وتوجهاتها وما يعترض عملها من تحديات.

ومن المقدّر أن تترك نتائج هذا التشكيل آثارها على مختلف أشكال الأداء الإسرائيلي العام، داخلياً وخارجياً، وضمناً قضايا الفلسطينيين في مناطق 1948.

وجاء هذا التقرير لتقديم صورة عن نتائج الانتخابات، وبنية الحكومة الائتلافية الجديدة، إضافة إلى تعريف برئيسي الحكومة: نفتالي بينيت، رئيس الحكومة الثالث عشر في تاريخ إسرائيل، بعد نتنياهو الذي شغل المنصب لمدة 12 عاماً متواصلة، والبديل يائير لبيد.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات الإسرائيلية، الكنيست 24، الكابينيت، حكومة التغيير، نفتالي بينيت، الأحزاب الإسرائيلية، تشكيل الحكومة.

The New Israeli Government (36) 2021

Mr. Ibrahim Abdel Karim

Abstract

After four Knesset electoral cycles, accompanied by an unprecedented internal political crisis related to the formation of the government and its programs: and after partisan attractions and intense coalition negotiations, the coalition could form a new Israeli government (the 36th). It has been submitted to the Knesset on Sunday, 13/6/2021. The new government coalition gained parliamentary confidence and was called the "Government of Change." Such transformation in the political system in Israel has ended Benjamin Netanyahu's long era in the premier. However, its composition opened the door to various extrapolations and speculations regarding its components, trends, and challenges ahead to face. It is expected by many that such a new government would influence the overall Israeli performance, both internally and externally, and implicitly for the Palestinian issues (Arab Israelis) in the 1948 occupied areas.

The report provides a picture of the elections' result and the structure of

* باحث مختص في الشؤون الإسرائيلية، ورئيس التحرير في مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية– دمشق.

the new coalition government, as well as a biography of the two heads of government: Naftali Bennett, the 13th head of government in the history of Israel, after Netanyahu, who held office for 12 years on, and his successor after two years Yair Labid.

Keywords: Israeli Elections, Knesset 24, Kabbinite, Government of Change, Naftali Bennett, Israeli Parties, Government Formation.

أولاً: في الطريق إلى تشكيل الحكومة الجديدة

جرت انتخابات الكنيست 24 يوم الثلاثاء 2021/3/23، وأسفرت نتائجها عن خارطة حزبية جديدة، تتضمن توزع ثقل الأحزاب، الذي يعبّر عنه عدد المقاعد، في إطار العدد الكلي لأعضاء الكنيست البالغ 120 عضواً. وكانت تلك الانتخابات هي الرابعة خلال أقل من سنتين، في سابقة لم يشهد النظام السياسي الإسرائيلي مثلها، بعد إخفاق جميع الجهود الرامية لاستمرار الحكومة الائتلافية التي شكلها رئيس الليكود بنيامين نتنياهو بالمشاركة مع رئيس "أزرق أبيض" بيني غانتس في نيسان/ أبريل2020[1].

وجاءت بنية الكنيست حسب النتائج النهائية لتلك الانتخابات، على النحو الآتي[2]:

الحزب/ القائمة	الهوية	الرئيس	المقاعد
الليكود	يمين	بنيامين نتنياهو	30
تكفا حدشا= أمل جديد	يمين متطرف	جدعون ساعر	6
يسرائيل بتينو= إسرائيل بيتنا	يمين متطرف	أفيغدور ليبرمان	7
يمييناه = إلى اليمين	يمين متطرف	نفتالي بينيت	7
الصهيونية الدينية=هتسيونوت هداتيت	يمين متطرف	بتسلئيل سموتريتش	6
شاس/ السفارديون المتمسكون بالتوراة	ديني شرقي	آرييه درعي	9
يهدوت هتوراه = يهودية التوراة	ديني أشكنازي	موشي غفني	7
يش عتيد = يوجد مستقبل	وسط علماني	يائير لبيد	17
كحول لفان = أزرق أبيض	وسط يمين	بيني غانتس	8
العمل	عمالي/ وسط ويسار صهيوني	ميراف ميخائيلي	7
ميرتس	يسار صهيوني	نيتسان هوروفيتش	6

[1] عبد الكريم، إبراهيم. مؤشرات انتخابات الكنيست الإسرائيلي 2021، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 95، ربيع 2021، السنة 25، ص 121-143.

[2] يديعوت أحرونوت 2021/3/25. انظر: https://www.ynet.co.il/news/article/HkseSU9EO

الحزب/ القائمة	الهوية	الرئيس	المقاعد
القائمة المشتركة (الجبهة الديمقراطية- حداش/ الحركة العربية للتغيير- تاعل/ التجمع الوطني الديمقراطي- بلد/ معاً لعهد جديد- ياحد)	يسار مختلط/ عربي- يهودي	أيمن عودة	6
القائمة العربية الموحدة- راعم	عربي- إسلامي	منصور عباس	4

أجرى الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين يوم 2021/4/5 مشاورات مع ممثلي الكتل البرلمانية الـ 13 التي دخلت الكنيست لتشكيل الحكومة، وقد حصل نتنياهو على توصية بتكليفه مجدداً بتشكيل الحكومة من قبل 52 عضو كنيست (الليكود- شاس- يهدوت هتوراه- الصهيونية الدينية)، بينما حصل رئيس حزب "يش عتيد= يوجد مستقبل" لبيد، على توصية 45 عضو كنيست (يوجد مستقبل- أزرق أبيض- العمل- إسرائيل بيتنا– ميرتس)، وحصل بينيت على توصية أعضاء حزبه (يمينا-7 نواب). وامتنع عن التوصية حزب "تكفا حدشا"، والقائمة المشتركة، والقائمة العربية الموحدة[3].

تم افتتاح دورة الكنيست الـ 24، يوم الثلاثاء 2021/4/6، واستمر ياريف ليفين (الليكود) برئاسة الكنيست الجديدة، وفي اليوم ذاته كلف ريفلين نتنياهو رسمياً بتشكيل الحكومة، وكان أمامه 28 يوماً لتشكيلها، وقد أعلن في نهايتها 2021/5/4 إخفاقه في المهمة وأعاد التفويض إلى ريفلين الذي دعا رؤساء الأحزاب لإرسال توصياتهم، خطياً، حول المرشح الذي سيكلفه بتشكيل حكومة.

في يوم 2021/5/5 فوّض ريفلين لبيد بتشكيل الحكومة، حيث أوصى بتكليفه 56 عضو كنيست (أمل جديد، أزرق أبيض، إسرائيل بيتنا، العمل وميرتس والقائمة المشتركة/ باستثناء عضو التجمع)، فيما طلب "يمينا" تكليف بينيت بتشكيل الحكومة. وامتنعت "راعم" عن التوصية على أحد، وذكر رئيسها منصور عباس في رسالة إلى ريفلين أن قائمته ستتعاون "بصورة إيجابية" مع من يكلفه ريفلين بتشكيل الحكومة، وإذا تمكنت من استكمال النصاب القانوني لتشكيل الحكومة، فإنها ستفعل ذلك إذا تمّت تلبية مطالبها في المفاوضات وهو ما حدث[4].

---

[3]. موران أزولاي، يديعوت أحرونوت 2021/4/5. انظر:
https://www.ynet.co.il/news/article/B1m7MadHd#autoplay

[4] جاكي حوري، هآرتس 2021/5/5. انظر: https://www.haaretz.co.il/news/politi/LIVE-1.9775259#7012655689

كان التوجّه العام لدى لبيد عرض صفقة تناوب في منصب رئاسة الحكومة على بينيت ضمن ائتلاف دوري، للوصول إلى اتفاق يمكن أن ينهي بقاء نتنياهو في السلطة، وإنهاء الأزمة السياسية الإسرائيلية، وتجنّب الذهاب إلى انتخابات خامس،. ومن جانبه كان توجّه بينيت أنه سيدعم تشكيل حكومة "وحدة واسعة" للاعتبارات ذاتها.

على أرضية التوافق بين ميول لبيد وبينيت، جرت مفاوضات صعبة مكثفة ومطولة بين الأحزاب الثمانية المناوئة لنتنياهو التي أطلقت عليها تسمية "كتلة التغيير"، وأعلن رئيس الكنيست ليفين يوم الاثنين 2021/6/7 أن لبيد "تمكّن" من تشكيل حكومة جديدة. وبهذا يتعيّن عليها أن تضع خطوطها العريضة واتفاقياتها الائتلافية على طاولة الكنيست، قبل يوم من التصويت على تنصيبها. ثم أعلن ليفين أن الكنيست ستعقد جلسة خاصة يوم الأحد 2021/6/13 لعرض الحكومة عليها[5].

أعلن عن التوصل للخطوط الائتلافية العريضة للحكومة الجديدة، وجرى توقيعها من قبل رؤساء الأحزاب يوم 2021/6/11، وتبين منها أن رئاستها ستكون بالتناوب بين بينيت حتى 2023/8/27، ولبيد حتى نهاية ولايتها.

قبيل تنصيب الحكومة، في 2021/6/13، انتخب الكنيست رئيساً له، خلفاً ليااريف ليفين (من الليكود)، هو مرشح أحزاب "كتلة التغيير" عضو الكنيست ميكي ليفي (من حزب يوجد مستقبل)، الذي كان قائداً للشرطة في القدس المحتلة، وحصل على 67 صوتاً، بضمنها جميع أصوات أعضاء القائمة المشتركة، كما قُدِّمت الحكومة (السادسة والثلاثين) إلى الكنيست، ونالت الثقة بأغلبية 60 عضواً (هم أعضاء كتلة التغيير- 16 عضواً من يوجد مستقبل، ويميناه- 7، وأمل جديد- ، وأزرق أبيض- 8، وإسرائيل بيتنا- 7، والعمل- 7، وميرتس- 6، ومن القائمة العربية راعم -3، مقابل 59 عضواً ضدها، وامتنع عن التصويت نائب واحد من راعم[6].

وبذلك صار بينيت الرئيس الـ 13 في منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بعد نتنياهو الذي شغل المنصب لمدة 12 عاماً متواصلة، إضافة لترؤسه الحكومة ما بين أعوام 1996-1999، و3 أعوام (2006- 2009) شغل فيها نتنياهو مناصب وزارية.

---

[5] موران أزولاي، يديعوت أحرونوت 2021/6/8. انظر:
https://www.ynet.co.il/news/article/B1RGBZaqO#autoplay

[6] ياكي أدامكر وآخران، موقع والا 2021/6/13. انظر: https://news.walla.co.il/item/3441503

ثانياً: بنية الحكومة الائتلافية الجديدة

استناداً إلى الاتفاقات الائتلافية التي عقدت بين الأحزاب المشاركة في الحكومة، تتكون الحكومة من 27 وزيراً، وكانت حكومة محاصصة، تعكس إلى حدّ كبير ثقل الأحزاب، توزعت فيها الحقائب الوزارية والمناصب الرفيعة بالتساوي تقريباً بين كتلة الأحزاب اليمينية ومعسكر الوسط واليسار، وكان توزع الحقائب فيها بمعدل تقريبي هو وزير مقابل كل عضوي كنيست في قائمة الحزب، وذلك على النحو الآتي: يوجد مستقبل 7 وزراء، ويمينا 3، وأزرق أبيض 4، وإسرائيل بيتنا 3، وأمل جديد 4، والعمل 3، وميرتس 3، وراعم 1 نائب وزير، وبالتفصيل التالي[7]:

اسم الوزير	الحقيبة	الحزب
نفتالي بينيت	رئيس الحكومة	يمينا
أييليت شاكيد	الداخلية	يمينا
متان كهانا	الخدمات الدينية	يمينا
يائير لبيد	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	يوجد مستقبل
ميراف كوهين	المساواة المجتمعية	يوجد مستقبل
كارين الهرار	الطاقة	يوجد مستقبل
أورنا برفيفاي	الاقتصاد	يوجد مستقبل
يوئيل رزبوزوف	السياحة	يوجد مستقبل
اليعازر شتيرن	المخابرات	يوجد مستقبل
مئير كهان	الرفاه	يوجد مستقبل
جدعون ساعر	القضاء	أمل جديد
يفعات شاشا بيتون	التعليم	أمل جديد
زئيف ألكين	القدس والتراث والإسكان	أمل جديد
يوعاز هندل	الإعلام	أمل جديد
بيني غانتس	الأمن (الدفاع)	أزرق أبيض
حيلي تروبر	الثقافة والرياضة	أزرق أبيض
بنينا تمانو شتا	الهجرة والاستيعاب	أزرق أبيض
أوريت فركاش هكوهين	الابتكار والعلوم	أزرق أبيض
أفيغدور ليبرمان	المالية	إسرائيل بيتنا

[7] يارون دروكمان، يديعوت أحرونوت 2021/6/13. انظر:
https://www.ynet.co.il/news/article/S1QAstfsd?utm_source=Taboola_internal&utm_medium=organic

اسم الوزير	الحقيبة	الحزب
عوديد فورير	وزارة الزراعة والنقب والجليل	إسرائيل بيتنا
حمد عمار	وزير في وزارة المالية	إسرائيل بيتنا
ميراف ميخائيلي	العمل	العمل
عومر بارليف	الأمن الداخلي	العمل
نحمان شاي	الشتات	العمل (من خارج الكنيست)
نيتسان هوروفيتش	الصحة	ميرتس
تمار زاندبرغ	حماية البيئة	ميرتس
عيساوي فريج	التعاون الإقليمي	ميرتس

ثالثاً: المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)

شمل الاتفاق الائتلافي تكوين الكابينيت على النحو التالي: 5 وزراء من اليمين، و4 من كتلة لبيد (الوسط) على أن يُحسب حزبا "أزرق أبيض" و"إسرائيل بيتنا" على هذه الكتلة، و3 وزراء من العمل واليسار. وبهذا تشكّل الكابينيت من 12 عضواً، هم[8]:

- وزراء أحزاب اليمين: نفتالي بينيت- أييليت شاكيد- جدعون ساعر- زئيف ألكين- متان كهانا.
- وزراء أحزاب كتلة لبيد: يائير لبيد- بيني غانتس- أفيغدور ليبرمان- يفعات شاشا بيتون.
- وزراء العمل واليسار: ميراف ميخائيلي- عومر بارليف- نيتسان هوروفيتش.

وقد صادقت الحكومة على هذه التشكيلة يوم 2021/6/16. ومن قبيل إبراز نوعية "الكابينيت" الجديد، ذكر تقرير صحفي أنه ضمّ وزراء ذوي خبرة، من بينهم ثلاثة وزراء دفاع حاليين أو سابقين، ووزيرا خارجية، ورئيس أركان، وعمل 7 من الوزراء كأعضاء في "الكابينيت" في الماضي، وهم بينيت، ولبيد، وغانتس، وليبرمان، وساعر، وشاكيد، وألكين[9].

نواب الوزراء

كانوا حسب الاتفاق الائتلافي يوآف ساغلوفيتس (يوجد مستقبل) نائب وزير الأمن الداخلي، وعيدان رول (يوجد مستقبل) نائب وزير الخارجية، وأفير كارا (يميناه) نائب وزير في

[8] تال شيلو وياكي أدامكر، موقع والا 2021/6/12. انظر: https://news.walla.co.il/item/3441345

[9] يهونثان ليس، هآرتس 2021/5/16. انظر:
https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9912081

مكتب رئيس الوزراء، ومن المتوقع أن يكون عباس منصور رئيس (راعم) نائب وزير في مكتب رئيس الوزراء، ولحزب (أمل جديد) نائبا وزير في منصبين لم يُشغلا حتى تاريخه[10].

تعريف برئيسي الحكومة

– رئيس الحكومة الأول نفتالي بينيت

عمره 49 سنة، يقيم في رعنانا (في السهل الساحلي غرب قلقيلية الفلسطينية)، كان خلال خدمته العسكرية في وحدة استطلاع الأركان العامة وماجلان، وفي عام 1999، شارك في تأسيس شركة سايوتا סאיוטה للتكنولوجيا الفائقة (هاي تك) المتخصصة في أمن المعلومات، وبيعت الشركة عام 2005 مقابل 145 مليون دولار.

بدأ حياته السياسية عام 2005، بتعيينه في مكتب رئيس المعارضة آنذاك نتنياهو، وفي عام 2009، عُيّن مديراً عاماً لمجلس "يشع" (المستوطنين)، وبعد انتخابات عام 2015، عُيّن وزيراً للتربية والتعليم.

وفي الفترة التي سبقت انتخابات 2019، أسس حزب "هيمين هحداش= اليمين الجديد"، الذي أصبح فيما بعد "يميناه= إلى اليمين"، لكن خلال الدورة الانتخابية الأولى في ذلك العام، لم يجتز الحزب نسبة الحسم (3.25%)، فأقال نتنياهو بينيت من الحكومة، ومع ذلك، بعد انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019، وأثناء محاولات تشكيل الحكومة، تم تعيين بينيت وزيراً للدفاع، وهو المنصب الذي شغله لنحو أربعة أشهر. وفي عهد حكومة نتنياهو– غانتس، كان حزبه (يميناه) في المعارضة.

– رئيس الحكومة البديل يائير لبيد

عمره نحو 57 سنة، يقيم في تل أبيب، والده الوزير السابق الراحل يوسف (تومي) لبيد، وكان قبل دخوله عالم السياسة كاتباً وصحفياً ومقدم برامج تلفزيونية، ومن بين أمور أخرى، كتب عموداً أسبوعياً لسنوات في ملحق "سبعة أيام" لصحيفة يديعوت أحرونوت، في كانون الثاني/ يناير 2012، أعلن استقالته من استوديو القناة الثانية ودخوله الحياة السياسية، وأسس حزب "يش عتيد= يوجد مستقبل".

في انتخابات الكنيست الـ 19، التي جرت في كانون الثاني/ يناير2013، حقق إنجازاً

[10] تال شيلو وياكي أدامكر، موقع والا 2021/6/12. انظر: https://news.walla.co.il/item/3441345

مفاجئاً، حيث فاز حزبه بـ 19 مقعداً، وبهذا أصبح ثاني أكبر حزب في الكنيست، وعُيّن بعد الانتخابات وزيراً للمالية في حكومة نتنياهو، وفي كانون الأول/ ديسمبر 2014، تم طرده مع الوزيرة تسيبي ليفني من الحكومة، وقال نتنياهو في ذلك الوقت: "لن أتحمل معارضة داخل الحكومة ولن أتسامح بعد الآن مع الوزراء الذين يهاجمون الحكومة وسياساتها وزعيمها".

وفي انتخابات عام 2015، فاز الحزب بـ 11 مقعداً وظل في المعارضة، وفي انتخابات 2019، خاض الحزب إلى جانب "حوسين ليسرائل= حصانة إسرائيل" برئاسة بيني غانتس، تحت اسم "كحول لفان= أزرق أبيض"، الذي حُلّ بعد انتخابات الكنيست 23، واحتفظ حزب "أزرق أبيض" بالاسم ودخل الحكومة 35 برئاسة نتنياهو، بينما صار "يوجد مستقبل" بزعامة لبيد في المعارضة، ومن المقرر أن يصبح رئيس الحكومة محل بينيت اعتباراً من 2023/8/27[11].

رابعاً: خلاصة الخطوط الأساسية للحكومة الجديدة

وقّع رؤساء أحزاب الائتلاف (يوم الجمعة2021/6/11)، على الوثيقة الأساسية للحكومة الناشئة التي تُلزِم هذه الأحزاب خلال فترة الكنيست 24، كما جرى توقيع الاتفاقات الائتلافية بين "يوجد مستقبل" وكل حزب على حدة.

وتلخّص تلك الوثيقة، المكوّنة من 33 بنداً، في 5 صفحات، التوجهات والإجراءات الرئيسة التي تخطط الحكومة لاعتمادها وتنفيذها خلال ولايتها، ومن أبرزها: تركيز الحكومة على قضايا المجالين المدني والاقتصادي وتحسين رفاهية الإسرائيليين في جميع القطاعات، والعمل بشكل مشترك في مجالات الأمن والصحة والاقتصاد، والتعاون مع دول العالم، وتحقيق فرص الاستقرار الحكومي، وتعزيز الأمن القومي لإسرائيل والحفاظ على أمن جميع مواطني الدولة، إلى جانب السعي الدائم لتحقيق السلام، وضرورة اتخاذ إجراءات لتعزيز وزارة الخارجية كعامل يدمج العلاقات الخارجية لدولة إسرائيل.

ونص البند الخامس من الوثيقة بالحرف على أن "الحكومة ستعمل على نمو وازدهار القدس، عاصمة إسرائيل، مع الاستمرار في البناء عليها إلى حد كبير وتحويلها إلى عاصمة ديناميكية

---

[11] يارون دروكمان، يديعوت أحرونوت 2021/6/13. انظر:
https://www.ynet.co.il/news/article/S1QAstfsd?utm_source=Taboola_internal&utm_medium=organic

ومبتكرة. وفي إطار ذلك، ومن أجل ترسيخ مكانة المدينة كمركز ومرتكز حكومي، في غضون فترة وجيزة بعد افتتاحها، سيتم تنفيذ قرار الحكومة بنقل جميع مكاتبها ووحداتها الوطنية إلى القدس".

كما تضمنت الوثيقة عمل الحكومة لإعادة تأهيل الاقتصاد والمجتمع المدني، وتوسيع مجالات الاتفاقات الوطنية، وتشجيع النمو، والاستثمار في الميزانية بما يخدم مصالح الطبقة الوسطى والضعيفة، وتقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الخدمات، وإزالة العوائق البيروقراطية، وتحسين العبء السكاني، وتقوية القطاع الخاص، خاصةً الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم، وزيادة عدد عمال التكنولوجيا العالية، وتعزيز المشاريع الوطنية، وتعزيز بناء المستشفيات واستخدام الألياف البصرية، وتنفيذ حلول سريعة في مجال النقل، وتعزيز قوة الشرطة، ووضع خطة للقضاء على الجريمة في الوسط العربي، وتشجيع الهجرة وزيادة التفاهم المتبادل بين إسرائيل ويهود العالم، واتخاذ إجراءات لدفع القضايا المتعلقة بالدين والدولة والمتفق عليها بشكل عام، ودعم سن "قانون التجنيد" حسب مخطط وزارة الدفاع كما تمت الموافقة عليه في القراءة الأولى في الكنيست 20، ودراسة اعتماد نموذج جديد في مجال الخدمة المدنية الوطنية لبعض السكان، وإجراءات تتعلق في تقوية النظام الصحي بعد أزمة كورونا، وتعزيز السياحة من جديد، وتعزيز التعليم، وحماية البيئة، والاستيطان الريفي، إضافة للعديد من القضايا الاجتماعية والثقافية[12].

خاتمة

تتيح التطورات التي رافقت تشكيل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الجديد تحديد بعض ملامح الأداء العام لحكومة بينيت– لبيد، ومن أبرزها أن التغيير في السلطة طال الوجوه مع بقاء التوجهات، ورغم المؤشرات العديدة لتبلور حالة تطابق ظاهري بين ما يُعلن وما يُتخذ في هذه الحكومة، الذي يطغى عليه الطابع المتطرف، غير أن هذا التطابق قد يخضع إلى اضطرارات هامشية خلال الممارسة.

ومن الواضح أن هذه الاضطرارات محكومة بتنوع بنية الائتلاف الحكومي الفريدة، التي تجمع بين مختلف مكونات القوس السياسي الإسرائيلي؛ ففيما يعمل هذا الائتلاف بموجب الخطوط

[12] من وثيقة الخطوط الأساسية للحكومة:

http://dcx.walla.co.il/walla_news_files/eed5af6add95a9a6f1252739b1ad8c24.pdf

الأساسية له، وفيما تبرز بعض حالات الممارسات الخاصة المستندة إلى الاتفاقات الائتلافية، من الطبيعي أن تكون هناك تأثيرات للظروف الداخلية وللبيئة الخارجية المحيطة بها، التي ستناور حكومة بينيت- لبيد في التعامل معها.

وفيما يتعلق بدور القائمة العربية الموحدة (راعم) برئاسة منصور عباس، فقد سعى كل ائتلاف إسرائيلي إلى تلقف فرصة انضمام "راعم" له لتشكيل قوة مرجّحة في الكنيست، فبرز النظر إلى خطوة منصور عباس الزعيم العربي الذي يتخذ نهجاً جديداً في إدارة علاقة فلسطينيي 48 مع الكنيست والحكومات الإسرائيلية بما يحقق مصالحهم، ما يستدعي دراسة هذا الأمر وتقييم نتائجه، حيث يمكن أن يشكل نقطة تحوّل تفصل بين السياسة العربية القديمة التي واجهت صعوبة في التغيير، وهذه السياسة الجديدة، بعيداً عن التهوين أو التهويل.

قراءة في الانتخابات التشريعية الجزائرية2021

د. سعد صدارة*

الملخص

جرت الانتخابات الجزائرية في 12 حزيران/ يونيو 2021، والممثلة في الانتخابات التشريعية التي شهدت إقبالاً كبيراً خصوصاً من طرف الشباب والنخب خاصة على الترشح في قوائم حرة، والتي حفّز لها الرئيس وضمن الدعم لها في قانون الانتخابات، لكونه رهاناً يضمن به تسيير المرحلة القادمة وفق الرؤية التي يراها للجزائر الجديدة.

وقد جاء هذا التقرير لتقديم مقارنة بسيطة بين العهدتين البرلمانيتين 2017 و2021 للوقوف عند أهم المتغيرات التي شهدها البرلمان والتي تعكس في جوانب معينة حجم التحولات التي شهدتها الساحة السياسية بين فترة ماقبل الحراك الشعبي وما بعده، إضافة إلى قراءة وتحليل نتائج الانتخابات 2021.

وقد أكد التقرير على أن القوائم الانتخابية قد وصلت في بعض الولايات إلى 70 قائمة بين حزب سياسي وقائمة حرة، كما اختلف تعداد المقاعد الانتخابية بالنظر إلى النسبة السكانية لكل ولاية، وأقلها 5 مقاعد وخصوصاً الولايات الجنوبية، وأكثرها 36 مقعد وهي العاصمة.

وقد خلص التقرير إلى أنه وبالرغم من إجراء الانتخابات التشريعية الجزائرية في أجواء من التوتر الإقليمي والضغوطات التي مست جوارها وحدودها على مختلف الجهات، فإن قانون الانتخابات الجديد قد أحدث نقلة نوعية في الفعل الانتخابي وإفراز مؤسسات شفافة ونزيهة، والقضاء على مختلف الثغرات التي كانت تمثل مدخلاً لذلك. وفيما يخص خارطة الأحزاب فقد شهدت الانتخابات عودة الأحزاب التقليدية في الجزائر وعلى رأسها حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم. وبالرغم من ذلك فقد جرت الانتخابات في أجواء قاطعتها ولايتي تيزي وزو وبجاية بشكل واسع تعبيراً من منطقة القبائل على رفضها لهذا المسار، ورفضها أصلاً للمسار الانتخابي، والضغط من أجل أبعاد إثنية.

وفيما يتعلق بحجم تمثيل المرأة والشباب فقد أكد التقرير على تراجع ملحوظ حول حجم مشاركة المرأة، وعلى العكس من هذا فقد كان شهدت الانتخابات مشاركة شبابية كبيرة في العملية السياسية.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات التشريعية الجزائرية، البرلمان الجزائري، قانون الانتخاب الجزائري، القبائل الجزائرية.

A Statistical Analysis of the Algerian Legislative Elections 2021

Dr. Saad Sadara

Abstract

The Algerian elections took place on 12 June 2021 and were represented in the legislative elections, which young people and elites particularly well-received, in particular, to stand for election on free lists, to which the President was motivated and supported in the Electoral Code.

* عضو المكتب الوطني لحركة البناء.

The report compares the 2017 and 2021 Parliamentary Covenants to take stock of the most critical changes in Parliament. In certain respects, it reflected the magnitude of the shifts in the political arena between the pre-popular movement period and its beyond, as well as the reading and analysis of the 2021 election results.

The report confirmed that, in some states, electoral lists had reached 70 between a political party and a free list. And the number of electoral seats varied because of the population ratio of each state, with the lowest being five seats, especially the southern states, and the largest having 36 seats, which is the capital.

The report concluded that, despite Algerian legislative elections in regional tension and the pressures that affected their neighborhood and borders, the new electoral law had brought about a qualitative leap in the electoral process in creating transparent and fair institutions.

Concerning the party map, the elections witnessed the return of traditional parties in Algeria, primarily the National Liberation Front (FLN) party, the Democratic National Rally party, and the Movement of Society for Peace. Nevertheless, the elections were held in an atmosphere that was widely boycotted by the states of Tizi Ouzuo and Bejaia, as an expression of the tribe region's rejection of this path, its rejection of the electoral process, and the pressure for ethnic dimensions.

Concerning the representation of women and youth, the report confirmed a noticeable decline in the size of participation of women; on the contrary, elections witnessed significant youth participation in the political process.

Keywords: Algerian legislative elections, Algerian Parliament, Algerian electoral law, Algerian tribes.

مقدمة

تعيش الجزائر هذه الأيام على وقع نتائج الانتخابات النيابية ممثلة في المجلس الشعبي الوطني الذي يعد الغرفة السفلى، كما تّسمى أيضا البرلمان الجزائري الذي يضم غرفتين، والغرفة الثانية هي مجلس الأمة الذي يُنتخب ثلثاه من مُنتخَبين محليين (ولائية وبلدية) وثلث يختاره رئيس الجمهورية ويغير كل 3 سنوات، أما المجلس الشعبي الوطني "الغرفة السفلى" فينتخب أعضاؤه في اقتراع شعبي عام.

وقد جاءت الانتخابات مبكرة عام 2021 إثر حل البرلمان الذي لم يكمل عهدته بسبب تداعيات الحراك الشعبي الذي انطلق في 22 شباط/ فبراير عام 2019، رافضاً للعهدة الخامسة التي كان ينوي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الترشح لها، كما رفض الحراك أيضا مشروع

التمديد الذي طُلب لتميد سنة من الحكم، ممّا عجل باستقالة بوتفليقة، وتسلّم رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح الحكم بالنيابة حتى وقت تنظيم انتخابات رئاسية، وهو ما جرى في 12 كانون أول/ ديسمبر 2019، وفاز فيها المرشح عبد المجيد تبون.

وقد شارك في الانتخابات الرئاسية جزء هام من الطبقة السياسية التي ينتمي بعضها إلى المعارضة، وأهمها حركة البناء الوطني بمرشحها عبد القادر بن قرينة، وحزب طلائع الحريات بمرشحه علي بن فليس، وجبهة المستقبل بمرشحها عبد العزيز بلعيد، وقد جاء السيد عبد القادر بن قرينة في المرتبة الثانية بعدد 1.5 مليون من أصوات الناخبين.

ثم تلتها المحطة الثانية الممثلة بالتعديل الدستوري الذي جرى يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، حيث شهد تطوراً نوعياً من حيث المقبلون على المشاركة من الأحزاب السياسية التي كانت مقاطعة للرئاسيات، لتأتي المحطة الثالثة بعد 8 أشهر، أي في 12 حزيران/ يونيو 2021، والمتمثلة في الانتخابات التشريعية التي شهدت منافسة حضوراً سياسياً جيدة، خصوصا من طرف الشباب والنخب، ولا سيما في الترشح في قوائم حرة- مستقلّة، وكان الرئيس قد حفّز لها وضمن الدعم لها في قانون الانتخابات لكونه رهاناً يضمن به تسيير المرحلة القادمة وفق الرؤية التي يراها للجزائر الجديدة، وقد وصل عدد القوائم الانتخابية في بعض الولايات 70 قائمة، بين حزب سياسي وقائمة حرة- مستقلة، كما اختلف تعداد المقاعد الانتخابية بالنظر إلى النسبة السكانية لكل ولاية، وأقلها 5 مقاعد وخصوصا الولايات الجنوبية، وأكثرها 36 مقعداً في العاصمة.

ويجدر بنا قبل تحليل نتائج هذه الانتخابات، أن نقدم مقارنة سريعة بين العهدتين البرلمانيتين 2017 و2021 للوقوف عند أهم المتغيرات التي شهدها البرلمان، والتي تعكس في جوانب معينة حجم التحولات التي شهدتها الساحة السياسية بين فترة ما قبل الحراك الشعبي وما بعده، ولأهم الإجراءات والترتيبات التي حاولت السلطة إضفاءها فيما اصطلحت عليه الجزائر الجديدة، وسنركز في هذه المقارنة على: نسبة الاقبال الشعبي على الاقتراع، وحجم مقاعد البرلمان، وحجم التمثيل الحزبي، وأهم الأحزاب المتواجدة بالبرلمان، ونوعية التمثيل البرلماني: الأحرار- المستقلّون، المستوى الجامعي، الشباب، المرأة.

1. الإقبال الشعبي

لوحظ أن أغلب المصوتين من أعضاء الأحزاب وأنصارهم الدائمين، ولهذا كان من الطبيعي أن تفوز جبهة التحرير الوطني لكونها أوسع قاعدة حزبية، بينما عزف أغلب الشعب لأسباب متعددة، أهمها يتعلق بالوضع الاقتصادي والمعيشي المتدهور وهو متعلق بغالبية الشعب، حيث زادت نسبة الفقر ومعدلات البطالة وسوء الخدمات، وبعضها لكونه رفع سقف المطالبات بالتغيير والتي تحتاج وقتاً لتحقيقها، وبعضها لا يزال يشكك في مصداقية العملية الانتخابية، وبعضها لمواقف أحزابها المقاطعة، خصوصا في ولايتي تيزي وزو وبجاية "منطقة القبائل"، وبعض آخر غير مهتم بالانتخابات، حاله كحال كثير مما تعرفه الانتخابات في دول العالم.

أرقام إجمالية مقارنة بين العهدتين البرلمانيتين 2017 و2021

العهدة	عدد المقاعد	الهيئة الناخبة	المصوتون	النسبة	المعبر عنها	الملغاة
2017	464	23.251.503	8.225.123	%38.25	6.446.750	1.778.373
2021	407	24.425.171	5.625.324	%23	4.602.365	1.016.220
ملاحظات	تراجع بـ 53 مقعداً	زيادة بما يقارب مليون	تراجع بـ 2.4 مليون	تراجع بنسبة %15	تراجع بـ 1.8 مليون	تراجع بـ 750 ألف

2. حجم التمثيل الشعبي

مقارنة عامة حول التمثيل الحزبي في العهدتين البرلمانيتين

عهدة 2017	عهدة 2021
وجود نسبة معتبرة من أصحاب المال والنفوذ والعهدات البرلمانية الكثيرة	تراجع كبير لهؤلاء، لدرجة أن غالبية النواب الجدد لم يسبق لهم دخول البرلمان
وجود 65 كياناً ممثلاً بالمجلس: 36 حزب سياسي، 29 نائباً مستقلاً	تقلص التمثيل الحزبي إلى 14 حزباً سياسياً فقط، لم يعلن بعد عن التفصيل المتعلق بالقوائم الحرة الممثلة
حصول حزب جبهة التحرير الوطني- أفلان، والتجمع الوطني الديمقراطي- الأرندي وحدهما على الأغلبية بـ 261 نائباً	حصولهما مجتمعين على أقل من النصف- 156 نائباً
تواجد أحزاب التيار الديمقراطية (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية- الأرسيدي) وجبهة القوى الاشتراكية- الأفافاس) وحزب العمال)	غياب كلي لأحزاب التيار الديمقراطي
ضآلة كتلة الإسلاميين، حيث حصلوا مجتمعين على 48 نائباً (حمس+ العدالة والتنمية+ النهضة+ الإصلاح)	زيادة مقاعد الأحزاب الإسلامية (حمس+ العدالة) لتصل إلى 67 نائباً، وعدم تمكن النهضة والإصلاح من الفوز

عهدة 2017	عهدة 2021
حصول حركة البناء الوطني على 6 مقاعد فقط	ارتفع إلى 39 مقعداً
فوز أحزاب الموالاة: تجمع أمل الجزائر بـ 20 نائباً، والحركة الشعبية 14 نائباً	غيابهما التام عن البرلمان الحالي

3. مقارنة حول التمثيل الفئوي

مقارنة حول التمثيل الفئوي بين العهدتين 2017 و2021

العهدة البرلمانية	تمثيل المرأة	النسبة	الشباب تحت سنّ 40	المستوى الجامعي
2017	119 نائباً	25,76	62 نائباً	290 نائباً
2021	35 نائباً	8,35	136 نائباً	274 نائباً
مدةّ العهدة 5 سنوات، لكنها تقلصت إثر الأوضاع السياسية والحراك الشعبي	تراجع كبير جدا بعدد 84 مقعد، لأنه تم التخلي عن شرط 30 في المائة التي كانت في برلمان 2017، وتم اعتماد شرط النصف في الترشح فقط		تضاعف مرتين وزيادة لأنه لم يكن مشروطا في العهدة السابقة	وجود شرط المستوى الجامعي في ثلث تعداد المترشحين في كل قائمة .. ولم يكن موجودا هذا الشرط في العهدة السابقة

4. مقارنة حول التمثيل الحزبي والأحرار

اختلاف حجم التمثيل الحزبي بين العهدتين 2017 و2021

عهدة 2017		عهدة 2021		ملاحظات
حزب جبهة التحرير الوطني	164	حزب جبهة التحرير الوطني	98	تراجع بـ 66 مقعداً، بما يقارب النصف
التجمع الوطني الديمقراطي	97	التجمع الوطني الديمقراطي	58	تراجع بـ 40 مقعداً، بما يقارب النصف
تحالف حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير "حُلت واندمجت معها"	34	حركة مجتمع السلم	65	زيادة بـ 31 مقعداً، الضعف تقريبا
الأحرار	28	الأحرار	84	زيادة بـ 56 مقعداً، حوالي 3 أضعاف
حزب تجمع أمل الجزائر	20	حزب تجمع أمل الجزائر	0	غياب التمثيل
تحالف (الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء) النهضة-5	15	التحالف- لم يكن قائما	-	-
		النهضة- لم تعد قائمة	-	
		العدالة والتنمية	2	تراجع بمقعدين

عهدة 2017		عهدة 2021		ملاحظات
العدالة والتنمية-4 حركة البناء الوطني-6		حركة البناء الوطني	39	زيادة بـ 34 مقعداً، 7 أضعاف تقريباً
حركة الإصلاح الوطني	01	حركة الإصلاح الوطني	-	غياب التمثيل
الحركة الشعبية	14	الحركة الشعبية	-	لم تشارك
حزب المستقبل	14	جبهة المستقبل	48	زيادة بـ 34 مقعداً، 4 أضعاف تقريبا
حزب العمال	11	حزب العمال	-	لم يشارك
صوت الشعب "قائمة حرة"	1	صوت الشعب "اعتُمد حزباً"	3	زيادة بمقعدين
الحرية والعدالة	2	الحرية والعدالة	2	نفس المقاعد
جبهة الجزائر الجديدة	1	جبهة الجزائر الجديدة	2	تمثيل جديد
الحكم الراشد	0	الحكم الراشد	2	تمثيل جديد
الفجر الجديد	1	الفجر الجديد	2	زيادة مقعد
جيل جديد، لم يشارك	-	جيل جديد	1	زيادة مقعد
الكرامة	3	الكرامة	1	تراجع بمقعدين
الجبهة الوطنية الجزائرية	1	الجبهة الوطنية الجزائرية	1	نفس المقاعد

ولم يتم التطرق في هذه المقارنة لكل الأحزاب التي كانت ممثلة في برلمان 2017 ولم تتمثل في برلمان 2021، ماعدا الأحزاب التي كانت لها مقاعد معتبرة (فوق 10 مقاعد) وكان لها تأثير في الساحة السياسية مثل حزب العمال وتجمع أمل الجزائر والحركة الشعبية، لكثرة الأحزاب التي أخذت مقعداً أو مقعدين ولا وجود لها في البرلمان الجديد.

الجديد في انتخابات 2021

1. قانون الانتخابات

جاء قانون الانتخابات الجديد كمحاولة من الرئاسة لإحداث نقلة نوعية في الفعل الانتخابي، وإفراز مؤسسات شفافة ونزيهة، والقضاء على مختلف الثغرات التي كانت تمثل مدخلاً لذلك، ولعل من أهم التغييرات النوعية هو الانتخاب النسبي المباشر، والذي تتشكل بموجبه قائمة المترشحين على أساس التساوي بينهم جميعاً في القائمة، بحيث يختار الناخب من المترشحين من يراه مناسبا لإعطاء صوته، دون النظر إلى ترتيبه في القائمة، وقد قصدت السلطة بهذا القضاء على الاستقطاب الذي

كان يشكله الترتيب في القائمة، والذي كان سبباً في تفشي ظاهرة المال الفاسد، كما أنه يرجّح فوز الأفضل ممن له قاعدة جماهيرية وقبول شعبي، والدافع الثاني من هذا التغيير الطمع في الإقبال الشعبي على الاقتراع في الانتخابات للقضاء على مشكلة عزوف أغلب المواطنين.

ولكنّ هذا التعديل في المقابل خلق حالة من التنافسية الحادّة بين المرشحين داخل القائمة الواحدة، ما دفع بأغلب المرشحين للسعي منفردين لجلب أكبر عدد من أصوات الناخبين لصالح مرشح بعينه، بعيداً عن الروح الجماعية والتنسيق المنظم الذي فقدته أغلب القوائم الانتخابية.

كما تميّز هذا القانون في تشديد الإجراءات والعقوبات على أي شكل من أشكال وجود المال المشبوه في العملية الانتخابية، ما أحدث تراجعاً نسبياً لسطوة بارونات المال الفاسد، ولكنّ هذا لم يمنع من استعماله أثناء الحملة الانتخابية التي راهن البعض فيها على شراء الذمم لرفع أسهمه في صناديق الاقتراع، إضافة إلى أن هذه الإجراءات التشديدية استعملت بتعسف من طرف بعض الجهات المحلية التي استغلتها بعض دوائر النفوذ لإقصاء بعض النزهاء في قوائم حزبية وحرة- مستقلة بتهم واهية متعلقة بالعلاقة بالمال المشبوه، دون وجود أدلة حقيقية تدين هؤلاء، ما فُسّر على أنه إرادة من السلطة لتزوير مسبق للانتخابات.

كما منع هذا القانون الانتخابي ترشّح من كانت له عهدتان برلمانيتان سابقتان، ما أبعد كثيراً ممن قضوا في البرلمان عهدات متعددة وكانوا مظهراً من مظاهر الفساد.

كما أن نسب المحاصصة- الكوتا التي خصّ بها قانون الانتخابات الشباب والمرأة، وإن كانت من حيث الرؤية جيدة، إلا أنها من حيث التنفيذ أثّرت على الحضور الكمّي للمرأة في البرلمان، لكون الشعب في عمومه لا يتجه بشكل كبير لانتخاب المرأة، ولكون المرأة كذلك لا تزال بعيدة عن فرض نفسها كفاعل سياسي أو إصلاحي يراهن عليها لتلقى قبولاً شعبياً يؤهلها للانتخاب عليها، ما يفرض رؤية جديدة تبنى على مقاربة الكمّ الداعم للكيف.

2. خارطة الأحزاب في البرلمان الجديد

شهدت هذه الانتخابات استمرار الحضور لأحزاب تقليدية، وعلى رأسها حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، مع أن حزب جبهة التحرير يشهد حالة من الضغوطات الشعبية الرافضة لوجوده، ويشهد أيضا حالة من وجود قياداته السابقة في

السجون بتهمه الفساد، وتهمة الانضواء مع نخبة الحكم السابق وسرقة المال العام واستغلال المنصب للثراء غير الشرعي، وغير ذلك من التهم، ولذلك فقد تراجع عدد مقاعده، وكذلك عدد مقاعد التجمع إلى النصف تقريباً، إلى 106 و 58 مقعداً على التوالي، وربما أثّر العزوف الشعبي الكبير للمشاركة في الانتخابات في نتيجتمها أيضاً، ولعلّ وجود مئات من رؤساء البلديات التابعين لكلا الحزبين، وإجراء تغييرات بسيطة في مكوناتهما القيادية، قد ساهم في استمرار حضورهما البرلماني.

ويضاف إلى حزبي التحرير والتجمع، من التيار الوطني عموماً، حزب المستقبل الذي ينتمي تقليديا إلى المنظمات الجمعوية لجبهة التحرير الوطني سابقا، وقد حصل على 48 مقعداً بزيادة 34 مقعداً عن البرلمان السابق، وجاء في المرتبة الرابعة.

كما زاد رصيد الأحزاب المنتسبة لمدرسة الشيخ محفوظ نحناح رحمه الله "حمس والبناء"، حيث حصلت مجتمعة على 104 مقاعد، وفي المقابل تراجعت الأحزاب التي كانت قياداتها موالية للشيخ عبد الله جاب الله، حيث لم تحصل "النهضة والإصلاح" على أي مقعد، ليقتصر الأمر على مقعدين لحزب العدالة والتنمية الذي يرأسه جاب الله، وحزب الجزائر الجديدة على مقعدين كذلك.

وقد أعطت هذه النتائج بمجملها التيارين الوطني والإسلامي حضوراً بارزاً وقوياً، ما يعطي انطباعاً بقوة الحضور الإسلامي والوطني على حد سواء، من حيث القيم والمبادئ والأفكار المتعلقة بتوجهات ثورة نوفمبر ومدرسة بن باديس.

أما بقية المقاعد فقد توزّعت على مجموعة من الأحزاب الأخرى، بين 3 مقاعد إلى اثنين إلى واحد، بحيث وصل تعداد الأحزاب الممثلة في هذا البرلمان إلى 14 حزباً سياسياً.

إضافة الى القوائم المستقلة التي سارعت السلطة لتصنيفها على أنها كتلة واحدة، وهي في الحقيقة قوائم حرة من ولايات متعددة لا توجد علاقة تنظيمية ولا فكرية تجمعها، لكن لأن الأمر متعلق برهان رئيس الجمهورية على وجود هذه الكتلة لتكون كتلة كبيرة وقائدة بمفردها، غير أنها لم تصل لتكون كذلك؛ فقد حصلت على أقل من ربع المقاعد، ولهذا ستكون بحاجة ماسة للتحالفات، مما يصعّب على الرئيس اختيار رئيس الحكومة أو الوزير الأول من بين هذه التشكيلات السياسية الفائزة.

وقد أبرزت هذه الانتخابات من مركزية الطبقة السياسية في الأحزاب الفاعلة في الساحة

السياسية، وبالتالي تفادي تكرار سيناريوهات تمييع الفعل السياسي، ومحاولات تضخيم الكيانات السياسية الهشة أو المستغلة في المناسبات كأدوات ترويج ودعم ومساندة لبرامج السلطة.

ومما يلاحظ أن الأحزاب الكبيرة لم تسهم في التمسك بالفعل الديمقراطي ونزاهة الانتخابات، بل اتجهت كل جهودها للفوز بطرق خادمة للتزوير ومغيبة للشفافية والتنافس النزيه، واستغلال كل وسائل النفوذ للفوز.

كما كشفت الانتخابات عن حضور فعلي لعدد قليل من الأحزاب السياسية قد لا يتجاوز 6 أحزاب، والتي تمتلك قاعدة حزبية، وحضوراً في الكثير من ولايات الوطن، وهذا ما يدعو للنظر في بقية الأحزاب السياسية التي تتجاوز الستين، والتي لا أثر لها ولا تواجد ولا برامج لا مقترحات، مع إعطاء فرصة جديدة لإنشاء أحزاب أكثر فاعلية، خصوصاً من طرف الشباب الذي يراهن على دوره السياسي بعد حراك 22 فبراير.

3. التعريف بالأحزاب الممثلة في البرلمان

1. **الأحزاب العريقة** المشكلة للتحالف الرئاسي في عهد بوتفليقة، وتمكنت من بسط وجودها على رأس الكثير من البلديات والمجالس الولائيات، ما مكّنها من امتلاك إمكانات مادية ولوجستية، مع كمّ معتبر من الإطارات في الدوائر الحكومية والإدارات المحلية، وهي:

– حزب جبهة التحرير الوطني "الأفالان"، التيار الوطني، حزب تأسس إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954، وكان الحزب الحاكم بعد الاستقلال، ولم يسمح بتعدد الأحزاب حتى انتفاضة 5 أكتوبر 1988، لتدخل الجزائر مرحلة التعددية السياسية والإعلامية، فيخسر تشريعيات 1991، ثم تراجع أكثر مع تأسيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي في عهد الرئيس اليمين زروال 1995-1999، الذي كان نداً له في بدايته ثم أصبح الحزبان متآلفين ويمثلان واجهتين لسلطة واحدة، وليتم التنديد به من طرف الحراك الشعبي في 22 فبراير، حيث اتُّهم بأنه واجهة نخبة الحكم السابقة وأداتها للفساد، غير أن ظروف الانتخابات الرئاسية أعادته للساحة ليدعم المرشح عز الدين ميهوبي الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي– الأرندي، والذي حصل على المرتبة الأخيرة

فيها، ليختفي قليلاً ثم يرجع حزب التحرير الوطني في هذه الانتخابات التشريعية ويحصل على المرتبة الأولى فيها بـ 98 مقعداً.

- حزب التجمع الوطني الديمقراطي- الأرندي، التيار الوطني، تأسس كما ذكرنا من رحم حزب جبهة التحرير في عام 1996، ثم أصبحا شريكين في الحكم، وأغلب أعضائه من إطارات الإدارة وطنياً ومحلياً، وكان رئيسه في أغلب فتراته رئيس الحكومة الأسبق أحمد أويحيى، الموجود الآن في السجن بتهم الفساد، وقد اتُّهم بقيادة التزوير في أغلب الانتخابات التي شهدتها الجزائر منذ تأسيسه، حتى سُمّي حزب الإدارة، وكان مساره ومصيره مثل حزب جبهة التحرير، وتراجع اليوم في انتخابات البرلمان إلى المرتبة الثالثة بـ 58 مقعداً.

- حركة مجتمع السلم- حمس، التيار الإسلامي، أسسها الشيخ محفوظ نحناح وإخوانه عام 1990، وترشّح باسمها لانتخابات الرئاسة عام 1995، ونال المرتبة الثانية بعد اليمين زروال، ثم دخلت الانتخابات التشريعية عام 1997 وفازت بـ 72 مقعداً، وشاركت في الحكومة بسبع حقائب وزارية، ثم شكّلت تحالفاً رئاسياً في عهدة الرئيس بوتفليقة 1999-2004، مع الأفالان والأرندي، وشاركت في الحكومة إلى عام 2010، حيث خرجت من الحكومة وأعلنت المعارضة.

  وتعرضت الحركة لانقسامات متعددة من عام 2008 حتى 2013، بسبب الانسداد الحاصل في المواقف والرؤى، حيث تشكلت أحزاب جديدة وهي "جبهة التغيير 2012، وحزب أمل الجزائر 2012، وحركة البناء الوطني 2013 "، غير أن قيادة جبهة التغيير أعلنت تحالفها مع حمس ثم اندمجت معها وحُل الحزب، أما حزب أمل الجزائر فأصبح من أحزاب السلطة.

2. **أحزاب ناشئة**، بعضها هُيّئت له الظروف ليصبح حاضراً بقوّة لحاجة السلطة إليه، ومنهم جبهة المستقبل الذي فاز في رئاسة كثير من البلديات، ولديه مئات المنتخبين في المجالس البلدية والولائية، وبعضها لا تمتلك أياً من هذه الامتيازات كحركة البناء الوطني، لا منتخبين ولا وزراء ولا إطارات ولا حتى مقرات ولائية، وتعريفا بهما:

- جبهة المستقبل، التيار الوطني، تأسس عام 2012، وكان مؤسسوه قيادات للمؤسسات الشبابية والطلابية لحزب جبهة التحرير الوطني فترة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، غير أنها تعدّ نفسها حزباً معارضاً وإن كان في المساحة الضبابية وأقرب إلى الهدنة مع السلطة لكونه قريبة من توجهاتها، دخلت الانتخابات التشريعية 2017 وحصلت على 14 مقعداً، ثم الانتخابات المحلية حيث حصلت على قيادة مجموعة مجالس بلدية ومئات المنتخبين في المجالس الولائية، لتصبح رقماً سياسياً معتبراً.
- ومع الحراك الشعبي لم تظهر مواقفها بشكل صريح كداعم له، ليترشح رئيسها عبد العزيز بلعيد في الانتخابات الرئاسية 2019، ويحصل على المرتبة الرابعة، وهي المشاركة الرابعة له منذ انتخابات رئاسة عام 2004، ثم شاركت الجبهة في أول حكومة في عهد تبّون بحقيبة واحدة، كما كانت لها علاقة إيجابية بحركة البناء الوطني، حيث تشاركتا في تكتل قوى الإصلاح الوطني، وفي كل مخرجاته، وأخيراً المشاركة في هذه الانتخابات التشريعية لتحصل على 48 مقعداً.
- حركة البناء الوطني، التيار الوطني، تأسست عام 2013، وحصلت على الاعتماد في تموز/ يوليو 2015، وقد كان جزء معتبر من قياداتها في حركة حمس سابقاً، وقناعة راسخة منها بمنهج وفكر الشيخ محفوظ نحناح رحمه الله ورؤيته السياسية انطلقت في شقّ طريق جديد لتكون قوة سياسية مؤثرة وفاعلة، فدخلت كأول تجربة سياسية في تحالف مع حزبي العدالة والتنمية الذي يرأسه الشيخ عبد الله جاب الله، وحزب النهضة، في الانتخابات التشريعية عام 2017، وحصلوا جميعاً على 15 مقعداً، وكان نصيب البناء 6 مقاعد، ثم أعلنت مشاركتها للانتخابات الرئاسية المفترض إجراؤها في أيار/ مايو 2019، لكنها ألغيت بسبب رفض الحراك الشعبي الذي انطلق في 22 فبراير 2019، والذي رفض العهدة الخامسة التي كان يعوّل عليها بوتفليقة، وتم توقيف المسار السياسي حتى 12 كانون أول/ ديسمبر عام 2019، حيث جرت انتخابات رئاسية شاركت فيها الحركة بمرشحها عبد القادر بن قرينة، وحصل على المرتبة الثانية بـ 1.5 مليون ناخب، وذلك تماشياً مع قناعتها باستكمال الحياة السياسية وفق مسار الحل الدستوري، رافضة المراحل الانتقالية غير

الآمنة، ولتواصل حضورها في تكوين تحالف قوى سياسية واجتماعية واقتصادية تكلل بتكتل قوى الإصلاح الوطني، والتي قدمت مقترحاتها حول تعديل الدستور الذي استفتي عليه الشعب الجزائري يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ثم شاركت بقوة في تعديل قانون الانتخابات ثم المشاركة في الانتخابات البرلمانية الحالية، حيث حصلت على 39 مقعداً.

4. حجم تمثيل المرأة والشباب والمستوى الجامعي

شهدنا في نتائج الانتخابات محدودية مشاركة المرأة وحضورها بـ 34 مقعداً فقط، مما يمثل تراجعاً ملحوظاً حول حجم مشاركتها، ويدفع ببعض الجهات للتنديد بهذا التوجه الذي لا يخدم بالنسبة لهؤلاء الجهود المبذولة لتطوير حضور المرأة ومشاركتها في الحياة الوطنية، ولأجل هذا يمكن أن مناقشة القضية بشكل عقلاني يراهن على الكيف وليس على الكمّ، ولتكون المرأة ممثَّلة بالشكل الذي يناسب حضورها المجتمعي والسياسي وكفاءتها على حد سواء.

وعلى العكس من هذا فقد كان لمشاركة الشباب في العملية السياسية حضور مهم للغاية، خصوصاً حصولهم على 140 مقعداً، وهذا ما يدفع لتثمين الإرادة التي أصبح يتحلى بها الشباب، والتي تدفعه ليكون له دور في إدارة مؤسسات الدولة والإسهام في القرار الوطني، وتجاوز الصورة النمطية التي كانت تُظهر نقمة الشباب على السياسة والأحزاب، وتذهب به بعيداً عن الانشغالات الحقيقية التي تجعله عرضة للسلبية أو الاتكالية.

كما شكّل شرط المستوى الجامعي في الترشح لثلثي أعضاء القائمة الواحدة توجهاً مهماً، ما مكّن من نيل 274 مقعداً لأصحاب المستوى الجامعي، ورغم أنه لم يغير شيئاً في نسبة التمثيل، إلا أنّ هذا الشرط ساهم في إفراز نوابٍ أكثر وعياً بواجباتهم وأقدر على فهم القوانين ومناقشتها، وعلى مراقبة عمل الحكومة وتقويمها، وعلى تقديم المقترحات والمشاريع وغيرها، الأمر الذي ينعكس بقوّة على رفع مستوى الأداء البرلماني، وإغناء النقاشات والمقترحات وجودتها، وتحفيزاً للطاقات الجامعية لتكون ذات أثر في سياسات التنمية الوطنية.

5. مقاطعة منطقة القبائل

جرت الانتخابات في أجواء قاطعتها ولايتا تيزي وزو وبجاية بشكل واسع تعبيراً منها عن رفض هذا المسار، ورفضها أصلاً المسار الانتخابي، والضغط من أجل أبعاد إثنية، وتتكرر هذه

الأبعاد الإثنية وتعود كل مرة إلى المشهد الوطني في مثل هذه المناسبات، وخصوصاً بعد سقوط نخبة الحكم السابقة واتهام رجال أعمال ينتمون إلى هذه المنطقة بالفساد والارتباط معها، ما شحن هذه المنطقة وجعل المسألة مرتبطة بالمسألة الإثنية.

كما عمّق المقاطعة للأسف الشديد التوجه الرافض لكل المنطق السياسي الرسمي لدى هذه المنطقة والأحزاب الممثلة لها من جهة، ومحدودية حضورها على المستوى الشعبي وعلى المستوى الوطني من جهة ثانية، ولذلك تعرف مسبقاً خسارتها في مثل هذه الانتخابات فتتجه مباشرة إلى المقاطعة، وهذه ليست المقاطعة الأولى بالطبع، وإنما هي في الغالب منذ 20 سنة، حيث لم تشارك هذه الأحزاب في المؤسسة التشريعية، واستمرت الانتخابات واستمرت المؤسسة في أدوارها دون أن تتأثر تأثيراً كبيراً.

6. الظروف الخارجية الضاغطة

جرت الانتخابات في أجواء توتر إقليمي، حيث تشهدت الجزائر حالات من التحديات والضغوطات الإقليمية، مست جوارها وحدودها على مختلف الجهات، وشهدت كذلك حالة من الضغط من الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط في محاولة لعرقلة الانتقال الديمقراطي في الجزائر، والتشويش على الانتخابات، وعلى مؤسسات الدولة وعلى الجيش، وبالطبع تتزايد هذه الضغوطات في كل المحطات الحساسة في تاريخ الجزائر السياسي.

الملف البيبلوغرافي

العلاقات الأمريكية - الإيرانية

- المراجع العربية

- المراجع الإنجليزية

- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

العلاقات الأمريكية- الإيرانية

أ. عمر الجبالي*

أولًا: المراجع العربية

1. الكتب

- بشير نافع وطلال عتريسي. " **إيران.. الدولة والأزمة**"، مركز الجزيرة للدراسات. (2008).
- شموئيل سيجف."**المثلث الإيراني: الكتاب الأول: العلاقات السرية الإسرائيلية الإيرانية**"، ترجمة غازي السعدي (عمّان، دار الجليل للنشر والتوزيع، 2016).
- عدنان مهنا." **مجابهة الهيمنة: إيران وأمريكا في الشرق الأوسط**"، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014).
- عمر كامل حسن." **الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الامريكية في ضوء التحديات الداخلية والخارجية**"، (عمّان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020).
- عودة صويص." **الاستراتيجية الأمريكية والحرب على سوريا** ". (عمّان، دار البيروني للنشر والتوزيع، 2021)
- فضل طلال العامري." **الطريق إلى الحرب: سيناريوهات الحرب بين (أمريكا– إسرائيل.. إيران)**"، (هلا للنشر والتوزيع، 2011).
- مجموعة باحثين." **السياسة الأمريكية تجاه إيران في إطار الترامبية**"، (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية 2018).
- مجموعة باحثين. "**التقارب الإيراني الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني**"، مركز الجزيرة للدراسات. (2014).
- محمد المنشاوي." **ترامب أولًا: كيف يغيّر الرئيس أمريكا والعالم؟**"، (القاهرة، دار الشروق، 2020).
- محمد طالب حميد. "**العلاقات الإيرانية الأمريكية توافق أم تقاطع**"، (عمّان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2016).
- ممدوح الجازي."**النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003_2011**"، (عمّان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014).
- وليام هيلي وسليفان. "**أمريكا وإيران**" (دار الملتقى للنشر، 1991).

---

* **مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردنّ، حاصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كوفنتري/لندن.**

2. مقالات الدوريات

- إدريس لكريني. "مستقبل الملف النووي الإيراني ما بعد ترامب". *مجلة الدراسات الإيرانية*، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (2019): 79- 95.
- بدر العجران. "تداعيات الاتفاق الإيراني-الأمريكي وانعكاساته على أمن واستقرار الخليج العربي." *مجلة البحوث المالية والتجارية*. العدد الثاني-الجزء الثاني (2021): 56-70.
- جيلبير الأشقر. "ترامب بين مواجهة موسكو واحتواء إيران." *مجلة الدراسات الفلسطينية* 342، 1-6 (2017).
- حسين مشتت طريو. "الإدارة الأمريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني" بين مشهدي الإلغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية"." *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية* 60، (2018).
- ضحى لعيبي. "التهديد الأمريكي والتحدي الجيو سياسي الإيراني." *مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية*. (2020): 12-28.
- عباس سعدون رفعت وفرات علي حسين. "أثر المتغير الدولي في توجيهات الرئيس (دونالد ترامب) تجاه إيران." *مجلة قضايا سياسية. جامعة النهرين* 61 (2020).
- عبد الحميد العيد الموساوي. "العلاقات الامريكية الإيرانية في عهد الرئيس أوباما." *مجلة العلوم السياسية* 49 (2015): 105-122.
- عبد الكريم باسماعيل. "العلاقات الأمريكية الإيرانية 2009-2017. *مجلة العلوم القانونية والسياسية* *17* (2018).
- علي فارس الشمري. "الولايات المتحدة ونفوذ إيران الإقليمي: فاعلية السياسات ومستويات التأثير". *مجلة الدراسات الإيرانية*، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (2020): 87 - 100.
- عمرو عبدالعاطي. "التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران". *مجلة الدراسات الإيرانية*، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (2018): 133- 148.
- مثنى علي حسين. "العلاقات الايرانية الامريكية بعد الاتفاق النووي." *مجلة العلوم السياسية* 56 (2018): 83-94.
- محمد مطاوع. "السياسات الأمريكية– الأوروبية تجاه الاتفاق النووى الإيرانى: الإدراكات والتفسيرات." *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية* 21، 178-147 (2020).
- نبيل جعفر المرسومي. "الأبعاد الاقتصادية للعقوبات الأمريكية على إيران وتداعياتها على العراق". *مجلة الدراسات الإيرانية*، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية *الإيرانية* (2020): 29 - 49.

3. التحليلات والدراسات الاستراتيجية

- بول روجرز، "العمل العسكري ضد إيران: التأثير والتداعيات". ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت (2010).
- محمود البازي. "سيناريوهات الصراع الدبلوماسي بشأن الاتفاق النووي الإيراني وتفعيل "آلية الزناد"". تقرير، مركز الجزيرة للدراسات. (2020).
- مصعب الألوسي، "بايدن وإيران: ما مدى تحسن العلاقات مع إيران في حالة فوز الديمقراطيين؟".تحليل استراتيجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020).
- وحدة الدرسات السياسية، "الأزمة الأمريكية- الإيرانية:كيف ترد إيران على مقتل اللواء قاسم سليماني؟". تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020).

4. الرسائل الجامعية

- زهية خالوش. "دراسة في متغير القيادة السياسية الإيرانية وأثره على العلاقات الإيرانية الأمريكية 1979-2014".رسالة دكتوراة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (2016).
- قحاز، روان رجا جاد. "نظرية التبعية وأهميتها في فحص العلاقة ما بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط: الحالات: إيران، السعودية، العراق." رسالة دكتوراة، جامعة بيرزيت، (2010).
- نازية سوسي و آسية انجلي. "العلاقات الأمريكية الإيرانية الملف النووي الإيراني-نموذجاً- 1990/2015." رسالة دكتوراة، جامعة مولود معمري تيزي وزو. (2015).

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Azizi, Arash. *The Shadow Commander: Soleimani, the US, and Iran's Global Ambitions*. Simon and Schuster, 2020.
- Bahgat, Gawdat. "Iran–USA Relations: Challenges and Opportunities." In *Routledge Handbook of Persian Gulf Politics*, pp. 482-491. Routledge, 2020.
- Bazoobandi, Sara. "Iran Nuclear Programme, a Brief History." In *The New Regional Order in the Middle East*, pp. 69-91. Palgrave Macmillan, Cham, 2020.
- Chubin, Shahram, and Sepehr Zabih. *The Foreign Relations of Iran*. University of California Press, 2020.
- Dorraj, Manochehr. "The future of Sino-Iran Relations." In *Toward Well-Oiled Relations?* pp. 206-215. Palgrave Macmillan, London, 2016.
- Edelman, Eric, and Ray Takeyh. *Revolution and Aftermath: Forging a New Strategy toward Iran*. Hoover Press, 2018.
- Elik, Suleyman. "The United States' Strategic Relationship with Iran and Turkey: Implications for Cold War and Post-Cold War Order." In *US Foreign Policy in the Middle East*, pp. 118-137. Routledge, 2018.
- Entessar, Nader, and Kaveh L. Afrasiabi. *Trump and Iran: From Containment to Confrontation*. Lexington Books, 2019.
- Ghazvinian. John. "*America and Iran: A History, 1720 to the Present*." Knopf .2020
- Goode, James F. *The United States and Iran: In the Shadow of Musaddiq*. Springer, 2016.
- Hunter, Shireen T. "Iran's relations with the United States: Current conditions in historical perspective." In *Iran in the International System*, pp. 11-31. Routledge, 2019.
- Hurst, Steven. *United States and the Iranian Nuclear Program: A Critical History*. Edinburgh University Press, 2018.
- Hurt, Avery Elizabeth, ed. *US-Iran Relations*. Greenhaven Publishing LLC, 2017.
- Kathleen J. McInnis, Clayton Thomas, Kenneth Katzman. *U. S. - Iran Conflict and Implications for U. S. Policy*. Congressional Research Service. 2020

- Katzman, Kenneth, and Paul K. Kerr. *Iran Nuclear Agreement*. Washington, DC: Congressional Research Service, 2016.
- Khalil, Osamah F., ed. *United States Relations with China and Iran: Toward the Asian Century*. Bloomsbury Publishing, 2019.
- Kinch, Penelope. *The US-Iran relationship: The Impact of Political Identity on Foreign Policy*. Bloomsbury Publishing, 2016.
- Malici, Akan, and Stephen G. Walker. *Role Theory and Role Conflict in US-Iran Relations: Enemies of Our Own Making*. Taylor & Francis, 2016.
- Mousavian, Sayed and Shahidsaless, Shahir. *"Iran And The United States: An Insider's View on the Failed Past and the Road to Peace"*. Bloomsbury.2015.
- Porter, Gareth and Kiriakou, John. "*The CIA Insider's Guide to the Iran Crisis from CIA Coup to the Brink of War".* Skyhorse Publishing. 2020.
- Seliktar, Ofira, and Farhad Rezaei. *Iran, Israel, and the United States: The Politics of Counter-Proliferation Intelligence*. Rowman & Littlefield, 2018.
- Tazmini, Ghoncheh. "*The United States and Iran: Transcending no man's land."* In *Routledge Handbook of Persian Gulf Politics*, pp. 473-481. Routledge, 2020.
- Torbat, Akbar E. "The Economic Sanctions against Iran." *In Politics of Oil and Nuclear Technology in Iran*, pp. 201-224. Palgrave Macmillan, Cham, 2020.
- Torbat, Akbar E. "Politics of Oil and Nuclear Technology in Iran." Palgrave Macmillan, 2020.
- Vatanka, Alex. "The Battle of the Ayatollahs in Iran: The United States, Foreign Policy, and Political Rivalry since 1979". Bloomsbury Publishing, 2021.
- Zaccara, Luciano, and Mehran Haghirian. "Rouhani, the Nuclear Deal, and New Horizons for Iran–US Relations." In *Foreign Policy Of Iran Under President Hassan Rouhani's First Term (2013–2017)*, pp. 57-86. Palgrave Macmillan, Singapore, 2020.

2. Articles

- Adami, Ali, and Seyed Amir Sina Nourani. "The Balance of Threat in the Political Relations of the Islamic Republic of Iran

and the United State." *International Relations Research* 9, no. 5 (2020): 115-144.

- Ahmad, Manzoor, Tahir Ali, and Zahir Shah. "The US Factor in Pakistan-Iran Relations: New Dimensions." *Journal of Political Studies* 24, no. 1 (2017): 295.
- Alarqan, Abdullah. "United State Position towards Iran after the Nuclear Deal (2015-2019)." *Humanities & Social Sciences Reviews* 8, no. 1 (2020): 210-219.
- Alavi, Seyyed Yahya, and Dariush Amiri. "The Role of Congress and the Treasury Department of USA in Economic Sanctions against Islamic Republic of Iran (2010-2014)." *The Islamic Revolution Approach* 10, no. 34 (2016): 71-94.
- Aly, Mahmoud Shaaban Bayoumi. "USA Policy toward Iran-The Impacts of United States Sanctions on Iran's Behaviors in the Region in Donald Trump's Term." *Sch J Arts Humanities Soc Sci* 1 (2021): 13-18.
- Amini, Armin. "Explaining and analyzing the constricted structure of the Islamic Republic of Iran and the United States." *Journal of Political Studies* (2017): 57-74.
- Awan, Muhammad Shabir. "US-Iran Standoff." *CISS Insight Journal* 8, no. 2 (2020): 74-94.
- Ayala, Fernando. "The Difficult Relationships between Iran and USA." *Journal Global Policy and Governance* 8, no. 1 (2019): 125-128.
- Barzegar, Kayhan. "The US and Europe's Strategic Goals toward Iran." *The Journal of Foreign Policy* 34, no. 1 (2020): 37-55.
- Bayat, Jalil, Seyed Mohammad Kazem Sajjadpour, Mohammed Hossain Jamshidi, and Mohsen Islami. "Barack Obama's Image of Iran based on Image Theory in International Relations." *Research Letter of International Relations* 13, no. 50 (2020): 43-70.
- Belal, Kulsoom. "Uncertainty over the Joint Comprehensive Plan of Action: Iran, the European Union and the United States." *Policy Perspectives* 16, no. 1 (2019): 23-39.
- Bootwala, Mazahir. "The Iran Problem: An Evaluation of US Sanctions on Iran and Global Reactions." *Georgetown Journal of International Affairs* 21 (2020): 136-141.

- Brookes, Peter, Brett D. Schaefer, and James Phillips. "Iran Nuclear Deal: Next Steps." *Heritage Foundation Issue Brief* 5030 (2020).
- Chapman, James Tyler. "An Analysis of United States-Iran International Relations." *Kaleidoscope*. (2015): 5.
- Davari, Arash. "US-Iran Relations under Maximum Pressure: A Narrow Path to Negotiations." *Middle East Briefs* (2020).
- Dehghanzadeh, Mohammad Hossein, Masoud Bitaneh, and Nader Mardani. "Human Rights in the Foreign Policy Approach of the United States and Iran.". *Police International Studies* (2021): 47-71.
- Dehshiri, Mohammad Reza, Mohammadreza Ghaedi, and Seyed Mehdi Habibi. "The Escalation of US and Chinese Divergence in the post-Corona Era and its Implications for the Islamic Republic of Iran." *Strategic Research of Politics*, (2020): 263-293.
- Gan, Jenny. "The Future of US-Iran Relations." *Harvard Model Congress* (2021).
- Hussain, Nazir. "US-Iran Relations: Issues, Challenges and Prospects." *Policy Perspectives: The Journal of the Institute of Policy Studies*, (2015): 29-47.
- Jansiz, Ahmad, and Ehsan Ejazi. "The Analysis of the Relationship between Iran and the United States from the Perspective of Threat Balance (2016-2021)."*World Politics*, (2021).
- Khan, Zahid, and Changgang Guo. "China's Energy Driven Initiatives with Iran: Implications for the United States." *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies* 11 (2017): 15-31.
- Kokabisaghi, Fatemeh, Andrew C. Miller, Farshid R. Bashar, Mahmood Salesi, Ali AK Zarchi, Abdalsamad Keramatfar, Mohammad A. Pourhoseingholi, Hosein Amini, and Amir Vahedian-Azimi. "Impact of United States political sanctions on international collaborations and research in Iran." *BMJ global health* 4, (2019).
- McCoy, Brian J. "The International Court of Justice-United States v. Iran." *Denver Journal of International Law & Policy* 9, no. 2 (2020): 10.
- Pompeo, Michael R. "Confronting Iran." *Foreign Aff.* 97 (2018).

- Price, Susan. "United States: Peace Activists, Leftists Oppose Iran War." *Green Left Weekly*/ (2020).
- Rafat, Amir. "The Iran Hostage Crisis and the International Court of Justice: Aspects of the Case Concerning United States Diplomatic and Consular Staff in Tehran." *Denver Journal of International Law & Policy* 10, (2020).
- Rahman, Riki, Zarina Othman, Fauziah Ani, and Muhaymin Hakim Abdullah. "Nuclear Issues in the Iran-United States Relations: From Friends to Foes." *Tamkang Journal of International Affairs* 23, (2020): 1-53.
- Razavi Nejad, Seyed Amin. "Review Nuclear Diplomacy between Iran and the United States are based on the Game Theory." *Public Policy in Administration* (2015): 67-81.
- Rehman, Abdur, and Muhammad Mushtaq. "US Sanctions on Iran: Implications for the Economic Cooperation Organization (ECO)." *ASIAN Journal of International Peace & Security (AJIPS)* 4, (2020): 96-108.
- Rome, Henry. "United States Iran Policy and the Role of Israel, 1990-1993." *Diplomacy & Statecraft* 30, (2019): 729-754.
- Salehian, Tajeddin, and Vali Mirzaei. "Investigating the Balance of Power between Iran and the United States after the Islamic Revolution." *Journal of Contemporary Research on Islamic Revolution* 3, no. 7 (2021): 53-74.
- Salman tabarsouteh, Mohammad, and Abbas Mehrvarz. "The Impact of US Foreign Policy (Trumpism) on Israel on the National Security of the Islamic Republic of Iran." *Journal of Political Strategy* 4, (2020): 193-217.
- Sergi, Sabrina. "The US-Iran Relations and the Shah's Nuclear Program (1957-1978)." *Eunomia magazine of International History and Politics* (2017): 141-160.
- Simon, Steven. "Iran and President Trump: What Is the Endgame?" *Survival* 60, (2018): 7-20.
- Tabatabaei, Seyed Mohammad, and Seyed Amir Sina Nourani. "Futures studies of Islamic Republic of Iran's Political Relations with United States by 2024." *Journal of Iran Future Studies* 4, no. 2 (2020): 81-107.
- Tembarai Krishnamachari, Rajesh. "Mapping Iran-US Crisis after the Soleimani Incident." *South Asia Analysis Group* (2020).

- Wanogho, Mamefe David. "Implications of Nuclear Weapons Development on the Bilateral Relations of States." *Journal of Humanities and Social Science* (2020).
- Yorke, Claire. "Representation, Recognition and Respect in World Politics: the Case of Iran–US Relations." *International Affairs* (2020): 558-560.

3. Reports And Strategic Studies

- Bahlawan, Natalia. "Conference Report: Iran-US Relations: Challenges and Perspectives." *Hemispheres* 33 (2018): 105-110.
- Bergman, Ronen, and Mark Mazzetti. "The Secret History of the Push to Strike Iran." *The New York Times* 4 (2019).
- Dareini, Ali Akbar. "A Thick Cloud in the US-Iran Climate." *Al Jazeera Centre for Studies* (2020).
- Katzman, Kenneth. Iran: Politics, Human Rights, and US Policy. *Congressional Research Service, Washington United States*, (2017).
- Kerr, Paul K., and Kenneth Katzman. "Iran nuclear agreement and US exit." *Congressional Research Service, Library of Congress*, 2018.
- Macaluso, Agnese. "Did Economic Sanctions Cause Inequality in the US-Iran Relations?" *The Hague Institute for Global Justice* (2015).
- McCain, Chase. "The History of US-Iran Relations and its Effect on the JCPOA Negotiations." *SIT Graduate Institute, Independent Study Project (ISP) Collection. 2241* (2015).

4. Thesis

- Charafeddine, Laila. "Iran and the United Nations' Security Council relations: the Case of the Iranian Nuclear Program." PhD diss. 2021.
- Jansen, Wouter EC, D. Fazzi, and D. Douwes. "Achieving a Nuclear Deal: A Track II Diplomacy Analysis of the US-Iran Nuclear Relations." Erasmus University Rotterdam, Master Thesis. 2020.

ثالثًا: أحدث الإصدارات

عمر كامل حسن. "**الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الامريكية في ضوء التحديات الداخلية والخارجية**". (عمّان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020).

عودة صويص. "**الاستراتيجية الأمريكية والحرب على سوريا**". (عمّان، دار البيروني للنشر والتوزيع، 2021).

مجموعة باحثين. "**السياسة الأمريكية تجاه إيران في إطار الترامبية**". (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية 2018).

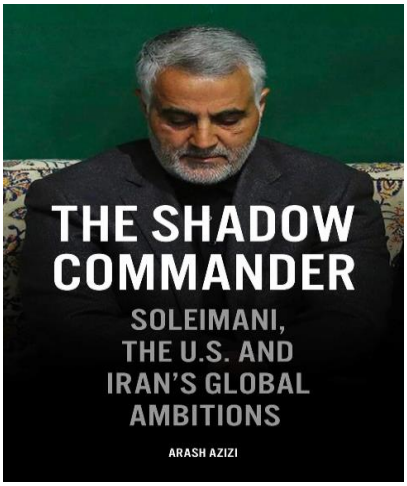

Azizi, Arash. *The Shadow Commander: Soleimani, the US, and Iran's Global Ambitions*. Simon and Schuster, 2020.

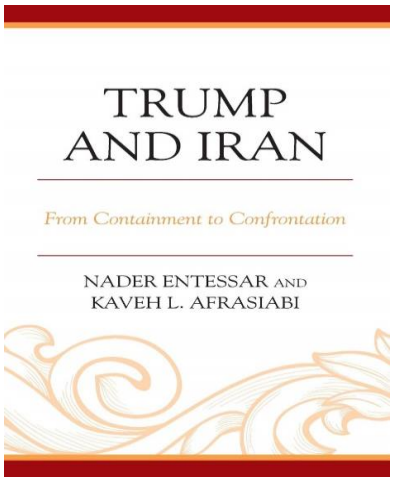

Entessar, Nader, and Kaveh L. Afrasiabi. *Trump and Iran: From Containment to Confrontation.* Lexington Books, 2019.

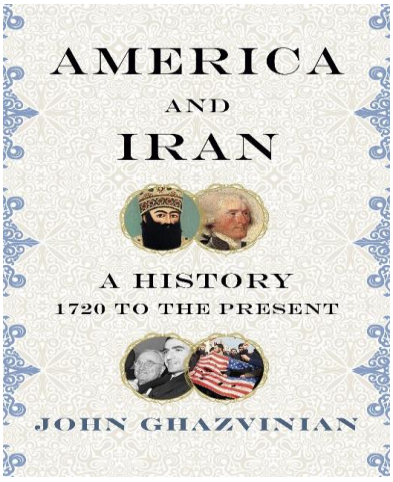

Ghazvinian. John. "America and Iran: A History, 1720 to the Present." Knopf .2020.

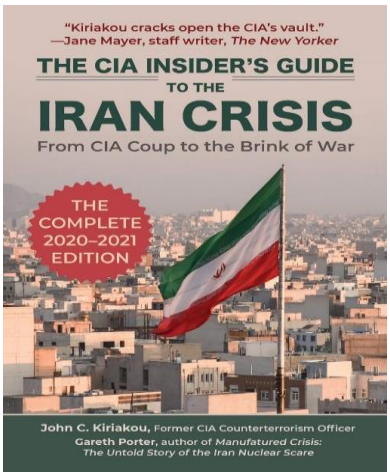

Porter, Gareth and Kiriakou, John. "*The CIA Insider's Guide to the Iran Crisis from CIA Coup to the Brink of War".* Skyhorse Publishing. 2020.

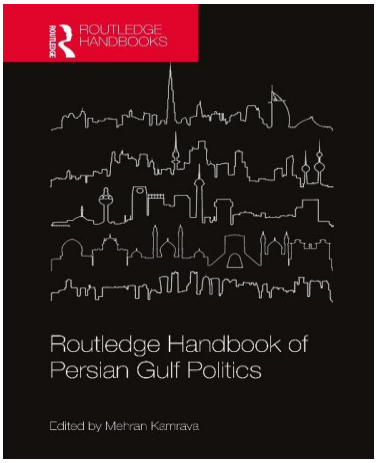

Routledge Handbook of Persian Gulf Politics. Routledge, 2020.

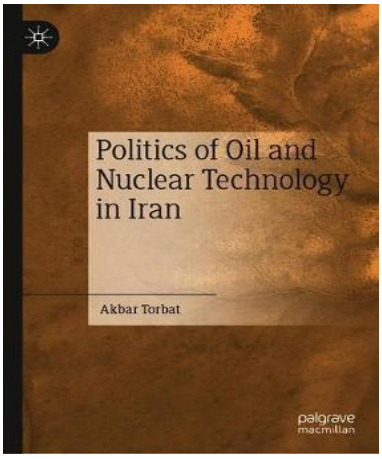

Torbat, Akbar E. *Politics of Oil and Nuclear Technology in Iran*. Palgrave Macmillan, 2020.

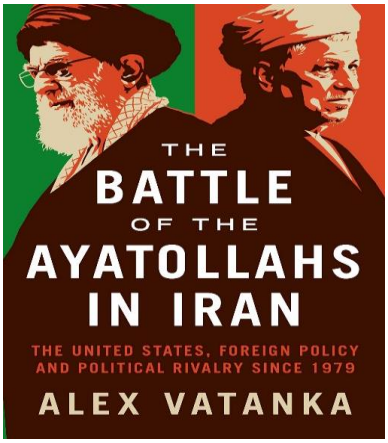

Vatanka, Alex. *The Battle of the Ayatollahs in Iran: The United States, Foreign Policy, and Political Rivalry since 1979*. Bloomsbury Publishing, 2021.

German Chancellor Angela Merkel was quick to point out that without Hamas, there would be no ceasefire. "Of course, there must be in direct talks with Hamas," she told the International WDR Europa forum, pointing that without this organization, it would not be possible to maintain the ceasefire.[42] For Merkel, the indirect talks were to be made through Arab countries like Egypt.

In the end, despite the destruction and the loss of many innocent civilians by Israeli bombings, the confrontation battle proved that Israel is not in the best strategic situation internationally in both the official and public opinion. The Palestinians could bring up their cause as a nation under occupation, calling for their freedom and return to their homeland. Israel has shown its grave violations against human treaties and international law. Many countries from all over the world have denounced and have been criticizing Israel, including some friend states.

[42] https://www.thenationalnews.com/world/europe/angela-merkel-supports-indirect-talks-with-hamas-1.1226595

It was pressure non-stop, and maybe for the first time, by an American administration. Biden was brought back to the Middle East, and precisely the Palestinian-Israeli conflict which had bedeviled US administrations in the past. Under his leadership, and despite the criticism he received, it was pro-active behind-the-scenes diplomacy[37] that "got us to where we needed to be."[38] He also added it was "relentless, determined but quiet diplomacy," adding "we have held intensive high-level discussions, hour-by-hour[39] – Egypt, the Palestinian Authority, other Middle Eastern countries – to avoid the sort of prolonged conflict we have seen in previous years when the hostilities have broken out." [40]

As such, Israel lost the war on many fronts despite its sophisticated and high-tech military power. As soon as the ceasefire deal was clenched, promises of international aid to the Palestinians started to be made under the slogan to rebuild Gaza again, utterances made by Biden and Blinken, no doubt to the dismay of Israelis. Biden announced, "The United States is committed to working with the United Nations, and we remain committed to working with the United Nations and other international stakeholders to provide rapid humanitarian assistance and to marshal international support for the people of Gaza in reconstruction efforts."[41]

The issue of Hamas for western countries has always been problematic. It has always been regarded as a terror organization by these states, yet it is the de facto power and government there and has just fought a major war against what can only be seen as a strong power in the region and altered the strategic balance of power.

---

[37] https://www.reuters.com/world/middle-east/; https://www.latimes.com/politics/story/2021-05-21/bidens-behind-the-scenes-push-for-cease-fire-between-israel-and-hamas

[38] https://www.farsnews.ir/en/news/14000304000542/en/Arcive

[39] https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/05/20/remarks-by-president-biden-on-the-middle-east/

[40] https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/05/20/remarks-by-president-biden-on-the-middle-east/

[41] https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/05/20/remarks-by-president-biden-on-the-middle-east/

Robert Menendez. Menendez said he is "deeply troubled by reports of Israeli military actions that resulted in the deaths of innocent civilians as well as Israeli targeting of buildings housing international media outlets.[32]

Nevertheless, these are only the tip of the iceberg. Democratic Senators, including Alexandria Ocasio-Cortez, from the Jewish heart-base like New York, Ayanna Pressley, Jamal Bowman, Greg Meeks, Tom Suozzi, Rashida Tlaib, Ilhan Omar, and Betsey McCollum.

McCollum, the Democratic Senator from Minnesota, together with 18 US Senators, sponsored a bill that would bar Israel from using US tax-payer money for military action on the occupied Palestinian territories.[33]

This combination of developments forced the hand of US president Joe Biden who had repeatedly stated the American political mantra that Israel has the "right to defend itself." What changed that and subsequently pressed for a ceasefire as demanded by President Biden himself was the Israeli attack and destruction of the Gaza building that housed the Associated Press and other media organizations like Al Jazeera.[34]

"One person familiar with the events described exasperation and disbelief among Biden aides, who believed that whatever the justification, the strike was unhelpful at best."[35] And so began a series of concerted diplomatic efforts and political moves by Biden, who became involved to stop the war as soon as possible. In addition, 80 phone calls were made by White House officials to the Israeli government.[36] Biden directly had six phone call conversations with Netanyahu to stop the military onslaught.

---

[32] https://www.menendez.senate.gov/newsroom/press/chairman-menendez-statement-on-violence-across-israel-and-gaza
[33] https://theintercept.com/2021/04/14/israel-palestine-us-aid-betty-mccollum/
[34] https://www.aljazeera.com/news/2021/5/18/us-says-it-received-more-information-on-gaza-media-tower-bombing
[35] https://www.washingtonpost.com/politics/biden-israel-gaza/2021/05/21/f0aef12c-b991-11eb-a5fe-bb49dc89a248_story.html
[36] https://www.washingtonpost.com/politics/biden-israel-gaza/2021/05/21/f0aef12c-b991-11eb-a5fe-bb49dc89a248_story.html?utm_source=rss&utm_medium=referral&utm_campaign=wp_politics

of change was blowing through the popular, Congressional, and White House levels in an unprecedented proportion through the US government machinery.

Like Europe, demonstrations took place in America nationwide, with 15 protests taking place in Iowa, Illinois, California, and Texas[28] , and tens of thousands attending the protest in Washington at the Lincoln Memorial.[29]

James Zogby noted that "The US press has given extensive coverage to this development, "He added, "I was so proud to see a New York Times front-page story open with the sentence 'In 1988, when James Zogby, the founder of the Arab American Institute, pushed Democrats to include a mention of Palestinian sovereignty in their platform, party leaders responded with a clear warning... 'If the P-word is even in the platform, all hell will break loose.' The article goes on to note how the issue we raised and lost back then is now center stage in the policy debate."[30]

All this has changed now in the US Congress and across the party divide. While attitudes are still mixed between Republicans and Democrats, both parties expressing support for Israel are also shifting grounds to sympathizing with Israelis and the Palestinians. However, the extent of support for the Palestinians is gaining more strength among Democrats and their representatives. A recent survey of Democrats suggested that 23% of those polled expressed support for Palestinians instead of 16 percent for the Israelis. However, the majority of Republicans, at 61%, still sided with Israel.[31]

Congress members reflected this support, especially in the Democratic Party, like long-time representative Bernie Sanders, Elizabeth Warren,

[28] https://www.arabnews.com/node/1867061/middle-east
[29] https://www.voanews.com/middle-east/pro-palestinian-rally-washington-seeks-end-us-aid-israel
[30] https://www.jordantimes.com/opinion/james-j-zogby/us-debate-israelpalestine-changing
[31] https://today.yougov.com/topics/international/articles-reports/2021/05/19/israel-and-palestinians-where-do-americas-sympathi

Thousands of people took to the streets. In Paris, for instance, 4,000 protesters defied a government ban not to protest against Israeli aggression.[20] A court order backed this ban, but protesters did not pay heed. In Germany, protestors took to the streets in Berlin, Bonn, and Munster, some waving Palestinian flags outside synagogues.[21]

In London, sustained protests were held to keep up the pressure to end the Israeli War on Gaza. Tens of thousands took to the streets of Central London with Palestinian flags with placards reading 'Free Palestine', 'Stop the War', and "Israel is a Terrorist State." Many activists were on the marches, including those from the National Education Union, Palestine Solidarity Campaign, and Stop the War Coalition.[22] Activists also burned the Israeli flag outside the Israeli Embassy. In Copenhagen, police used teargas and batons to disperse the crowds outside the Israeli Embassy in the Danish capital after burning the Israeli flag.[23]

Such protests were widely held in capitals and major cities elsewhere like Toronto[24], Tokyo[25], Nairobi[26] , and New York[27].

American activism

Israel and its political establishment started to be jolted for the first time in years by the activities supporting Palestinians in the USA. The wind

[20] https://www.france24.com/en/france/20210515-paris-braces-for-pro-palestinian-rally-despite-ban-over-anti-semitic-violence-fears
[21] https://www.reuters.com/world/germany-detains-suspects-stoning-synagogue-burning-israeli-flags-2021-05-12/
[22] https://www.independent.co.uk/news/uk/london-protests-israel-palestine-b1848112.html
[23] https://www.aa.com.tr/en/europe/danish-police-use-tear-gas-on-protesters-supporting-palestine/2241963
[24] https://www.cbc.ca/news/canada/toronto/mass-protest-fills-yonge-dundas-in-support-of-palestinians-1.6037679
[25] https://www.republicworld.com/world-news/rest-of-the-world-news/hundreds-protest-outside-israel-embassy-in-tokyo-japan.html
[26] https://www.reuters.com/world/middle-east/kenyan-police-disperse-protesters-demonstrating-against-israeli-attacks-gaza-2021-05-13/
[27] https://www.cbsnews.com/news/israel-palestinian-protesters-new-york/

expel the Israeli ambassador in Dublin[13] because of what they called Israeli atrocities on Gaza. Furthermore, Paris supported settling the conflict and resolving Israeli settlement.

French Foreign Minister Jean-Yves Le Derian echoed this approach, expressing his abhorrence at the violence meted out by Israeli Occupation Forces when they raided Jerusalem's Al Aqsa mosque several times. He said "the ingredients of a long-lasting apartheid,"[14] and that the "risk of apartheid is high" if Tel Aviv keeps on acting "according to a single-state logic," and also if it tries to maintain the status quo[15].

In a report released last April, Human Rights Watch (HRW) stated that Israel's treatment of the Palestinians in East Jerusalem, Gaza, and the West Bank is 'apartheid' and an "internationally-recognized crime."[16] HRW recognizes that Israel uses its legal apparatus to deny Palestinians the right to own their property. This denial is often documented by B'Tselem, the Israeli human rights organization.

The last War on Gaza created response on the popular front, and from civil society organizations.[17] Many Demonstrations were held across Europe in France, Germany, Spain, Belgium, Italy, Denmark, Switzerland, Britain, and Austria, in support of the Palestinians. Protesters raised the Palestinian flag.[18] Austrian people held a pro-Palestinian demonstration in its capital Vienna despite the staunch support of the Chancellor Kurz of Israel.[19]

---

[13] https://www.irishtimes.com/news/politics/people-before-profit-renews-call-for-expulsion-of-israeli-ambassador-1.4568380

[14] https://www.aa.com.tr/en/europe/israel-at-risk-of-long-lasting-apartheid-france/2252036

[15] http://alwaght.net/en/News/198600/French-Foreign-Minister-Uses-Apartheid-Referring-to-Israel

[16] https://www.hrw.org/report/2021/04/27/threshold-crossed/israeli-authorities-and-crimes-apartheid-and-persecution

[17] https://www.france24.com/en/live-news/20210515-thousands-rally-across-europe-to-back-palestinians

[18] https://www.aljazeera.com/news/2021/5/22/palestinian-solidarity-protests-marked-around-the-world

[19] https://www.dw.com/en/pro-palestinian-protesters-march-in-major-cities-as-israel-strikes-gaza-as-it-happened/a-57541547

neighborhood. The illegal incursions of Israeli extremist settlers guarded by the Israeli police on Al Aqsa Mosque in Jerusalem.

By the end of the War, Israel pounded Gaza to rubble. The damage was extensive, costing hundreds of Millions. Aside from the Palestinian civilian death toll of 250 with 66 children and 13 Israelis, the strikes made more than 70,000 Gaza citizens homeless which forced some to stay in schools run by UNRWA.[8]

The daily Israeli bombing left 800,000 Palestinians with no access to clean water as 50 percent of the supply infrastructure was destroyed.[9] The warplanes that flew night and day destroyed more than 17,000 homes and businesses, razed 58 schools and 285 other buildings[10], Six hospitals, as well as four mosques.[11]

The international public opinion was shocked by the deadly Israeli bombings using air jets F-35 against Palestinian civilians and their civil buildings and services.

At the official level, Israel did its best to change the real story in defense of their actions. Many European leaders in Britain, France, and Germany, agreed that Israel has the right to defend itself against Palestinian rockets. These leaders never mentioned the Palestinian right to defend themselves, end occupation, resist Israeli abuse and harassment, and bombings on their homes. Other states such as Sweden, Luxembourg, and Ireland pushed for a more proactive approach to Palestinian rights[12].

Further, the tone of the narrative has been changing in Europe, with the most outspoken being Ireland, where parliamentarians tabled a resolution to

[8] https://www.aa.com.tr/en/middle-east/gaza-death-toll-from-israeli-attacks-rises-to-254-including-66-children/2254199
[9] https://www.albawaba.com/news/emergency-appeal-un-raise-95-million-gaza-1430029
[10] https://www.albawaba.com/news/emergency-appeal-un-raise-95-million-gaza-1430029
[11] https://www.arabnews.com/node/1862901/middle-east
[12] https://www.ft.com/content/6c42bcb1-7013-4b74-8526-35ef7fae6f5d

Over 4000[3] rockets were fired by the military wings of the Palestinian resistance on Israeli cities, airports, pipelines, and military bases as a retaliation against the Israeli aggression against Al-Aqsa Mosque, Shiekh Jarrah Palestinian neighborhood, and Israeli bombing on Gaza.

In the first 24 hours on 10 May, 470[4] rockets were fired, with 132 fired on Tel Aviv alone[5]. Furthermore, the firing did not stop in the timespan of the conflict.

While the Israeli military personnel subsequently sought to play down these rockets, the authorities had to repeatedly shut down its international airport in Tel Aviv and divert incoming flights elsewhere. They claimed that Israel's mighty Iron dome system brought down 90%, while videos showed the significant destruction in many strategic facilities and governmental buildings in major cities. The projectiles set up a series of psychological blows to Israel, its politicians, and its citizens.

Palestinian rockets were on the warpath, striking Israeli cities like Bnei Brak, Givatayin, Ramat Gran, and others like Rishon, Holon, Rehovot, and Ashdod, Sderot, Ashkelon, and Beersheba.[6] Rockets also fired at the so-called Jewish and mixed cities (Arabs and Jews) in Israel. These included Baqa al-Gharbiyye, Fureidis, Haifa, Umm al-Fahm, Jisr az-Zarqa, Nahf, Carmiel, Acre[7], and many more. For the first time in its life, Israel is under fire by Palestinian resistance that created the equation to prevail in the five years ahead.

Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu is accused of starting this conflict beginning from the decision to unlawfully evict hundreds of Palestinians from their homes in the Sheikh Jarrah Palestinian

[3] https://www.bbc.com/news/world-middle-east-57180718
[4] https://www.nytimes.com/2021/05/13/world/middleeast/gaza-rockets-hamas-israel.html
[5] https://www.nytimes.com/2021/05/13/world/middleeast/gaza-rockets-hamas-israel.html
[6] https://www.timesofisrael.com/liveblog-may-11-2021/
[7] https://www.timesofisrael.com/2-arab-kids-hurt-in-firebombing-of-jaffa-home-riots-spread-across-israel/

إن الأعمال العسكرية الإسرائيلية تضع صانعي السياسات الأوروبيين في موقف حَرِج بسبب مناشدتهم كلا الجانبين ـــــ حماس وإسرائيل ـــــ بالكف عن استهداف كل منهما للمدن الأخرى عسكرياً، بالإضافة إلى أن ردود الفعل العكسية واسعة النطاق في شوارع كل من لندن وبرلين وباريس وكوبنهاجن ومدريد وفيينا أدّت إلى زيادة الضغط على ردود أفعال الساسة الأوروبيين.

باتت إسرائيل قلقة بشأن مدى ردود الفعل السلبية على أفعالها من أعلى المستويات السياسية في الولايات المتحدة؛ الرئيس جو بايدن والكونجرس وأعضاء مجلس الشيوخ نزولاً إلى جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تم رصدها لأول مرة على هذا النحو.

فتح فريق البيت الأبيض "خط اتصال مكثف" مع الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك ست مكالمات هاتفية مباشرة بين بايدن وبنيامين نتنياهو لوقف الصراع، ومطالبة مصر والأردن وقطر بتشجيع حماس على التوقف من جهتها.

كلمات مفتاحية: غزة ، الحرب ، إسرائيل ، الصراع العربي الإسرائيلي ، السياسة الأوروبية ، السياسة الأميركية ، حي الشيخ جراح ، المواجهة العسكرية.

The 11-day war lasting between 10-21 May 2021 and the series of military aggressions meted out by Israel from 2008, 2012, and 2014 showed the steadfastness of the Palestinian people and resistance to fight for their freedom against the military occupation aggressions on their people and land.

The latest war has shown a new dimension and unprecedented developments. Such as transformation seen in the strategy and actions of the Palestinians at the military and public tracks.

Outgoing Israeli President Reuven Rivlin took to Twitter, making an appeal for calm among Arab and Jewish communities and warning of a “senseless civil war” as he watched clashes between Arabs and Jews inside Israel, the first time in decades.[1] As an understatement, observers said it showed a sign of panic.[2]

Israeli politicians were quickly surprised by the rockets and missiles fired across their major cities, in the south, in the north, and towards Jerusalem that became a sobering reality that Israel, armed to its teeth, realized regarding the changing balance of power that they never predicted.

[1] https://www.bbc.com/news/world-middle-east-57110368
[2] https://www.arabnews.com/node/1859206

The International Transformation of Public and Diplomatic Opinion towards Israel Following the Fourth War on Gaza

Dr. Marwan Asmar*

ABSTRACT

This article provides an analysis of the last 2021, 11-day War that Israel launched on Gaza, and an investigation of the transformation of the international opinion on the diplomatic track towards understanding the Palestinians and exerting pressure on Israeli leadership. This transformation is regarding the Europeans and with less grade the Americans.

The Israeli military actions put European policy-makers on the spot, who pleaded with both sides – Hamas and Israel – to desist from military targeting of each other cities. The reactions of European politicians were also pressured by the widespread protests on the streets in London, Berlin, Paris, Copenhagen, Madrid, and Vienna.

Israel became worried about the extent of adverse reactions to its actions from the top of the US political echelons – President Joe Biden, Congress, Senators – down to nationwide America, which is a reaction that Israel had not witnessed before from the US.

The White House team opened up a 'massive line of communication' with the Israeli government, including six direct phone calls between Biden and Benjamin Netanyahu to stop the conflict, and called on Egypt, Jordan, and Qatar to encourage Hamas to stop from its side.

Keywords: Gaza, War, Israel, the Arab-Israeli conflict, European politics, American politics, Sheikh Jarrah neighborhood, military confrontation.

التحول الدولي العام في الأسلوب الدبلوماسي اتجاه الحرب على غزة في أيار/مايو 2021

د. مروان أسمر

الملخص

يقدّم هذا المقال تحليلاً للحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على غزة في مايو 2021 والتي استمرت مدتها 11 يوماً، بالإضافة إلى أنه يبحث في أسلوب التحول على المسار الدبلوماسي تجاه فهم ومعرفة الفلسطينيين وممارسة الضغط على القيادة الإسرائيلية، وكان هذا الشيء واضحاً في التحول فيما يتصل بالأوروبيين وبدرجة أقل عند الأميركيين.

* **A political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the U.K.**

English Section

157	***Reports and Articles*** *Lebanese Economic Crisis: Causes and Solutions* ***Mohamed Moussa***
165	*The New Israeli Government (36) 2021* ***Ibrahim Abdulkarim***
175	*A Statistical Analysis of the Algerian Legislative Elections 2021* ***Saad Sadara***
191	***Bibliography*** ***US-Iranian Relations*** - *Arabic References* - *English References* - *New Released* ***Omar Al-Jabali***
205	***English Section*** **Report** *The International Transformation of Public and Diplomatic Opinion Towards Israel Following the Fourth War on Gaza* ***Marwan Asmar***

Contents

page	
7	***Editorial*** *Jordan's Centenary and Future Prospects 1921-2021* ***Editor***
13	***Research & Studies*** *The Loss of Peace Track with Israel: The Repercussions of the Position of the Arab Regime on National Security and the Palestinian Cause* ***Abdul Salam Mualla***
43	*The Internal Reallocation in Jordan: Opportunities and Challenges* ***Khaled Al Dabbas***
71	***Issue File*** ***The Israeli Aggression on Jerusalem and the Palestinian-Israeli Confrontation2021*** ***Study:*** *"The American Variable" after the Battle of "Saif Al Quds": A change in attitude or a shift in the scene?* ***Adeeb Ziadeh***
105	***Report:*** *The Palestinian-Israeli Confrontation 202: Strategic Dimensions* ***Saeed Al-Lahham***
125	***Report****: Israeli Aggression against Jerusalem and Al-Aqsa Mosque 2021: Implications and Transformations* ***Saeed Al-Lahham***
135	***Chronology****: The Events of Sheikh Jarrah, Al-Aqsa, and Military Confrontation between Palestinians and Israeli occupation* ***Issam Eiadat***

The views of the contributors do not necessarily represent

the positions of the MESJ

Amman– Summer 2021

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Bayan Al Omari

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ali Mahafza ***Ebrahim Abu Arqoub***

Mohammad Abu Hammour

Volume 25 **No. 96** **Summer 2021**

This Journal (MESJ)

The **Middle Eastern Studies Journal (MESJ)** is the first in the Hashemite Kingdom of Jordan to be published as a specialized refereed publication, concerned with studies, analyzes, and reviews related to transformations in the Middle East region and its future, as well as global transformations related to the Middle East region. It focuses on political, economic, social, and strategic fields mainly in its various chapters. The journal's research, studies, and reports are subject to internationally recognized scientific arbitration rules and scientific plagiarism detection programs, such as Plag Scan and others.

In a significant development for the scientific standing of the journal, it obtained the approval of the impact factor and the reference citations for the Arab scientific journals "Arcif" that are compatible with the standards of international scientific journals on an annual basis. It was classified in the year 2020 within the first category (Q1) (which is the highest category) in the specialization of social sciences At the Arab level, while it was classified within the second category (Q2) (which is the high middle category) in the field of political science at the Arab level.

The magazine is accredited to many important Arab and foreign knowledge bases, including Dar Al-Manhal, Dar Al-Nizamah, and the world of knowledge and uploading it to the Google Book search engine and the global base EBSCO.

The journal published by the Center for Middle Eastern Studies in cooperation with the Jordan Institute for Research and Information enjoys an independent official legal personality as of March 7, 2000.

The magazine is published quarterly, four times a year, at the beginning of (January) (April) (July) (October), and it is the upgraded issue of "Middle Eastern Issues" that the Center for Middle East Studies has published alone. Ten issues over four years, the first issue of which was published in March 1996.

The magazine has a Jordanian president and editorial board and an advisory board that includes a number of colleagues from the Arab world and Jordanian colleagues.

The Price:

2.000 JD's in Jordan
$3.00 in other Countries
(Including regular mail only)

TO Subscribe:

Contact us or by the website on the Internet
www.mesj.com